قاسيون

العدد 532
السبت 24 كانون الأول 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

رواد موقعنا حتى تاريخه (37.175.394) زائراً
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال يصعّد لهجته ضد الحكومة...
ويطلب حجب الثقة عن وزير النفط

ص ٢-٣



تصوير: علاء أبو فراج

الافتتاحية

حكومة الوحدة الوطنية هي الحل

◄ حمزة منذر

يتوهم البعض أنه بمجرد تعثر المشروع الإمبريالي بالتدخل العسكري المباشر، ونشوء وضع دولي جديد بعد استخدام الفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن، تصبح الأزمة الداخلية في سورية خلفنا، ويتجاهل هذا البعض أن التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي سيحاول الاستعاضة عن مشروع التدخل الخارجي المباشر بتصعيد الوضع عبر أذرعه في الداخل، وخصوصاً بواسطة دعم المسلحين وتمويلهم لاستمرار جرائمهم بحق الشعب والوطن، وكذلك عبر الاستفادة من الحلول الأمنية البحتة وغياب الحل السياسي الداخلي الجذري والشامل.

وإذا كان العائق الأكبر أمام حل الأزمة في الأشهر الثلاثة الأخيرة هو التدخل الخارجي وكيفية مواجهته، فإن سير الأحداث أثبت بأن أفضل وسيلة لمواجهة الخارج هي الحل السياسي الفعال، والذي يتجاوز الحل الأمني البحت، وكان بالإمكان توفير الزمن والكلفة الوطنية العالية التي دفعها الوطن لو جرى تنفيذ مقررات وتوصيات اللقاء التشاوري، ولكانت البلاد بغنى عن الجامعة العربية ومبادرتها وبروتوكولها .

من هنا، لابد للقوى الوطنية الحقيقية في البلاد التي ترفض التدخل الخارجي والفتنة الداخلية أن تعترف بخطورة حالة الاستعصاء التي وصلت إليها الأزمة في سورية، وهذا يتطلب منها القيام بإجراءات استثنائية تحمي وحدة البلاد أرضاً وشعباً، ونؤكد أن أولى الأولويات الآن- وبشكل مستعجل- الذهاب إلى قيام حكومة وحدة وطنية من النظام والمعارضة والحركة الشعبية، ذات صلاحيات واسعة.

إن مبررات قيام حكومة كهذه تكمن في التالي:

١ ـ الخطر على الوطن يتزايد والزمن يتناقص، ولا يستطيع أي طرفٍ سياسي بمفرده مواجهة المخاطر المحدقة بالوطن والمجتمع خارجياً وداخلياً دون حكومة وحدة وطنية قادرة على تعبئة قوى المجتمع الشريفة في الموالاة والمعارضة والحركة الشعبية، للدفاع عن الوطن وعن الوحدة الوطنية. وهذا يتطلب من النظام الاستفادة من اللحظة التاريخية وعدم تفويت فرصة الوصول إلى حل آمن للأزمة بعد نشوء وضع دولي جديد في أعقاب الفيتو الروسي الصيني ليعزل قوى الفساد المعادية للإصلاح الجذري الشامل والمعادية أصلاً للحركة الشعبية. ومن هنا نؤكد أن خيار البدء فوراً بقيام حكومة الوحدة الوطنية هو فرصة ليست مفتوحة زمنياً، وإذا لم يؤخذ بها تصبح متأخرة وغير ذات جدوى بعد أسابيع قليلة جداً، وهذا ما يضع البلاد أمام كلفة وطنية أعلى بكثير مما نحن فيه الآن.

٢ ـ كما أن قيام حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة تتناسب مع نوعية المهام والمشكلات المطلوب حلها وطنياً واقتصادياً وأمنياً يعني أنها ستكون حكومة سياسية بامتياز، ترسم سياسات، وصاحبة سلطات حقيقية تؤهلها لتنفيذ انعطاف وطني تغييري على الأصعدة كافة. وهذا ما يمكنها خلال زمن قياسي من إعادة الثقة لمفهوم العلاقة الصحيحة بين الدولة والمجتمع بكل أطيافه، كما ستتمكن حكومة الوحدة الوطنية من وضع استراتيجية عملية لحل الصعوبات التي خلقتها السياسات الاقتصادية- الاجتماعية الخاطئة قبل الأزمة بسنوات، والتي فاقمتها قوى الفساد الكبير المسؤولة عما وصلنا إليه، كما ستقوم الحكومة العتيدة بوضع خطط عاجلة لمواجهة الحصار المفروض على البلاد من أشهر.

٣ ـ عند الحديث عن حكومة وحدة وطنية نطالب المعارضة الوطنية ليس القبول بهذا الخيار فقط، بل بحسم موقفها، وخصوصاً ذلك البعض الذي أربكه التدخل الخارجي في الأشهر القليلة الماضية وتحول إلى حالة انتظارية قبل أن يحدد موقفه النهائي. وهنا يصبح مطلوباً من المعارضة الوطنية أكثر من أي وقت مضى، القطع الكامل مع المعارضة غير الوطنية (مجلس اسطنبول نموذجا)، والتي تحولت إلى ثأرية متطرفة تقبل بـ«الشيطان» دون أي اعتبار لمصلحة الوطن والشعب، وهي قوى مشبوهة تثبت ارتباطها وارتهانها للخارج الذي لا يريد لبلدنا وشعبنا إلا الفوضى والتفتيت والحرب الأهلية.

٤ ـ مثلما كنا دائماً نطلب من الحركة الشعبية السلمية (ونحن من أشد المدافعين عنها) أخذ موقف حاسم ضد المتطرفين والمسلحين وضد الناطقين باسمها زوراً والمرتبطين بعواصم الغرب الاستعماري، كذلك نطلب منها اليوم إدراك مسؤولياتها الوطنية والقيام بتأييد اقتراح قيام حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة والمشاركة فيها لتحقيق أهدافها ومطالبها المحقة في التغيير الوطني والاقتصادي- الاجتماعي والديمقراطي الشامل.

وإذا كنا- ولا نزال- نطالب بأن يكون حل الأزمة التي تعصف بالبلاد سورياً خالصاً، فإن الوصول إلى ذلك يتطلب من القوى الثلاث التي أشرنا إليها آنفاً تحمل مسؤولياتها الوطنية وخصوصاً النظام، والمطلوب منه القيام بالخطوة الأولى نحو قيام حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة لأنها المخرج والطريق الآمن للخروج من الأزمة والدفاع عن الوطن والانتقال من الدفاع إلى الهجوم، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■

لافروف يدعو كلينتون للضغط على المعارضة



أجرت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون اتصالاً هاتفياً مع نظيرها الروسي سيرغي لافروف في ٢٠ كانون الأول، وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان صحفي إنه جرى تبادل للآراء حول قضايا دولية هامة مع التركيز على تطورات الوضع في شبه جزيرة كوريا . وجرى بحث تفاصيل التعامل مع طرفي الأزمة السورية في ضوء مبادرة جامعة الدول العربية. ولفت لافروف إلى «أهمية التأثير الفعال على المعارضة لصالح استقرار الوضع في البلاد».

وكان لافروف قد وجه في وقت سابق اتهاماً للغرب باتخاذ موقف «لا أخلاقي» ضد سورية، مطالباً الدول الغربية بإدانة العنف الذي تتسبب به المعارضة كما القوى الأمنية. وقال لافروف إن جماعات المعارضة تحاول التسبب في «كارثة انسانية» من أجل جلب التدخل والمساعدة الأجنبية. وكما هو معلوم فإن روسيا ترى ضرورة حل الأزمة في سورية من خلال وقف العنف من كلا الجانبين، الحكومة والمعارضة.

■■

هل تقضي بريطانيا على «وحدة» أوروبا؟
منطقة اليورو تستنجد بالدول الغنية

ضمن مساع حثيثة لإخراج منطقة اليورو من أزمة الدين، دعت أوربا دول مجموعة العشرين والاقتصادات الأخرى الكبرى في العالم إلى تعزيز موارد صندوق النقد الدولي لكي يستطيع مساعدة دول منطقة اليورو المتعثرة في أعقاب رفض بريطانيا ضخ المزيد من الأموال في الصندوق لمواجهة الأزمة.

وقال رئيس وزراء لوكسمبورغ ورئيس مجموعة اليورو جان كلود يونكر في بيان عقب مناقشات جرت بالهاتف بين وزراء مالية منطقة اليورو لبحث القضية، إن بريطانيا «ستحدد مساهمتها خلال العام المقبل في إطار مجموعة الدول العشرين».

وقال يونكر إن أربعاً من دول الاتحاد الأوربي العشر غير الأعضاء في منطقة اليورو- جمهورية التشيك والدانمارك وبولندا والسويد- أشارت إلى رغبتها في المشاركة في عملية تعزيز القدرات المالية لصندوق النقد .

يذكر أن دول منطقة اليورو ستقدم لصندوق النقد ١٥٠ مليار يورو (١٩٥ مليار دولار) كقروض إضافية لصندوق النقد الدولي.

وكان زعماء الاتحاد الأوربي وافقوا في قمة عقدوها في وقت سابق من هذا الشهر على تقديم ٢٠٠ مليار يورو لتعزيز موارد صندوق النقد الدولي. ولم تستطع أوربا الوصول إلى الهدف بعد رفض بريطانيا المشاركة، علماً بأنها غير عضو في منطقة اليورو التي تعاني من أزمة مالية بتداعيات سياسية كبرى تهدد وجود الاتحاد الأوربي من جذوره.

ومن المتوقع أن تبلغ مشاركة بريطانيا في صندوق النقد ٣٠ مليار يورو، طبقا لحجمها فيه، علماً بأن الموارد المتاحة للصندوق تبلغ حاليا نحو ٢٥٠ مليار يورو.

وهذه هي المرة الثانية خلال عشرة أيام التي تختار فيها بريطانيا الخروج على التوافق الأوربي بعدما رفضت الانضمام إلى اتفاقية تعزيز قواعد عجز الميزانية بالدول الأعضاء.

وقال متحدث باسم الحكومة البريطانية إن «بريطانيا كانت ترغب دائما في بحث إمكانية زيادة موارد النقد الدولي لكن لمساعدته في القيام بدوره العالمي وكجزء من اتفاقية دولية».

وقد زادت دعوة الدول الأوربية للمساعدة الضغوط على الولايات المتحدة، أكبر دولة مشاركة في رأسمال صندوق النقد الدولي.

لكن واشنطن تعذرت مرارا بالمشكلات المالية التي تعاني منها موازنتها وبالديون التي تتحملها الحكومة الأميركية.

وقال يونكر في البيان إن الاتحاد الأوربي «يرحب بمشاركة دول مجموعة العشرين والدول الغنية الأخرى الأعضاء بصندوق النقد الدولي في جهود حماية الاستقرار المالي العالمي عن طريق مساهمتها في زيادة موارد الصندوق بحيث يستطيع تمويل العجوزات». حيث تتطلع دول اليورو إلى التمويل الألماني للصندوق والذي سيكون الأكبر.

وأشار يونكر إلى «المسؤولية الخاصة» التي تضطلع بها دول منطقة اليورو، وقال إن ألمانيا سوف تحتاج إلى موافقة البرلمان للمساهمة بنصيب الأسد في جهود دعم النقد الدولي وستصل مساهمتها إلى ٤٥ مليار يورو.

لكن رئيس البنك المركزي الألماني جينز فايدمان اشترط أن تساهم الدول الغنية الأخرى في هذه الجهود، وقال إن امتناع الولايات المتحدة قد يسبب مشكلة.

وقالت روسيا في الأسبوع الماضي إنها قد تقدم مبلغ ٢٠ مليار دولار، لكن الصين والهند والبرازيل- وهي أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم- لم تعلن مواقفها بعد.

■■

تهنئة: أسرة تحرير «قاسيون» تتقدّم بالتهنئة للشعب السوري بحلول عيد الميلاد المجيد.. وكل عام وجميع السوريين بألف بخير..

بصراحة

حق الإضراب والاعتصام أصبح ضرورة للطبقة العاملة

◄ ع. ياسين

اجتماع مجلس الاتحاد العام الذي انعقد بدمشق في ٢٠١١/١٢/٢١ كان استثنائياً من حيث القضايا التي طرحها النقابيون أعضاء المجلس، فقد لامست القضايا السياسية والنقابية الاقتصادية المطروحة أسباب الأزمة العميقة وانعكاسها على سورية أرضاً وشعباً، وهذا يؤكد التخوفات والتحذيرات التي طالما كانت تتقدم بها كوادر الحركة النقابية في المؤتمرات والاجتماعات التي كانت تعقد، ولم يصغ لذلك أحد، بل كان يجري محاولة إقناع الكوادر النقابية أن ما تقوم به الحكومة وفريقها الاقتصادي يتم في إطار ما يرسم لها من توجهات، وأن نتائج عملها ستنعكس إيجابياً على مجمل الاقتصاد الوطني، بما فيه المستوى المعيشي للطبقات الشعبية، ومنها الطبقة العاملة السورية التي أصابها ما أصابها من تلك السياسات التي جرى تبنيها والدفاع عنها.

إن ما جرى داخل المجلس من حوارات ونقاشات هو انعكاس لما طرحته وتبنته الحركة الشعبية السلمية من مطالب حقيقية، يبدو أنه لم يعد هناك مناص من أن تتبناها الحركة النقابية، وتقف إلى جانبها، لأن هذه المطالب لا يمكن أن تكون إلا في مواجهة الناهبين والفاسدين الذين أضروا بالاقتصاد الوطني، وقادوه إلى مواقع أقل ما فيها أنها لم تستطع تحقيق احتياجات الشعب السوري الاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس من ذلك فإن نسب البطالة والفقر والتهميش قد ارتفعت، ووصلت إلى مستويات خطرة تحتاج إلى جهود كبيرة تقوم بها حكومة تملك من الصلاحيات ما يمكنها من إنجاز المهمات الوطنية هذه، ومنها تبني نهج اقتصادي جديد يحقق العدالة الاجتماعية، ويعيد توزيع الثروة بشكل عادل ولمصلحة الأغلبية من أبناء شعبنا.

إن الحركة النقابية بكوادرها الأساسية، وبما طرحته الآن من قضايا هامة، يجعلها في مقدمة القوى التي يقع عليها العبء الأساسي في حماية الاقتصاد الوطني بما فيه إصلاح القطاع العام (الصناعي - الزراعي)، ودفعه إلى المقدمة ليقود التنمية الحقيقية، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذه هي مهمة الحركة النقابية الأساسية، وهي الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة السورية وحقوقها، حيث يأتي ضمن الحقوق حرياتها النقابية والديمقراطية، وفي المقدمة حق الطبقة العاملة في الإضراب والاعتصام السلميين، لأنه أحد الوسائل الضرورية في تحصيل الحقوق والدفاع عنها، ولا يمكن التخلي إطلاقاً عن هذا الحق الذي شرعنته قوانين العمل الدولية والعربية، وأيضاً ثبتته التجربة الطويلة للطبقة العاملة في أنحاء العالم منها الطبقة العاملة السورية في صراعها المستمر مع رأس المال، وقوى السوق التي تسعى دائماً إلى منع العمال من ممارسة حقهم هذا بمختلف الوسائل والطرق الأمنية والتشريعية، لذا لابد من تثبيت هذا الحق دستورياً الآن ليصبح حق الإضراب للعمال قانونياً، ولا يمكن المساس به أبداً.

إن ما تم طرحه داخل اجتماع المجلس العام لم يكن وليد مصادفة، أو رأياً عابراً، بل جاء نتيجة تراكمات وتناقضات عميقة جرت في المجتمع، والحركة النقابية بكوادرها وأعضائها في المعامل والمنشآت الانتاجية والخدمية أول من تصلهم الإشارات، والرسائل المعبرة عن حدة التناقضات الجارية، وبالتالي تأتي تأثيراتها قوية على الكوادر والأعضاء المنتشرين داخل المجتمع، ويتحسسون مخاطرها الجدية، لذا فإن ما تطرحه الكوادر هو نتيجة تأثيرها على حدة التناقضات تلك التي يسعون لمواجهتها ضمن الإمكانيات والأدوات المتاحة لديهم، والتي حددتها لهم التوجهات السياسية والقانونية المعمول بها.

إن التطورات الراهنة، وعمق الأزمة الوطنية تجعل ضرورة كسر هذه الحلقة، والخروج منها عبر التأكيد والعمل على استقلالية الحركة النقابية كحركة مستقلة معبرة عن مصالح أعضائها دون تدخل من أي شاكلة ولون في شؤونها الداخلية، وخاصة قراراتها التي لابد أن تعبر في النهاية عن الإرادة الحرة لأعضائها الذين لهم مصالحهم الوطنية العامة والخاصة، والتي يأتي في مقدمتها الدفاع عن مواقع العمل وتحسين المستوى المعيشي عبر زيادة الأجور وفقاً لسلم متحرك مع الأسعار.

■■

النقابيون يرفعون مطالب كبيرة.. أقلها حجب الثقة عن وزير النفط!!



عقد المجلس العام لاتحاد نقابات العمال اجتماعه الدوري في دورته الحادية عشرة، في ٢١-٢٠١١/١٢/٢٢، بحضور موسع للقيادات النقابية من مختلف المحافظات، وبرز فيه الوقوف المطول عند الأزمة التي تمر فيها البلاد، حيث جاءت النقاشات على قدر كبير من الأهمية والجرأة في الطرح، فعكست عمق الأزمات المستعصية الواجب حلها على الأرضية الوطنية، وكان لافتاً مطالبة أعضاء المجلس بسحب الثقة من وزير النفط سفيان العلاو نتيجة أزمتي الغاز والمازوت التي تمحورت حولها الكثير من النقاشات، وذلك بعد مداخلة هامة لرئيس نقابة عمال النفط بدمشق علي مرعي، بين فيها بالوثائق الدامغة عمليات تهريب مادة المازوت إلى خارج القطر والتلاعب بالتوزيع بأوامر مباشرة من الوزير، كما برز في الاجتماع إعلان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال شعبان عزوز رفض الاتحاد لقانون التقاعد المبكر الذي طرحته الحكومة قبل أيام. أما رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري فقد طالب بمحاكمة علنية للحكومة السابقة، لأنها السبب الأساسي فيما نحن فيه اليوم على حد تعبيره، كما طالب بقطع الصلة مع السياسات الاقتصادية الحالية لأنها لم تتمكن من حل أي من الأزمات التي شكلت لحلها فإلى التفاصيل:

● القادري: نرفض بالمطلق تحويل شركاتنا إلى شركات قابضة

جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق أكد أن أي نقاش أو جدال في موضوع الأزمة التي نعيشها لا يحتاج إلى مزيد من التوصيف والتحليل والتركيب، لان المؤامرة على سورية قديمة وقد ابتدأت منذ الاستقلال، لكن هذه المؤامرة تتصاعد تارة وتنخفض تارة أخرى، حسب الأوضاع العربية والإقليمية والعالمية.

وقال القادري: نحن في الداخل ساهمنا في تمكين المؤامرة من أن تأخذ أبعادها عندما أبقينا الحكومة السابقة تعيث فساداً وخراباً، وهذه القاعدة تشهد على حجم الصراع مع الحكومة، لذلك أطلب من قيادة الاتحاد نشر جميع محاضر الجلسات لنبين للعمال ماذا كان يدور بيننا وبينهم.

وتابع القادري قائلاً: يجب أن نعاقب ونحاسب الحكومة، ويجب أن نسمي للشعب الأشياء بمسمياتها، فالحكومة السابقة قالت لنا أن نسب البطالة ٨,٦٪ أما الحكومة الحالية وعلى لسان وزير العمل قدرها بين ٢٠ - ٣٠٪، فالحكومة السابقة عملت على خصخصة كل شيء، وبيع كل شيء، ونحن من هذه القاعة وقفنا في وجه ذلك، ولم يكن أحد يستمع لندائنا، وأنا كنقابي تعرضت للصرف من الخدمة.

هناك إصرار من الحكومة الحالية للسير في طريق سابقتها، وهناك من يعمل بخطا حثيثة لتخصيص مؤسساتنا وشركاتنا، ممثلو العمال في مجلس الإدارة بمؤسسة الاتصالات التي تحولت إلى شركة يحاولون تمرير تخصيص الشركة، بتوصيفها بأنها شركة مساهمة مغفلة،

لذلك أطلب من المجلس الوقوف ضد هذا المشروع، ونرفض بالمطلق تحويل شركاتنا إلى شركات قابضة لأن ذلك خطوة باتجاه بيعها، ونحن لن نسمح بخصخصة شركة الاتصالات حتى لو اضطررنا للاعتصام في مواجهة ذلك.

إن السؤال المطروح من أي عامل هو: هل استطاعت هذه الحكومة أن ترتقي إلى مستوى الأزمة، وخاصة إذا علمنا أن أزمة المازوت والغاز مفتعلة؟!.

وعن حديثه حول المؤشرات الإحصائية التي كان يصدرها المكتب المركزي للإحصاء كانت تصدر بقرار من الفريق الحكومي، لا نريد للسياسات الحالية الاستمرار، بل القطع مع هذه السياسات.

وأوضح القادري أننا نتعرض لمؤامرة، ولكن كيف تستطيع أن نحول هذه العقوبات إلى جهد جبار، بتحويل صناعاتنا وزراعتنا وخدماتنا إلى مواقع منتجة تساهم بالتصدي للمؤامرة.

إن على الحكومة أن تحول العقوبات إلى فأل خير، لأن المستهدف الأول هو الاقتصاد السوري الذي مكن سورية من الصمود، الأزمة أثرت على الشارع السوري وخاصة في مواقع العمل وهذا يتطلب الحوار مع العمال، هناك نقاش يومي يدور بين العمال لا يمكن منعه، ولا بد أن يكون لنا دور فاعل بكيفية توجيهه وعقلنته، ويجب أن نكون موضوعيين وعقلانيين في حوارنا، ولابد من أن نستوعب بعضنا البعض للحفاظ على نسيجنا الوطني، والمستهدف الوحدة الوطنية لذا لابد من الحوار مع بعضنا البعض.

● ديب: ضرورة تجفيف بيئة الميليشيات المسلحة

نزار ديب عضو المجلس العام عن مدينة حمص الجريحة قدم مداخلة إنسانية وطنية معبرة عن الواقع الذي يعيشه المواطنون في المدينة، حيث بدأ بإشارات الاستفهام والتعجب قائلاً: لا أدري ماذا أقول اليوم، وعن أي شيء أتحدث، لأول مرة هربت مني كل الكلمات التي يجب أن تقال، هربت كل العصافير من مدينتي.. هربت كل رائحة للورود، وذاكرة العشاق والفرح، هرب يوم الأربعاء الحمصي وذكريات العاصي الجميلة، ليحل محلها رائحة الدم، وسطوة الخاطفين والقتلة، وعويل النساء الثكلى والمفجوعين بأولادهم وأزواجهم وذويهم، واستغاثات الصبايا والنساء المغتصبات، ولا من أحد يسمع أو يرى.. من اين نبدأ؟ من واقع حمص الأمني السيئ، أم من الواقع الخدمي المعدوم؟!..

كل يوم يتحفنا المسؤولون في مدينة حمص بتعاميم شديدة اللهجة عن ضرورة الالتزام بالدوام الرسمي، وتحت طائلة فرض العقوبات اللازمة، والغياب غير مبرر، وحسم من الراتب يصل إلى درجة التخوين باللاوطنية لكل من يغيب، لأنه سيصنف ضمن المعارضين المسلحين الذين يريدون ترويع المواطنين، وتعطيل العمل وضرب الاقتصاد والعصيان المدني، متعامين عن أبسط واجباتهم الوطنية والأمنية وأقصد هنا(المسؤولين) أنفسهم.

إن من واجب محافظ حمص قبل إصداره تلك التعاميم، أن يحمي الطرق والشوارع التي تصل الأحياء بمركز المدينة، والدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية، حمايتهم من أعمال الاختطاف والقتل والذبح، واغتصاب الرجال والنساء، فعلى سبيل المثال يوجد عندنا مناطق أصبحت معروفة للجميع حدثت فيها أعمال الخطف والاغتصاب، حيث أعداد المخطوفين والمخطوفات والمغتصبين والمغتصبات بالعشرات بهذه المناطق، وإلى الآن لم يتم حماية هذه المناطق، ولا يمر يوم دون حادثة أو جريمة أو قطع للطرق نهائياً من مسلحين لساعات، خاصة إثناء أوقات الدوام الرسمي، هذا الأمر خلق قناعة عند الكثيرين بعدم وجود للدولة بحمص، لعدم وجود الأمان المطلوب، ولذلك بدأ كل مواطن بالتفكير بحماية نفسه، فبدأت ردات الفعل من أهالي المخطوفين بالخطف المقابل.

والأخطر أنه حين يخطف رجل أو امرأة من حي ذي لون طائفي معين يتم خطف رجل أو امرأة أو أكثر من لون طائفي آخر، ليتم بعد ذلك التوسط والتبادل عند وجهاء السمسرة والبورصة لإيجاد الحلول، وأحياناً تفشل المحاولات لتعود إلى دوامة القتل والتنكيل، كل هذا ولم نتكلم بعد عن حرق البيوت وتهجير السكان من الأحياء بشكل طائفي، نحن لا ننكر دور الجيش وقوات حفظ النظام في مكافحة هذه الأعمال، وفي الوقت ذاته نجل الشهداء الذين قدموا أرواحهم دفاعاً عن وحدة الوطن وحمايته، كما نحيي ونترحم على كل شهيد قضى مدنياً وعسكرياً في هذه الأحداث.

لكن ما هكذا تورد الأبل، وما هكذا يتم حماية الوطن والمواطنين، وما هكذا يتم مكافحة المسلحين والقتلة، ولا يكفي أن يرد الجيش على إطلاق النار الموجه إليه إلى أن يسكت المسلحين، ويهربوا إلى موقع آخر بالمدينة وتكون الضحية استهداف الجيش، ليسقط المزيد من الضحايا والشهداء، وخرق هيبة جيشنا العربي السوري.

إن محاربة العصابات والميليشيات المسلحة تتطلب أولاً تجفيف البيئة الخاصة بهم اجتماعياً وأمنياً، سواء بالقضاء الجدي على تهريب السلاح، أو ضرب قوى الفساد الكبرى التي ترى من صالحها أن تبقي سورية بحالة فوضى، وأن لا تسير باتجاه مجتمع ديمقراطي.

وفي الحديث عن القضايا الخدمية قال ديب : أرجو رجاءً حاراً من الحكومة أن لا تصرح باي شيء لا تستطيع أولا تفكر بتنفيذه، لأن المواطن أصبح يشمئز ويسخر من هذه التصريحات والتي غالباً ما تخلق الأزمات.

نحن لا ننسى المواد التي يتحفنا بها التلفزيون، كتلك التي جاءت على لسان وزير النفط بمجلس الشعب عندما قال: «بأن مادة المازوت متوفرة، وأن النسب التي تمت توزيعها أكبر من العام الفائت، وسيتم حل الأزمة خلال خمسة أيام».

كما لا ننسى بعض التصريحات التي قالت: «إن الحكومة تفاجئنا بأن الشتاء حل باكراً هذا العام، وبالتالي سارعت الحكومة إلى دراسة الآليات المطلوبة لتوزيع مادة المازوت سواء باجتماعاتها بمجلس الشعب، أو مجلس الوزراء أو الصحف، ولا أدري إذا كانت هذه القضية ستحول للتدويل في الجامعة العربية أو الأمم المتحدة».

نحن نتذكر جيداً أن الشتاء يأتي في وقته ولا يأتي بشهر تموز. بالمناسبة أنصح وأقترح على الحكومة إن بقيت طويلاً، ولا أعتقد أو اي حكومة أخرى أن تدرس آلية توزيع مادة المازوت لشتاء عام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ لكي لا نتفاجأ بشتاء قاس أخر.

ماذا نتكلم عن أزمة الغاز أم أكوام القمامة بحمص التي تملأ الساحات والشوارع والأحياء الساخنة والباردة، وكلما ارتفعت أكوام الزبالة ارتفع صياح المسؤولين بحمص إن الخدمات تقدم بشكل جيد ناهيك عن فقدان وارتفاع الكثير من المواد التموينية؟.

إن هذا غيض من فيض، ويوجد الكثير لكن أكتفي بهذه الإيحاءات، ولن أدخل بالتفاصيل. وأخيراً أوجه طلباً للمسؤولين أو للحكومة في دمشق وأعتقد أنه لا أحد سيستجيب، وذلك بأن يتم مخاطبة محافظ حمص لتوجيه السادة المدراء اعتبار الموظفين المتغيبين عن الدوام الرسمي بسبب الظروف الأمنية وانقطاع الطرقات، لأسباب خارجة عن إرادتهم، غياباً مبرراً، ومعاملتهم على أنهم على رأس عملهم، وأن لا يحسم عنهم أجرهم، سيما وأن الغالبية استنفذت إجازاتها الإدارية، وبذلك نستطيع أن نخفف عن العاملين ضغطاً آخر، وتوفر عن الوطن احتجاجاً جديداً.

● العلي: رحيل السلطة القضائية والسياسية والتنفيذية بحمص

وأكد نزار العلي عضو المجلس العام أن مدينة حمص أصبحت عاصمة للأشباح، ومدينة للظلام، ومكباً لنفايات القمامة، الأمن فيها مفقود، والقتل والتنكيل والذبح على الهوية موجود، وإحراق بعض مؤسسات الدولة أمر واقع، والاغتيالات لشخصيات وطنية وعلمية قائمة على قدم وساق، واغتصاب النساء وذبحهن أصبح شعار الحرية والإصلاح لعملاء الصهيونية والرجعية الحاقدة.

أحياء مدينة حمص مقطعة الأوصال بهمة المسلحين والخارجين عن القانون، وأصبحنا في حمص ولايات يقودها الخارجون عن القانون وانعدمت الخدمات، لا غاز ولا مازوت، وتغيب السلطات التنفيذية والسياسية عن معالجة الأزمة، وخطوط الكهرباء معطلة، والمحافظ يضيق الخناق على العاملين المتغيبين عن دوامهم قسراً، ويتساءل المواطن في حمص، لماذا لا يستعجل القضاء بإعدام المخربين والمجرمين والمغتصبين لحقوق الناس والوطن؟!

إننا نطالب الدولة والقيادة بالتالي:

١- فرض سيطرة القانون بحمص بالقوة.

٢- تفعيل القضاء وإصدار أحكام الإعدام بحق المجرمين والمسلحين.

٣- رحيل السلطة القضائية والسياسية والتنفيذية وعلى رأسها محافظ حمص، وقيادة فرع الحزب، والمدراء العامين للمؤسسات الخدمية والإنتاجية لوقوفهم على المنطقة الرمادية في الأزمة.

٤- محاكمة الحكومات السابقة وخاصة حكومة العطري وفريقه الاقتصادي الذي كان السبب في تفشي البطالة التي تحمل السلاح اليوم في وجه الدولة.

٥- محاسبة محافظ حمص السابق محمد إياد غزال على دوره في إنشاء الأنفاق التي يستخدمها المسلحون حالياً بحرية ومحاسبة رؤساء البلديات بالمحافظة المشرفين على حفر هذه الأنفاق.

فلاشات من المجلس:

طالبت إحدى النقابيات بالقطع مع اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتبرته سبباً للأزمة الحالية وطالبت بالمقابل بتبني الاقتصاد الاشتراكي الاجتماعي.

طالب نقابيو حمص بإقالة الجهاز السياسي والإداري والأمني في المحافظة لما لعبته هذه الأجهزة من دور سلبي فاقم من الأزمة القائمة ودفعها نحو منعطفات خطرة.

كان لافتاً دخول أكثر من ١٥ عاملاً من العمال المفصولين من شركة محروقات بانياس إلى قاعة الاجتماع لعرض قضيتهم، مهددين باستخدام حقهم الطبيعي في الاعتصام وفي الإضراب إن اقتضى الأمر، إن لم تحل قضيتهم.

بعض النقابيين تضامنوا فوراً مع العمال المفصولين وأعلنوا عن استعدادهم للاعتصام معهم.

الحكومة تطالب مؤسسات الدولة بضغط الإنفاق، فإذا كانت الحكومة تريد ضبط النفقات، فهل يكون ذلك على حساب العامل من حقه وجهده؟! كيف يتم ضغط الإنفاق وسيارات المدراء تزداد، والمدير الذي يملك سيارتين أرسلت له سيارة ثالثة! فهل هذا ضغط بالنفقات؟! لذلك نطالب الحكومة بضغط نفقاتها الشخصية وإيقاف سياراتها الشخصية المنوحة لأولادها و المسماة تحت عنوان /خدمة/، كما نطالبها بتغيير المدراء على مستوى القطر وخاصة في مدينة حمص، حيث أن معظم المدراء هم من الذين وقفوا في المنطقة الرمادية ولم يكن لهم أي دور وطني، وأطالب بأن لا يبقى المدير العام في منصبه لأكثر من أربع سنوات.

• دبانة: استثمار النفط وطنياً

وقالت جميلة دبانة عضو المجلس في كلمة لها ان أوباما يعترف بأن ما يجري في سورية مركز اهتمام لكل من أمريكا وإسرائيل، وشعبنا بقواه الوطنية والتقدمية يدرك أن منطق المواجهة يدفعنا لتحسين السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، أن التقرير الخاص بدور القطاع العام بمختلف مستوياته، والذي نطالب به اليوم يتضمن التراجع عن القرارات الليبرالية التي اتخذتها الحكومة السابقة، والتي عارضناها في هذه القاعة، كما يتطلب توفير إدارات وطنية كفوءة ونزيهة لشركات القطاع العام، مع التأكيد على البعد الاستراتيجي للقطاع العام المتعلق بالاستقرار السياسي، وأهم السياسات الليبرالية التي اتخذت سابقاً، والمتعلقة بعقود استئجار واستثمار قطاع الدولة باللاذقية محطة حاويات اللاذقية، نحن نطالب بفسخ هذا العقد، وإعادة المحطة إلى شركة مرفأ اللاذقية لما لها من أهمية وطنية واقتصادية.

لذلك علينا العودة إلى شعار استثمار النفط وطنياً، وعدم الاعتماد على شركات عقود الخدمة التي تستنزف خيرات بلدنا.

إن تخفيض سعر المازوت جاء استجابة لمطلب شعبي، والهدف حماية الإنتاج الوطني بشقيه، لكن هناك من يفتعل الأزمات، فلابد من المحاسبة ووضع الحلول اللازمة لهذه الأزمة، وتأمينها للمواطنين والفلاحين والصناعيين بالسعر الرسمي، وعدم رفع السعر، وإعادة العمال المفصولين بقطاع الغزل إلى عملهم، وعدم تحويل قطاع الدولة إلى شركات قابضة.

الآن نرى كم كان خاطئاً تهميش وإضعاف القطاع العام، حيث أتاح لكبار التجار والسماسرة التحكم بأسعار السلع الضرورية لحياة المواطنين، في وقت نواجه فيه حصاراً امبريالياً وعروبياً كبيراً، مما يشجع المجرمين على التمادي في سفك دم الشعب السوري، ويتجاهل الجميع هذه الجرائم. إن الموقف الوطني الصامد والمقاوم يحتاج إلى اقتصاد مقاوم وحكومة حرب مقاومة.

• السفان: التوافق بين أطياف الشعب السوري

وطالب النقابي حسن السفان السير في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، إن الحلول السياسية والانتقال إلى مجتمع ديموقراطي تعددي هي الإطار الأوسع من أجل إجماع الناس على نبذ العنف وهذا لا يتعارض مع حق الدولة وواجبها في حماية أرواح المواطنين وفرض هيبة القانون وعودة روح الطمأنينة والاستقرار في البلاد.



إن الحوار الوطني الشامل الذي أجمعت القوى السياسية والاجتماعية في الداخل والخارج من أصدقاء سورية على اعتماده مدخلاً وحيداً لحل الأزمة السورية لا يحتمل التأجيل، فالتوافق بين أطياف الشعب السوري هو العامل الرئيسي في صمود بلادنا أمام الحملة الأمريكية الصهيونية الخليجية الساعية إلى إنجاح مخططات الهيمنة الصهيونية في المنطقة.

إن الطبقة العاملة معنية بدرجة كبيرة في حل هذه الأزمة، وعليها مسؤوليات هامة في تحقيق عوامل صمود بلادنا، وشعبنا في وجه الحصار الاقتصادي الذي لم يكن جديداً علينا، فقد تمرس الشعب السوري بعماله وفلاحيه وحرفييه على الاعتماد على الذات، وزيادة الإنتاج والإقلال من التكاليف، على القادة النقابيين خاصة ونحن على أبواب المؤتمرات النقابية ليس اللقاء مع العمال فحسب، بل التواجد معهم وحث اللجان النقابية على أخذ دورها الهام بين العمال، فبلدنا وشعبنا بحاجة إلينا أكثر من أي وقت مضى.

إن على الحكومة التزامات وإجراءات يجب أن تقوم بها من أجل مساعدة المنتجين على تجاوز هذا الحصار الجائر، وتحقيق مقومات الصمود، وخاصة تأمين مستلزمات الإنتاج في الصناعة والزراعة، وترشيد النفقات والضرب بقوة على أيدي المحتكرين ومستغلي الأزمات، وإيجاد أسواق بديلة عن الأسواق التي فقدناها نتيجة الحصار.

• ناصر: المرحلة تتطلب فرز قادة نقابيين

وأكدت بلسم ناصر أن جميع المطالب الشعبية المعيشية التي ظهرت في المرحلة السابقة تؤكد على ضرورة تدخل الدولة بشكل أقوى، حتى في أدق تفاصيل الحياة الاجتماعية، لذلك أعتقد أن النظام الاقتصادي الذي ننشده ونطمح إليه هو: الاشتراكية الاجتماعية لا نظام اقتصاد السوق الذي أثبتت التجربة فشله بالرغم من كل التسويفات والتسويغات التي قدمتها الحكومة السابقة، وهذا ما نبهنا منه مراراً، لذلك نطالب الآن بعدم مجاملة الفاسدين والمخطئين، ووضع اليد على الجرح بكل جرأة وشفافية، للعمل على تحويل هذا الظرف الصعب إلى بداية إبداع في خلق هذا النظام الاقتصادي القوي القادر على تلبية حاجات مواطنيه بكل أمانة.

وطرحت ناصر سؤالين بعد أن قالت إن هذه الأزمات مفتعلة كالتي شهدناها سابقاً في أزمة الخبز، ونراها اليوم في أزمتي الغاز والمازوت، ومن هنا نؤكد على أنها مفتعلة، ومن فعل فاعل ومخربين عن قصد، لذلك أتساءل: هل يمكن لقيادتنا النقابية المشاركة في حل هذه الأزمات، خاصة وأننا على ما يبدو سنرى لها أشكالاً مختلفة مستقبلاً؟؟؟

ثانياً وعلى ضوء هذه الأحداث الكبيرة أتساءل: هل استطاعت هذه المرحلة فرز قادة نقابيين قادرين على استقطاب ليس الشارع السوري، وإنما على أقل تقدير استقطاب الطبقة العاملة، وذلك لتوحيد الرؤى والأهداف؟؟.

• داوود: التهرب الضريبي يعادل ٥٠٪ من الرسوم الضريبية

وتحدث علي داوود عن القطاع العام مؤكداً ان الدفاع عنه قضية وطنية وتطويره واجب وطني لمنعة البلد وقوته. موضحاً أن الحكومة السابقة أهملت هذا القطاع، لا بل شجعت الاستثمارات الأجنبية والخاصة، وروجت للشراكة الأوروبية، وبدأت تطلق الاتهامات على هذا القطاع بأنه قطاع خاسر، ولا جدوى من الاهتمام به.

مؤكداً ان هذا القطاع مخسر وليس خاسراً، بسبب أداء إداراته والعلاقات الشخصية وغير ذلك، والتي تتطلب إجراءات عدة منها:

يجب أن نمنع التهرب الضريبي الذي يعادل ٥٠٪ من الرسوم الضريبية.

حماية الصادرات والإنتاج الوطني.

معالجة قضية محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية، ومخالفتها للعقد الموقع مع شركة المرفأ، حيث أعدت مذكرة من قبل شركة المرفأ، وأرسلت لوزير النقل برقم ١٧٧ تاريخ ٢٠١١/١١/١٥.

منح العاملين في مرفئي اللاذقية وطرطوس كامل النسبة من معاشهم التقاعدي المشترك عنه بالتأمينات الاجتماعية.

معالجة الوضع الفني لقاطرات السكك الحديدية بإجراء صيانة دورية لها.

الابتعاد عن ممارسة المركزية، وخاصةً في مؤسسة السكك الحديدية.

إعادة مراكز الانطلاق لنقابات النقل البري، لأن المستثمرين يمارسون ضغوطاً وابتزازاً على السائقين والمواطنين.

تشميل كافة العاملين بالتأمين الصحي، وخاصةً في وزارة الصحة، ورفد المستوصفات بالأطباء وسيارات الإسعاف والأدوية.

تثبيت العاملين الذين يعملون تحت تسميات مختلفة (عقود - موسمية) أو بالتنقيط بينما هم يقومون بأعمال طبيعتها دائمة (مشفى الأسد الجامعي، الأقطان، عمال السجاد اليدوي، المصرف المركزي) والمعينين على المادة /١٤٩/ بموجب القانون /١/ لعام ١٩٨٥ حيث مضى على تعيينهم أكثر من عشر سنوات. ■■

فلاشات من المجلس:

فؤاد الشيخ معد برنامج مع العمال في التلفزيون السوري انتهز الفرصة وأجرى لقاءات فورية مع العمال المفصولين، الذين تمنوا منه أن يعرضها دون عمليات المونتاج.

تضاربت الآراء النقابية حول استقبال الوفد الحكومي أو عدم استقباله، ويبدو ان هذا الجدل وصل صداه لرئيس الحكومة، أو هناك من وشى له بذلك فلم يحضر الجلسة المسائية وأنقذ نفسه من الانتقادات اللاذعة.

أحد النقابيين قالها علناً وبصوت عال: العمال أشرف وأفضل من الوزراء، وأعطى وزير النفط مثالاً على كلامه، لكنه في الكواليس باح لـ«قاسيون» عمّا بداخله وقال كنت أقصد الجميع.

حين طالب النقابيون بحجب الثقة عن وزير النفط تعالت الأصوات مطالبة بضم كلٍ من وزيري الاقتصاد والصناعة مع النفط.

وزير المالية قال: إني أرى رؤوساً قد أينعت، وحان قطافها، فجاءه الرد من النقابيين «شكلك مانك مطول يا سيادة الوزير!!».

غازي دويعر المعروف بهدوئه في الاجتماعات، أعلن عن موافقته الفورية بحجب الثقة وإرسال ذلك للقيادة.

جليلاتي: مكافحة الفساد تبدأ بالرؤوس الكبيرة قبل غيرها!



للمرة الأولى يتحدث وزير سوري بكل شفافية عن الهواجس الاقتصادية للشعب السوري، حيث أكد وزير المالية د. محمد الجليلاتي، خلال رده على مداخلات أعضاء مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال المنعقد في دمشق يوم ٢٠١١/١٢/٢١ أن مكافحة الفساد تبدأ بالرؤوس الكبيرة قبل غيرها، مستشهداً بما قاله الحجاج بن يوسف الثقفي «إني أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها»، موضحاً أن مشروع قانون مكافحة الفساد سيكون بديلاً عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش..

وأوضح جليلاتي أن هناك ضرورة لمحاربة الفاسدين وإبعادهم، فهم الذين «خربوا» اقتصاد البلد..

وأشار الجليلاتي إلى أن الظروف الحالية أدت لانخفاض موارد الدولة، كما أن الموازنة العامة للدولة بالكاد تغطي النفقات الجارية للقطاع العام وجزءاً من الموازنة الاستثمارية، لذلك يجب الحد من الهدر، ويجب أن يكون الوزراء قدوة في ذلك، لذلك يجب البدء بالوزراء وصولاً إلى القطاع الإداري، فالقطاع العام أصبح عبئاً على الدولة بدلاً من أن يكون رافداً لخزينة الدولة..

وفي النهاية، أكد د. محمد الجليلاتي أن الوزارة ستحمي المواطن اقتصادياً مهما كانت الظروف بالرغم من وجود قناصي الفرص والأزمات الذين لا بد من محاسبتهم أينما كانوا.. ■■

في التقرير الاقتصادي للمجلس العام..

الحالة الهجينة للاقتصاد أدت إلى إحداث اختلالات تنموية واستثمارية جوهرية!

قدم المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال لاجتماع المجلس العام تقريراً شاملاً، لعل أبرز ما فيه الجانب الاقتصادي، حيث أكد التقرير في المجال الاقتصادي أن عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي انطلقت في سورية منذ أكثر من عقدين، وعلى الأخص منذ عام ٢٠٠٠، لم تتوقف حتى هذه اللحظة، وهي إن كانت قد تباطأت لفترة معينة نظراً لظروف إقليمية ودولية ولخلل في الأداء الحكومي، وأسباب تتعلق بترتيب أولويات التنفيذ والتطبيق، إلا أنها مازالت مستمرة، وتسارعت وتيرتها (دون تسرع) منذ بدايات العام ٢٠١١.

وأوضح التقرير إن محددات الإصلاح خلال السنوات العشر الأخيرة، كان قد تجسد في بنود الخطة الخمسية التاسعة، وبتوصيات المؤتمر العاشر للحزب ٢٠٠٥، إلا أن ترتيب الأولويات في الخطة الخمسية العاشرة، والآلية التي تم فيها تنفيذ السياسات الكلية لم يكن منسجماً بشكل كاف مع واقع الاقتصاد والمجتمع السوري، فانعكس ذلك على مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتشوهاً قطاعياً هيكلياً في بنية الاقتصاد السوري.

وقال التقرير إن التشريعات والسياسات والإجراءات التنفيذية التي قادت عملية التنمية خلال السنوات القليلة الماضية، قد ركزت على التطوير والتحرير التجاري الداخلي والخارجي والتحرير المالي والخدمي، ولم تركز بالمستوى ذاته على تطوير ودفع قوى الإنتاج الصناعي والزراعي، وبالتالي فهي نجحت (إلى حد ما) في تحقيق مؤشرات التنمية الاقتصادية المادية (في القطاعات المالية والخدمية والعقارية والهامشية)، دون أن تتمكن بالوقت ذاته من تحسين المؤشرات الاجتماعية، وأهمها مؤشرا البطالة والفقر، التي كانت ومازالت متردية حتى اليوم، بل تراجعت أكثر نتيجة الأوضاع الأمنية الحالية، فنتج عن ذلك بالمحصلة أن استحوذ قطاع الخدمات على معظم الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم الخلل في الدخل القومي ليذهب بنسبة ٢٥٪ للأجور و٧٥٪ للفوائد والأرباح.

أما عن ماهية وهوية الاقتصاد السوري فقد كانا (وما يزالان) خليطاً من فلسفات متباينة وغير منسجمة، بل متناقضة في الكثير من الأحيان، ما بين اقتصاد مخطط مركزياً (بشكل بيروقراطي) تحكمه رؤى اشتراكية جامدة معلبة مشوهة، واقتصاد ليبرالي حر (منفلت)، لا ينتمي إلى نظرية اقتصادية - اجتماعية محددة بعينها، يدار (بقرارات) وإجراءات اقتصادية حكومية علاجية منفعلة، مرة متحفظة اجتماعياً، وليبرالية (منفلتة) مرة أخرى، فلا هي ثبتت أو رسخت الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولا استطاعت اجتذاب أو إقناع الخاص (كما يجب) بدور فاعل وحقيقي في عملية التنمية، وهذا ما أدى إلى إحداث اختلالات تنموية واستثمارية جوهرية، وإلى تراجع في الاستثمار الحكومي نتيجة خفض الإنفاق العام وبدء (غير معلن) عن انسحاب الدولة التدريجي من دورها في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي، دون أن يستطيع القطاع الخاص ملء هذا الفراغ، وهذا ما كان على الجهات الحكومية السابقة استقراءه ومعرفته مسبقاً.

وفي البحث عن قضية الفقر أشار التقرير إلى أن الفقر وانخفاض مستوى الدخل يعد الوجه الآخر للبطالة الكاملة أو الجزئية، (وكلاهما مقترنان ومرتبطان إلى حد كبير بانخفاض الإنتاجية) من أهم الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وعلى الرغم من سعي الخطة الخمسية العاشرة إلى تخفيض عدد السكان تحت خط الفقر الأدنى من ٤, ١١٪ إلى ٧, ٨٪ نهاية الخطة، إلا أن نسبة السكان (وفق خط الفقر الوطني) قد ارتفعت إلى ٣, ١٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ ويشكلون نحو ٢,٣٥٨ مليون نسمة.

أما نسبة من هم تحت خط الفقر الأعلى فيمثلون ٢٢٪ من إجمالي عدد الشكان، ويشكلون (٤, ٢١٨ ملايين نسمة وفق تعداد عام ٢٠٠٧ أو ما يعادل ٤, ٥٣٦ ملايين نسمة في عام ٢٠١٠)، وهذا يعني أن عدد الفقراء هم حوالي ٧ملايين نسمة، ويشكلون ٣, ٣٤٪ من إجمالي عدد السكان، علماً أن الظروف الحالية التي يمر بها القطر قد فاقمت من حدة هذه المشكلة، التي تضافر فيها ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع أسعار المواد الضرورية والسلع الغذائية.

ارتفاع الأسعار ١٪ يومياً في الأسواق السورية.. وثلاثة أشهر كفيلة بالمضاعفة



◄ حسان منجه

لم يعد أحد من خارج إطار الجهات المسؤولة يستطيع بحديثه عن الأسعار وارتفاعاتها غير المبررة في الأسواق السورية أن يقدم الشيء الكثير، فمحاولات من هذا النوع الآن، لا تتعدى كونها عملية رصد لتحرك هذه الأسعار فقط، فالارتفاع الجنوني للأسعار طال كل المواد الموجودة في السوق، وخاصة المواد الغذائية والخضار والفواكه التي تدخل ضمن السلة الغذائية اليومية للمواطن، بالإضافة إلى سلسلة من المواد غير الغذائية، ليس آخرها المشروبات الروحية والسجائر، والرصد الدقيق لحركة الأسعار بيين دون شك ارتفاعها بما لا يقل عن ٥٠٪ وسطياً، كما أن بعض المواد وصلت نسبة ارتفاع أسعارها إلى ١٠٠٪ خلال آجال زمنية قصيرة، دون أن يكون للحكومة أي دور سوى بالحديث عن ضرورة ضبط الأسعار، وعن دوريات وزارة الاقتصاد المكثفة والمتكررة، ولكن دون نتيجة فعلية قادرة على تحقيق استقرار الأسعار بالحد الأدنى.

٢٥٪ ارتفاع في أسبوعين

الجدل حول ارتفاع الأسعار يصل -بحسب مؤشر «قاسيون» للأسعار- إلى ٢, ٢٤٪، وهي الأسعار التي تم استقاء تفاصيلها من الأسواق الشعبية التي تعد الأقل ارتفاعاً للأسعار، إلا أن جمعية حماية المستهلك قدرت نسبة ارتفاع الأسعار بنحو ٢٠٪، وهذا يعني أن متوسط أسعار المواد يرتفع بمقدار ١٪ في كل يوم، أي أن ثلاثة أشهر في الحد الأقصى كفيلة بمضاعفة الأسعار في السوق السورية..

بنية اقتصادية هشة

مقولات عديدة تطلقها الحكومة لتبرير ارتفاع الأسعار، كالقول إن إيقاف الاستيراد ساهم في رفع الأسعار، أو أن المسبب لذلك، هو ارتفاع سعر الدولار أمام الليرة السورية، أو أن ترمي القضية في ملعب العقوبات الاقتصادية العربية، وغيرها الكثير من المبررات، معتقدين أن هذا يعفيهم كحكومة من المسؤولية الأولى تجاه دورهم في ضبط الأسعار في الأسواق، كما يتناسون في معرض تبريراتهم الاحتكار ودوره الأساسي في ارتفاع الأسعار، وهذا ليس من باب الهجوم الإيديولوجي على طبقة كبار المحتكرين من التجار، وإنما هو من أولوية رفض لقانون (قانون المنافسة ومنع الاحتكار) شرعن الاحتكار في السوق، بعد إتاحته الفرصة -قانوناً- أمام أربعة تجار فقط للسيطرة على سوق أية سلعة (٢٥٪ حصة كل تاجر)، وجاء هذا القانون في بيئة غير تنافسية مطلقاً، وإنما بعد بناء شبكات من محتكري السلع تاريخياً، مما جعل من دخول منافسين فعليين لهم أمراً شبه مستحيل، فلا البيئة الاقتصادية تسمع لقوانين السوق أن تفعل فعلها، ولا البيئة التشريعية، وفوق كل ذلك يغيب الدور الحقيقي للدولة في دخولها بشكل فعال في معادلة العرض والطلب في السوق المحلية، كمستورد بالدرجة الأولى وعارض لهذه السلع في المرحلة الثانية، بل إنها تكتفي بجمعية حماية المستهلك ودورياتها، والتي لا تتعدى كونها خطوة «لرفع العتب» لا أكثر..

المطلوب قرارات جريئة

فوق كل ذلك، أتت قوانين الانفتاح الاقتصادي، والتي بدأت أولى خطواتها في تحرير الأسواق عام ٢٠٠١، لنصل اليوم إلى سوق تم تحرير نحو ٩٠٪ من السلع،بمعنى أنه لا يمكن ضبط تسعيرتها أو مراقبتها، وهذا فتح الباب على مصراعيه أمام تحرك الأسعار تبعاً لمزاج التجار ومصالحهم لا أكثر، وأمام هذا الواقع، فلا حلول أمام الحكومة إلا بالتراجع عن سلسلة التراكمات من القرارات الاقتصادية السابقة، إذا ما كانت الحكومة جادة فعلاً في إعادة استقرار الأسعار إلى الأسواق السورية!. فدخول الحكومة كمنافس في معادلة العرض والطلب على السلع (كعارض ومستورد)، والتي تبدأ بخطوة إعادتها الاعتبار لوزارة التموين التي جرى إلغاؤها في عام ٢٠٠٤، وتستكمل هذه الخطوة بالتراجع عن قرارات الانفتاح الاقتصادي بما يخدم مصلحة المواطن والوطن على حد سواء، فالمعادلة ليست بالمعقدة، والحلول ليست بالمستعصية، فالمطلوب هو قرار جريء من حكومة يفترض أنها حكومة أزمة، وبالتالي من المطلوب منها التعاطي بما ينسجم مع هذا المقتضى..

■■

مؤشر أسعار «قاسيون» للأسعار

المادة	السعر الحالي ٢١١/١٢/٢٠ (ل.س)	السعر قبل أسبوعين (ل.س)	التغير (ل.س)	التغير النسبي ٪
برغل	٤٥	٣٥	١٠	٢٨,٥
شعيرية	٦٥	٥٠	١٥	٢٣
رز	٧٠	٦٠	١٠	١٤,٣
حمص	١٠٠	٨٠	٢٠	٢٠
عدس	٧٥	٦٥	١٠	١٣,٣
بيض	٢٢٠	١٨٠	٤٠	١٨,٢
زيت نباتي	١١٠	٩٠	٢٠	١٨,٢
زيت زيتون	١٥٠	١٢٥	٢٥	١٦,٦
سكر	٦٠	٥٥	٥	٨,٣
حلاوة	١٧٥	١٦٥	١٠	٥,٧
جبنة	١٧٥	١٥٠	٢٥	١٤,٣
بندورة	٢٥	١٥	١٠	٤٠
بطاطا	٣٠	٢٥	٥	١٦,٦
بصل	٢٥	٢٠	٥	٢٠
فاصولياء	١٠٠	٥٠	٥٠	٥٠
كوسا	٦٥	٢٥	٤٠	٦١,٥
باذنجان	٤٥	٢٥	٢٠	٤٤,٤
سجائر	٤٥	٣٥	١٠	٢٢,٢
شاي	٤٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٥

الوجه الآخر للفساد.. وزراء ينتهكون تعاميم يصدرونها!!

◄ نزار عادلة

أسطوانة تتردد منذ سنوات عديدة على ألسنة الاقتصاديين والمتخصصين، وكذلك يقول بها المسؤولين على اختلاف المراحل الزمنية، وهي أنه «لم يعد مقبولاً الهدر في الإنفاق العام»..، فالنائب الاقتصادي في حكومة العطري رددها بشكل دائم دون أن يأتي ذلك بثمار فعلية في إيقاف ولو جزء من الهدر الحاصل في المؤسسات العامة، والآن يردد أكثر من وزير في الحكومة الحالية الاسطوانة ذاتها دون أن تتخذ هذه الجهات الوصائية أي إجراء في مكافحة أحد أبرز أشكال الفساد الذي يستنزف الاقتصاد الوطني، ألا وهو الهدر الحاصل بالإنفاق العام.

هدر بمسميات مختلفة

لن نتحدث هنا عن الهدر الحاصل بالموارد البشرية في شركات ومؤسسات القطاع العام، ولا عن حجم الخسائر المباشرة التي تلحق بالاقتصاد الوطني بسبب المناقصات، والصفقات، وإصلاح واستيراد قطع تبديلية بمواصفات مخالفة، أو هدر مواد أولية، أو توقف الإنتاج، بل إن القضية هنا تختلف ولها وجه آخر، نعم لها وجه أخر خصوصاً مع العقوبات الاقتصادية على سورية الآن.

رصد اعتمادات لصفقات الفساد

يعاني القطاع العام الصناعي بشكل خاص من تزايد خسائره، ومن توقف وحدات عديدة فيه عن الإنتاج، ومن هدر وفساد، ومن صعوبات لا حصر لها أبرزها، عدم توفر الاعتماد اللازم لإصلاح بعض الخطوط الإنتاجية المتوقفة والمتعثرة، وفي الوقت ذاته، تطلب وزارة الصناعة من مؤسسة التجارة الخارجية موافقتها على استيراد سيارة «ليكزيس»، وقد وافقت المؤسسة على هذا الطلب، وقد يبدو هذا الخبر عادياً جداً أمام هدر مئات الملايين في صفقات فساد في القطاع العام الصناعي، أو الإنشائي، أو الإداري.. ولكنه الآن، وفي هذه الظروف الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الوطني، يجب أن تثار العديد من الأسئلة حول مبررات استيراد مثل تلك السيارة الفارهة؟! وعن مدى الحاجة إليها لعمل المؤسسة فعلاً؟! فالسيارة ثمنها /٢٥/ مليون ليرة سورية، وتم شراؤها خصيصاً لأحد مسؤولي وزارة الصناعة من أموال القطاع العام؟! والسؤال الذي لا بد من طرحه هنا: كيف يتم تأمين هذا المبلغ لشراء هذه السيارة، بينما تعجز الوزارة عن تأمين مكافأة لعمال الإنتاج أو تعجز عن تأمين المادة الأولية لأية شركة إنتاجية؟!.



حالات متكررة

هذه الحالة ليست منفردة ووحيدة، بل إنها تتكرر بشكل دائم في المؤسسات العامة، فقد سبق لوزير الكهرباء في حكومة العطري السابقة شراء أربع سيارات من النوع نفسه، وسعر الواحدة منها نحو ٢٥ مليون ليرة سورية فقط، وسبقه إلى ذلك أيضاً النائب الاقتصادي في حكومة العطري، من خلال تجهيز مكتبه بمبلغ ١,٥ مليون يورو تقدمة من الاتحاد الأوروبي، وخلال اجتماع المجلس العام لاتحاد نقابات العمال، سأل رئيس اتحاد عمال دمشق: «أنا أعطيك هذا المبلغ من اتحاد دمشق لكي لا تكون رهينة للاتحاد الأوروبي»، فرد النائب الاقتصادي قائلاً: «هذا المبلغ من حقي».!.

الوزراء يتنصلون من تعاميمهم

تصدر سنوياً تعاميم متكررة عن رئاسة الوزراء، وعن مدراء الشركات الصناعية والإنشائية في القطاع العام، لتؤكد على ضرورة استجرار الألبسة العمالية والأحذية من شركات القطاع العام، وذلك بهدف التكامل بين الشركات، ورغم هذه التعاميم، فإن أكثر الإدارات تضرب بها عرض الحائط، ولا تلتزم بموجبها بالشراء من هذه الشركات العامة، والأسباب واضحة، ولا تعود بالضرورة لعدم الرغبة، أو لسوء في المواصفات، وإنما بسبب الفساد، وتزوير الفواتير على حساب العمال والشركات، ويجري كل ذلك سنوياً، وتتكرر تلك الحالات، دون مساءلة أو محاسبة، وقد أدى ذلك إلى تراكم الإنتاج في شركة الأحذية وفي شركات النسيج.

فهذه الإدارات تمارس هذا التمادي في نهب القطاع العام علناً، والوزارة والمدراء العامون الذين يصدرون تعاميم الاستجرار من القطاع العام، هم أول من ينتهك هذه التعاميم، والأمر لا يقف على هذا التجاوز، بل هم أيضاً يستجرون آلاف السيارات الفارهة سنوياً للوزراء وللمدراء من أمريكا، واليابان، والسويد، وألمانيا بمبالغ خيالية، في حين تنتج سورية سيارة «شام» منذ سنوات، وهي سيارة وطنية، وحتى قيادات المنظمات الشعبية تأنف ركوب السيارة الوطنية، والسؤال الذي نطرحه: لماذا أقيم هذا المعمل إذا كان ما ينتجه متخلفاً أو منسقاً حسب رأي الجهات الوصائية؟!.

الهدر يفوق الدعم

يطالب وزير النفط سفيان العلاو بشكل دائم على ضرورة ترشيد فاتورة سورية من المشتقات النفطية، ويتحدث دون انقطاع عن المبالغ الكبيرة التي تدفع لدعم مكونات الطاقة، والتي تعادل ٦٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي بحسب التصريحات الحكومية، وهنا لا بد من سؤال السيد الوزير عن المبالغ التي تدفع شهرياً للوزراء، وللمدراء، وللقيادات السياسية والنقابية بشكل عام على شكل «بونات» مصاريف لسياراتهم! وهذه البونات التي تتراوح شهرياً لكل مسؤول بين ٢٠٠ لتر إلى ٦٠٠ لتر بنزين في الظروف العادية، بالإضافة إلى المهمات، وهذه المبالغ تفوق الدعم المقدم للمواطن السوري، كما أن نصف رقم الفاتورة النفطية المفترضة يذهب للمسؤولين وحدهم!.

فساد في الظل

التنمية الحقيقية هي التي تحقق توازناً بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهنا لا يمكن القول إن التلوث في مكان ما كان نتيجة سياسة تنموية مبررة، ومن ثم تبرير ما يحصل، فالتلوث في سورية يتجاوز النسب المسموح بها عالمياً بآلاف المرات، كما أن نسبة الوفيات بسبب التلوث في الهواء، وصل إلى ٦٠٠٠ شخص سنوياً، بالإضافة إلى الأمراض المتعددة التي نكب بها الشعب السوري، حيث تفوق الخسائر الاقتصادية جراء ذلك ١١ مليار ليرة سورية حسب آخر الإحصائيات.

وشركة الأسمدة في حمص تتكبد سنوياً مئات الملايين من الدولارات ليس لمعالجة التلوث، وإنما ضريبة التلوث التي تدفع لمافيا تشكلت في الشركة وما حولها، من خلال التعويضات التي تدفع سنوياً لأصحاب الأراضي المجاورة للشركة، ومن خلال شراء أراض مجاورة للشركة بمبالغ كبيرة، فالتلوث موجود، وهو يطال الأرض، والمياه، والشجر، والمزروعات، والإنسان، ولكن ما هي أسباب حدوث هذا التلوث الكبير في البيئة السورية؟!

وقد قال كيميائي في شركة الأسمدة بحمص أنه «قبل سنوات كنا نتجه إلى دراسة أسباب التلوث، ووضع الحلول المناسبة له، وتنفيذها على أرض الواقع، وذلك من خلال تحسين مردود المعدات والتجهيزات، وذلك عن طريق الصيانة المبرمجة والعلمية لآلات الشركة، وتحسين ظروف التشغيل والاستثمار، ورفع مردود التحويل للعمليات الكيميائية المختلفة، وتشديد الرقابة على التحاليل المخبرية، واعتمادها كدليل أساسي لمراقبة النتائج وتطوير العمل، وقد أدى ذلك آنذاك إلى زيادة كمية الإنتاج ونوعيته، وإلى تخفيض التكلفة لواحدة المنتج، ووفر ملايين الدولارات التي كانت مطلوبة لمعالجة التلوث، ولكن هذه الإجراءات قطعت الأرزاق لذلك تضاعف التلوث، وتضاعف الملايين المهدورة.

وكدليل على إمكانية تفادينا للتلوث الحاصل من تلك المعامل، أكد لنا الكيميائي في شركة الأسمدة بحمص: «أن أحد أكبر معامل الأسمدة في مصر موجود في قلب مدينة المنصورة، ومع ذلك لا يوجد تلوث خارج المعايير المسموح بها عالمياً»، وهذا أحد أوجه الفساد الذي يعيش في الظل!.

■■

بعد تراجع الليرة ١٢٪ أمام العملات الأجنبية بسبعة أسابيع..

هل تسير السياسة النقدية بالاتجاه الصحيح؟!

بعكس ما يقول حاكم مصرف سورية المركزي، وما يردده من خلفه وزراء آخرون، من أن سعر صرف الليرة مستقر، وأن لا خوف على الليرة السورية، نجد أن الليرة تتدهور يوماً بعد يوم، وهذا ليس افتراضاً، وإنما سعر صرف العملات الأجنبية أمام الليرة السورية يؤكد ذلك، حيث يميل للارتفاع بحسب السوق النظامية لا السوداء، وهذا يعني تراجع قيمة الليرة السورية بالضرورة، وهو شكل من أشكال التضخم، ويعتبر تراجعاً للقيمة الشرائية لليرة السورية بالتأكيد..

افتتح الدولار تداولاته مطلع شهر تشرين الثاني ٢٠١١ تجاه الليرة السورية عند مستوى ٤٩,٢٤ ليرة ليصل عند مستوى ٥٥,٢٦ ليرة يوم الثلاثاء ٢٠١١/١٢/٢٠، بارتفاع ٦,٠٢ ليرة، وبنسبة ١٢,٢٪، وذلك بحسب نشرة أسعار صرف العملات لدى مصرف سورية المركزي، وفي المقابل، افتتح اليورو تداولاته تجاه الليرة عند مستوى ٦٧,٧٩ ليرة، وأنهاها عند ٧١,٨٨ ليرة، مرتفعاً أربع ليرات، وبنسبة ارتفاع ٦ بالمئة.

افتتح اليوان تداولاته مطلع شهر تشرين الثاني ٢٠١١ تجاه الليرة السورية عند مستوى ٧,٧٥ ليرة للشراء، لينهي الأسابيع السبعة عند مستوى ٨,٧١ ليرة، بارتفاع ليرة، وبنسبة ١٢,٤٪، وفي المقابل، افتتح الروبل تداولاته مطلع تشرين الثاني تجاه الليرة عند مستوى ١,٥٩ ليرة، وأنهاها عند ١,٧٢ ليرة، مرتفعاً ١٣ قرشاً، وبنسبة ٨,٢ بالمئة.

هذا الاستعراض يكشف ارتفاع سعر صرف سلة العملات الأجنبية أمام الليرة السورية، وهذا الارتفاع يعني دون شك انخفاض قيمة الليرة السورية، والذي انعكس بجزء منه على معادلة الأسعار في السوق، وأدى إلى ارتفاع أسعار أغلب المواد الغذائية، فإلى متى سيستمر هذا الانخفاض في قيمة الليرة السورية؟! وهل السياسة النقدية التي يسير بها مصرف سورية المركزي هي في الاتجاه الصحيح؟! وخصوصاً بعد رميه ما يقارب ١٠٠ مليون دولار بمزادات «وهمية» صبت في النهاية بجيوب شركات الصيرفة دون أن تحدث أي أثر ايجابي في سوق الصرف، لا بل إن أسعار الصرف في السوق السوداء ارتفعت مقابل الدولار عندها بنحو ٨ ليرات سورية تقريباً!.

■■

بالنسبة لإصلاح القضاء.. هل هكذا حقّاً تورد الإبل؟!

◄ قاسيون

أن يكذب عليك صديق أو زميل عمل في شأن ما، هو أمر مقبول نسبياً ومتوقع الحدوث، خاصة إذا كان ذلك لا يسبب لك أذى ينعكس عليك بأثر بالغ في حياتك اليومية، أما أن تصبح وتمسي يومياً على أمل تحقيق ما دعوت به، ولكن دون جدوى، لا بل مع مزيد من الاستهتار واللامبالاة بأهم أولويات الحياة، وهي المعيشة اليومية لك ولأفراد أسرتك، فهذا هو الأمر غير المقبول وغير المتوقع، وتحديداً عندما يصدر هذا الإهمال عن مسؤولين كبار وأصحاب قرار مسؤولين مباشرة عما لحق بك من الأذى وبيدهم إصلاح الخطأ ورفع الضرر!!.



بعد أن تم إخلاء سبيلهم بقرار رئيس محكمة الجنايات الثانية بدمشق عن مدة توقيف دامت خمسة وعشرين شهراً بسبب ما أطلق عليه ملف فساد المصالح العقارية، توقع القضاة العقاريون العاملون في محافظة ريف دمشق أن يتم إنصافهم وإعادة النظر فيما لفق لهم من إتهامات ما أنزل الله بها من سلطان، ولم تبن على أي سند قانوني، لا بل كانت مخالفة لأحكام الدستور «مبدأ صيانة الحرية وحمايتها»، وكذلك للأصول القانونية «مخالفة آثار التقادم وحجية الأحكام المبرمة»، والأهم هو إحالتهم إلى القضاء الجزائي سنداً لضبط أمني استقر الاجتهاد القضائي على عدم جواز الاعتداد به كون هذه الجهة الأمنية «إدارة المخابرات الجوية» ليست ذات صفة عدلية، والتي أملت بدورها على إدارة الأمن الجنائي بوجوب نسخ ضبوطها وأخذ بصمات القضاة عليها قسراً تحت التهديد بإعادتهم إلى أقبية المخابرات الجوية في حال رفضوا البصم على هذه الضبوط، وكانت هذه حال ٥٤ موقوفاً تمت إحالتهم بالملف نفسه وفي يوم واحد (قرار محكمة النقض غرفة الجنايالت الاقتصادية رقم /٢٥٠/ لعام ٢٠٠٩، الاعتراف أمام الأمن لا يصلح للإدانة بجرم جنائي).

إن ما استقر عليه الإجتهاد القضائي أيضاً بخصوص الأحكام القضائية (نظرية الأحكام) هو أن «الأحكام المبرمة هي حجة بما انطوت عليه ولو بنيت على مخالفة لأحكام القانون»، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتقادم الطويل على الفعل الجرمي، فقد نصت المادة /٤٣٧/ أصول محاكمات جزائية على سقوط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي بانقضاء عشر سنوات من تاريخ وقوع الجناية إذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة. وهنا لابد من التساؤل: كيف يتم توقيف أحد القضاة العقاريين هؤلاء لمدة خمسة وعشرين شهراً بسبب ثلاثة أحكام صدرت عنه في أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٦؟ أي بعد انقضاء التقادم الطويل عليها بسنوات! إذ أن التوقيف بسببها كان بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦ .

والأغرب من ذلك أن هذه الأحكام مبرمة ومصدقة من محكمة الاستئناف جميعها، ما أكسبها حصانة قضائية تمنع حتى مناقشتها!! وإذا كان القاضي المذكور متهم بهذه الأحكام جدلاً فلماذا لم تتم مساءلة قضاة محكمة الاستئناف في ريف دمشق، والذين صدقوا هذه الأحكام وأيدوها نظراً لموافقتها الأصول القانونية؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن توقيف قاض وإحالته للقضاء سنداً لأحكام متقادمة ومبرمة استئنافاً، ومحاكمته كما يحاكم المجرمون رغم إثارته لهذه الدفوع أمام الجهة الأمنية والقضائية، ورغم اجتهاد محكمة النقض الغرفة الجنائية الثالثة بقرارها رقم /١٩٧٣/ لعام ٢٠٠٨ «في حالة إقامة الدعوى وتحريها بعد مرور مدة التقادم تعتبر الدعوى مستوجبة التشميل بالتقادم وعدم النظر بها لجهة الموضوع وتوفر أركان الجرم»؟.

إن ما يثير الاستغراب بشكل ملفت وفضائحي هو صرف بعض القضاة العقاريين من الخدمة دون سواهم من القضاة الموقوفين معهم وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /١٣٨١/ تاريخ ٢٠١٠/٣/١٨ بشكل انتقائي ودون أي مسوغ قانوني، ما يدل على أن هذا القرار لا يعدو كونه مثالاً على سوء استعمال السلطة بحق المواطنين من العاملين في الدولة، مارسته الحكومة السابقة التي أمعنت في الفساد والإفساد.

وهنا يحق للمرء أن يسأل: لماذا لم يعامل هؤلاء القضاة وسواهم من العاملين في المصالح العقارية الذين صرفوا من الخدمة وتركت عائلاتهم بلا دخل أو مورد معيشه لمدة ثلاث سنوات حتى الآن بالطريقة نفسها التي عومل بها مهندسو وزارة الزراعة (مديرية زراعة ريف دمشق) الذين اعترفوا أمام الجهة الأمنية بأنهم نظموا ضبوطاً من شأنها إنقاذ مبادلة الأراضي لمصلحة جمعية الرخاء السكنية؟ حيث تركوا من قبل الجهة الأمنية ولم تتم إحالتهم إلى القضاء أصلاً ولم يصرفوا من الخدمة رغم اعترافهم بالرشاوى التي تقاضوها!.

هل هذا ما تنطوي عليه مسيرة الإصلاح فعلاً؟ هل هكذا يتم التطوير والتحديث وتحسين السوية المعيشية للمواطن بحيث يتم صرفة من الخدمة وإحالته للقضاء دون ارتكابه أية مخالفة للأصول القانونية والأخلاقية والاجتماعية؟.

من الطبيعي والمنطقي، بل والضروري، المطالبة بإنصاف هؤلاء القضاة العقاريين وإعادتهم إلى عملهم، خاصة وأنه لا يجوز من حيث المبدأ إحالتهم إلى القضاء إلا بعد أن تقول إدارة التفتيش القضائي كلمتها عملاً بأحكام المادة /٢٣/ من القانون /٧/ لعام ١٩٩٠، هذا إذا كنا في بلد يحكمه القانون وليس الوساطة والمحسوبيات.

علماً أنه سبق لرئاسة الحكومة الحالية أن ألغت قرارات الصرف من الخدمة الصادرة عن رئاسة الحكومة السابقة بحق مهندسي البلديات في محافظة حلب وكذلك مهندسي مديرية الأعلاف في حمص وهم على رأس عملهم حالياً.

■■

سوق الغاز السوداء: ارتزاق.. فساد وعمل!

◄ ع. د

هناك مثل شعبي يقول «المال الداشر يعلم الحرامي على السرقة»..
لا شك أن السياسات الاقتصادية والزراعية شكلت نكبات هائلة كان الأكثر تضرراً منها هو الفلاح والزراعة معاً، وما زالت حلقات مسلسل النكبات مستمرة دون انقطاع، ولا من مغيث، ولم يمت البطل! وآخر تلك الحلقات التي لا تنتهي عرضت يوم ٢٠١١/١١/٢٧ عندما ذهب كل من رئيس جمعية حطين الفلاحية بالرقة وأمين صندوق الجمعية من أجل استلام قيم محصول الفلاحين من المصرف الزراعي بالرقة، ومقدارها /١٦/ ستة عشر مليون ليرة سورية، وفي طريق عودتهم إلى منزل المشرف الزراعي المسؤول ويوضح النهار وهم في المنزل وسيارتهم متوقفة أمام منزل المشرف المذكور، جاءت عصابة وبالسرعة القصوى وقامت بكسر بلور السيارة وأخذت المبلغ المذكور كله، وأمام أعين الناس، حيث بقي فقط مئة وخمسون فلاحاً تقريباً يعانون برد الشتاء القارس وكوانينهم خالية، وذهب تعبهم طيلة العام أدراج الرياح!.
إننا في «قاسيون» نتساءل ما الأسباب التي أدت لتلك الكارثة على الفلاحين؟.. ومن ثم من المسؤول هل الفلاحون؟.. أم الحرامية؟.. أم الحكومة؟.. أم أن القضاء على الفساد هو الاستيلاء على بيئته؟!. ■■



يبدو أن لا مخرج من أزمة الغاز التي تتفاقم يوماً بعد يوم، وبعض المسؤولين يتوقعون امتدادها إلى بداية الصيف، وهذا كله بانتظار حل يأتي من السماء لجموع المتوافدين اليوميين على مراكز الغاز في الأرياف والمدن.

في مراكز الغاز التي تتوزع على أغلب المناطق، ثمة ما يرتاب منه المواطنون الذين يؤكدون أن السيارات المحملة باسطوانات الغاز لا تنقطع عن تنزيل حمولاتها، وبعض المناطق الريفية فيها أكثر من مركز للتوزيع عدا بعض من لديهم رخص توزيع صغيرة، ومع ذلك لا تنتهي الطوابير، ولا يتوقف نزيف الحاجة.

البعض يعيدها إلى انقطاع الكهرباء التي تساهم في التدفئة بعد أزمة المازوت، وأن هذه الأزمات المتلاحقة تتوالد من بعضها، أزمة تلد أزمة أو أزمات.. ولكن ما يريب هو أن لا تنتهي أزمة الغاز بالرغم من الكم الكبير للتوزيع.

إذاً من يصنع الأزمة؟.. في مراكز كبيرة ورئيسة كالمزة ونهر عيشة في دمشق على سبيل المثال لا يختلف الأمر عن أي مركز صغير في الريف، بل إن الأمر يتعدى إلى أن هذه المراكز تستقبل مواطنين من خارج المدينة وبأعداد كبيرة، ويلاحظ مواطنون تحدثوا لـ«قاسيون» عن وجوه تتكرر كل صباح مع أعداد كثيرة من الاسطوانات، وأن هؤلاء مجموعة واحدة متفقة مع بعضها، وأنها تمرّست في استلام الاسطوانات بحجج واهية، وأساليب جديدة!.

مواطن آخر يقول إن بعض من لا يمكنه الوقوف في الطابور اليومي يقف خارجه بانتظار هؤلاء، وهنا يبدأ المزاد حسب الزحام، ومن ٧٠٠ ليرة يبدأ العد تصاعدياً، وربما يأتي من لديه القدرة فيدفع ١٠٠٠ ليرة سورية ويمضي بأسطوانته فرحاً بعد غمّ صباحي طويل.

في (قطنا) أقصى ريف دمشق، موزعون أثروا منذ زمن بهذه المهنة، واليوم لا تستطيع أن تتصل بأحدهم، وجوالاتهم دائماً مقفلة، وهم الذين كانوا يدورون على المنازل، ويحملون الأسطوانات إلى الطوابق العليا بـ ٣٠٠ ليرة سورية.. اليوم هؤلاء يعيشون في قمة المجد الشخصي، المجد الذي تمنحه الأزمات، ويستغله الباحثون عن لقب (معلم) في زمن الأزمات المتلاحقة.

أيضاً بعض العاطلين عن العمل يؤمّنون من خلال هذا النوع من الأزمات دخلاً كبيراً، ويساعدهم في ذلك ضعاف النفوس من موظفين وموزعين، وتتكامل دائرة جديدة فاسدة، وسوق غاز سوداء.

فيا أهلاً.. بأزمة فساد مستمرة، متفاقمة، وتتمدد.. لربما يسجلها التاريخ أو يسجل لها أنها أفضت إلى لهيب أزرق بطعم الحقيقة؛ فكلنا بحاجة للغاز وضد الفساد!. ■■

جمعية الكوثر... مرة أخرى!

◄ زهير مشعان

في البداية لابد من طرح السؤال التالي: لقد توسع الفساد بشكل كبير في السنوات الأخيرة كماً ونوعاً.. فهل تقوم الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، والرقابة الداخلية في الدوائر الحكومية، بدورها في كبح جماح الفساد والفاسدين؟ أم أنها تحل الأمور وفق مبدأ لحية ولحية، وبالتالي هي مسؤولة بشكل مباشر، ولو أن الأمور أكبر منها عموماً؟!.

عندما أشارت «قاسيون» في عدد سابق إلى المخالفات القانونية والمالية في جمعية الكوثر السكنية والتي يرأس مجلسها أحد المفتشين استندت الصحيفة إلى وثائق كانت وما زالت بحوزتها، وقد جاء رد مجلس الإدارة تعقيباً على الموضوع على الموقع الالكتروني للجريدة رداً نافياً للوقائع دون توضيح، مع محاولة للغمز (دينياً) من الاستشهاد بالآية الكريمة (إنا أعطيناك الكوثر) لدغدغة المشاعر الدينية، لكن ذلك لن ينطلي على أحد ...والكل يعرف أن لا غايات شخصية لكاتب المقال..

كما أن رد فرع الهيئة بدير الزور للمحافظة على الموضوع سعى للتبرؤ من المسؤولية لأن الجمعية ليست تابعة للهيئة ولأن عنوان المادة لا ينطبق على العنوان!.

وبناءً على طلبه تم لقاء مع رئيس مجلس إدارة الجمعية اعتبر خلاله أن العملية كيدية ضده وأن هناك من هو وراء ذلك، وقدم لـ«قاسيون» وثائق ستعرضها وتتناولها بالمناقشة حرصاً على إتاحة الفرصة للرأي الآخر...

الكتاب رقم /٢٢/ص/خ تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٤ من الجمعية يبين أنها تابعة لفرع الهيئة والتأسيس تم من قبل مفتشي الفرع (رغم أن التنسيب اللاحق لبعض عناصر الرقابة الداخلية وبعض العاملين بجهات القطاع العام وبشكل محدود) وهذا بالذات يتنافى مع قرار المجلس الأعلى للرقابة والتفتيش رقم ٢٨/م.أ تاريخ ١٩٩٢/١٠/٣ في مادته الأولى وحصرها بالجمعيات الخاصة بالعاملين في الهيئة، وفي الثانية يسمح للقائمين بهذه الأعمال الاستمرار بأعمالهم لحين انتهاء ولايتهم.. وتم إبلاغ الاتحاد التعاوني بذلك في الكتاب رقم ٢٥/ص.خ تاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ .

الكتاب رقم ٣٩٤٢/١٠ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٧ من رئيس الهيئة المركزية محمد نبيل الخطيب يؤكد أن الجمعية تضم ٢٧ مكتتباً من خارج ملاك الفرع لذا لا ينطبق على جمعية الكوثر ما ورد في قرار المجلس الأعلى للتفتيش.

وثائق متكررة تثني على إدارة الجمعية بأنها قائمة بعملها ومنها من الاتحاد السكني وهذا يتناقض مع كتب سابقة للاتحاد تبين أن مجلس الإدارة لم يعقد اجتماعاً لهيئتها ومنها من الجمعية تبين أن تغيير الإدارة سيؤثر على عمل الجمعية وسيسبب فشلها.. وتطالب بمنحها مهلة لغاية الشهر الرابع ٢٠١٢ لإنهاء أعمالها ومن ثم حل الجمعية.

المخالفة المالية بشراء سيارة خدمة لمجلس الإدارة لمتابعة الأعمال دون علم الاتحاد السكني وموافقته فقد جرى حلها بين مدير التعاون السكني ووزيرة الإسكان والتعمير بالموافقة.

الفقرة الأهم وهي قرار المكتب التنفيذي لمجلس مدينة دير الزور رقم ٤٨ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ القاضي ببيع جمعية الكوثر ١٠٠ دونم من العقار ٢٤٥١ بغيلية بسعر ٥٠ ليرة فقط للمتر المربع وعقد البيع بين رئيس المكتب التنفيذي لمدينة دير الزور مروان الحسبات ورئيس مجلس إدارة الجمعية ببيع الجمعية ٥٦ دونماً و٣٠٠ متراً بسعر ٤٥ ليرة فقط وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ والكتاب بلا رقم وتاريخ وبتوقيع مدير التعاون السكني خليل عكيل ورئيس الاتحاد التعاوني السكني طارق عبد المحسن ونائب المحافظ شيبا السيد ومصادقة المحافظ السابق حسن عرنوس والقاضي بإعطاء الجمعية عشرة مقاسم أخرى من جمعيات الشبكات والمحامين والأسد.. وكل ذلك يدل على دعم الجمعية.. لكن المفارقة أن قسماً من الأراضي كانت تابعة لأملاك الدولة وأصبحت تابعة لمجلس المدينة كونها أصبحت ضمن الحدود الإدارية لكنها مخصصة (للنفع العام) وقد اعترض عليها المهندسون الزراعيون المجاورون للجمعية وقد جرى حفظ الشكوى من قبل المحافظ السابق.

وهنا يجب السؤال أيضاً عن السعر البخس الذي تباع به الأملاك العامة لجمعيات الاصطياف من قبل مجلس المدينة فسعر المتر عام ٢٠٠٧ كان ٥٠ ليرة وفي ٢٠٠٩ كان ٤٥ لتر، وهو الذي يعتمد على التمويل الذاتي ويشكو قلة الموارد للقيام بواجبه وخدمة المواطنين بينما يحاسب الفقراء بأسعار مرتفعة، ناهيك عن الهدم والغرامات... أما الذين لا مسكن لهم فحدث ولا حرج...!! ■■

تشوّهات الفكر السياسي.. مرة أخرى

◄ حسان ثابت

لم يبق التشوه المشار إليه في مقالنا السابق الذي حمل العنوان ذاته، ما يمكن أن ندرجه في إطار تخلف المستوى المعرفي عن فهم استحقاقات الوضع السوري، بل تعدى ذلك إلى التطابق في وجهات النظر بين النظام والمعارضة، فالنظام كما هو معروف، حسم خياره منذ ما يقارب العقد من السنين باتجاه تبني اقتصاد السوق الاجتماعي في معالجة القضية الاقتصادية الاجتماعية، وأنتج ذلك ما أنتج من انقسام اجتماعي حاد بين الأغنياء والفقراء بكل ما تبعه من تدمير شبكات العلاقات الاجتماعية التقليدية نحو عقلية المجتمع الاستهلاكي التي فرضت نزعة الخلاص الفردي والأنانية، فكيف تم التعاطي من جانب المعارضة العتيدة مع الجانب الاقتصادي في الوضع السوري؟.



المثير أن كل الكيانات السياسية التي تتباهى بكونها سباقة في المعارضة، لم تطرح غير اقتصاد السوق في معالجة القضية الاقتصادية الاجتماعية، أي أنها من حيث تدري أو لا تدري تدور في فلك النظام في هذا الجانب، أي أن الادعاء بالمعارضة لا يتجاوز هنا سوى ما هو شكلي، والمشكلة هنا ليس في الخيار ذاته أي في الجانب الاقتصادي المجرد، بل في انعكاساته على القضية الوطنية والديمقراطية التي تشكّل أسّ مشروع المعارضة. فمجرد تبني اقتصاد السوق الاجتماعي (اللبرلة) في بلدان العالم الثالث ومنها سورية، يعني نسف الديمقراطية جملة وتفصيلاً، لأن مجرد تبني هذا المفهوم يفترض الاعتماد على الطبقة البرجوازية، ولأن البرجوازية السورية الراهنة طفيلية في البنية والتكوين، الأمر الذي يعني أنها لا تساهم في عملية الإنتاج الوطني ويعني أيضاً أنها لا تستطيع أن تؤمن حالة التوازن الاجتماعي، لذا فهي مضطرة أن تلجأ إلى القمع حتى تحمي مصالحها، فالاستبداد هو الوجه الآخر لليبرالية في بلدان رأسمالية الأطراف، ومن هنا فإن من يتبنى لبرلة الاقتصاد في ظرف كالظرف السوري وبغضّ النظر عن نياته، لا يمت إلى الديمقراطية بصلة، لا من جانب موضوع الحريات السياسية التي تشكل جوهر الخطاب المعارض، ولا من ناحية تأمين الحاجات المادية لأغلبية الشعب السوري، لاسيما وأن تبني هذا الخيار أصلاً من جانب النظام جاء في سياق اللعب على التوازنات ومحاولة لإرضاء الغرب الرأسمالي أملاً في تهيئة الاقتصاد السوري للاندماج بالشراكة الأوربية المتوسطية، الأمر الذي يعني حكماً فرض شروط في الجانب السياسي وفيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي انطلاقاً من أهمية الكيان الصهيوني في تنفيذ المشروع الرأسمالي الغربي في المنطقة، وعدا عن ذلك فأن اللبرلة أنتجت ما يمكن أن نسميهم فئة حاخامات الفساد الذين لا تُرَد كلمتهم ولا يهمهم قانون أو دستور، فالقانون الوحيد الذي يتحكم بالتطور الاقتصادي هو قانون الربح ولاشيء غيره، وله يجب أن يخضع كل شيء، وفي هذا الإطار يجب أن نفهم سلوك الميليشيات المسلحة لقوى الفساد ضمن النظام في إراقة الدماء، واستباحة الحرمات والأعراض كمقدمة لاستباحة الأرض، وبعبارة أوضح: فإن الليبرالية في بلدان رأسمالية الأطراف هي الأب الروحي للفساد، والفساد هو الأب الروحي للقمع في ظل التقسيم الدولي الراهن للعمل، أي في ظل هيمنة الرأسمال المالي على مقدرات العالم، فكل من يعمل على تسويق الليبرالية الاقتصادية في بلدان الأطراف يؤسس حكماً للقمع ويؤسس حكماً للخيانة الوطنية.

النظام والمعارضة وموضوع الأقليات القومية والدينية

بداية ومنعاً لأي التباس، نذكّر بأن استخدام عبارة الأقلية هنا لا تتجاوز المفهوم العددي، ولا تعني الانتقاص من أهمية أحد ودوره في حياة البلاد وحقوقه، لا في الماضي، ولا في الظرف الراهن، ولا في المستقبل، فكيف تعاطى كل من النظام والمعارضة مع هذا الملف؟.

النظام يعمل منذ عقود في هذا الموضوع دون الأخذ بعين الاعتبار أن موضوع الأقليات بالمحصلة هو قضية وطنية تهم كل السوريين، وأنها تشكل جزءاً من قضية الديمقراطية على مستوى البلاد، بل الذي حصل أن هذه الأقليات، قومية كانت أو دينية، تعرضت إما للتمييز أو الإقصاء، أو التهميش والتطنيش في أحسن الأحوال، وإذا أخذنا الأكراد السوريين كنموذج، فإن سياسة التمييز القومي بحقهم عبر عقود كانت السمة الأبرز باستثناء ممارسات وسياسات آنية تتعلق بتوازن القوى ضمن المجتمع السوري وطريقة تعاطي النظام مع هذا التوازن، إلى أن انطلقت الحركة الاحتجاجية، فبادر النظام على الفور إلى حل مسألة المجردين من الجنسية بالعقلية السابقة، أي ليس على أساس أنها جزء من المسألة الديمقراطية العامة في البلاد.

أما بالنسبة للأقليات الدينية «المسيحيين» نموذجاً، كان أسوأ ما بدر هو مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي أصدرته حكومة العطري، والذي بني على استخدام مقولات ومصطلحات لا تمت إلى العصر ومفاهيمه والظرف السوري بصلة مثل «أهل الذمة» وما شابه.. والتي شكلت انتقاصاً من حقوق مواطنين سوريين مثلهم مثل غيرهم، ومرّ الأمر مرور الكرام دون أن يسأل أحد لماذا صدر مثل هذا المشروع؟ وماذا كان القصد منه؟ والمثير في الأمر أن هذا المشروع الذي صدر عن أحد أهم مفاصل النظام «الحكومة» يحاكي إلى حد كبير مشروع حزب الإخوان المسلمين في موضوع الأغلبية والأكثرية على أساس ديني أو طائفي، ودور الدين في الحياة السياسية.

وتبدو المفارقة أيضاً في موقف معارضة اسطنبول من قضية الأكراد حيث تصريح برهان غليون على أساس أنهم لاجئون مثلهم مثل مسلمي فرنسا مثلاً!؟

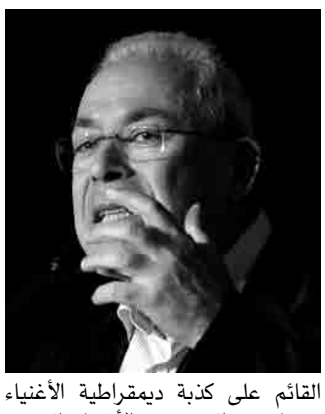
والخطير في مثل هذا الطرح ليس الإساءة إلى أحد مكونات النسيج الوطني السوري فقط، بل هو أنه يأتي إرضاءً لمن قدّم برهان غليون إلى واجهة المجلس الوطني كديكور بغية تسويق المجلس العتيد لدى أوسع أوساط الشعب السوري باعتباره وجهاً «ديمقراطياً»، أولئك الذين يحاولون احتواء كل المكونات تحت راية وحدة الدين، أو حتى الطائفة.

ولا ينفعنّ أحداً هنا الاعتذار أو الهروب من مثل هذا التخبيص السياسي إلى تخبيص من نوع آخر كالمزاودة وتضخيم مسألة هذه الأقليات وصولاً إلى التأسيس لفكرة المحاصصات القومية أو الدينية أو الطائفية، كأحد البدائل الوهمية عن الاستبداد والإقصاء والتهميش، إن منطقة شرق المتوسط لم تشهد استقراراً منذ آلاف السنين ولا توجد شعوب غريبة أو لاجئة باستثناء الكيان الصهيوني، وكل من يعيش على هذه الأرض هو من الشعوب الأصيلة وما يجمعها أكثر مما يفرقها، سواء كان ذلك برغبة البعض في النظام أو من على شاكلتهم في التفكير والمنطق من جانب بعض المعارضة، أو خارج رغبتهم، والخيار الوحيد هو العمل على أساس وحدة المصير والمصالح على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق، بعيداً عن الثنائية المدمّرة للكل التي يُعبر عنها تارة بالإقصاء والتمييز، وتارة بالمحاصصات الفئوية.

■■

برهان غليون.. لن تمثل الشباب السوري!

◄ ليلى محمود



مع بداية الحراك الشعبي في سورية، بدأت الشخصيات السورية «المعارضة» من كل الأنواع بالظهور ورسم الشكل الديمقراطي لسورية الجديدة، بمن في ذلك بعض الأصوات التي ما هي في الحقيقة إلا الوجه الآخر لعملة النظام السوري، وهنا نقف عند برهان غليون رئيس ما سمي بالمجلس الوطني السوري الذي لا يحتاج قراءات كثيرة حتى نستنتج «لا وطنيته».

نعتذر يا دكتور برهان إذا كان الشباب السوري أذكى من أن تبهره بسلمية حلولك لقضايانا التي لن نساوم عليها.. نعتذر، فنحن لن نكون أتباعاً لك، فثورتنا للحرية ورفض التبعية.. ما معنى أن تفرض نفسك من الخارج علينا من فوق المنابر الأميركية والنفطية، وتقول إنك تمثلنا؟ ما معنى أن تستخف بدماء شهدائنا لتقول إنها دماء يجب أن تتوقف، وأنت تريد أن تضاعفها على متن دبابات وطيارات الأطلسي؟.

ما معنى أنك ستفتح أبواب الاستثمار لدول الخليج المجموعة من بيع دماء الفلسطينيين، والتي أخرجت أبناء الكثير من المناطق السورية التي فقرت وتأزمت من قبل ما لا تعارضه في النظام السوري، وهو نهبه للقمة عيش الشعب السوري بأيدي سماسرة الفساد، الذي أخيرا وليس آخراً، فتح باب الاستثمار القطري والتركي و.. و.. على حساب ورشاتنا الصغيرة ومكتسباتنا السابقة، ومنشآتنا التي بنيناها؟.

فلترحل عنا أنت ومسوقي السمسرة الاستثمارية.. وهنيئاً لك صديقك القديم الجديد «الدردري»!.

أما بعد أن صرحت بموقفك من المقاومة وموقفك من «دول الاعتدال»، وباختصار بعد أن صرحت بمشروعك السياسي المطمئن للحلفاء، والذي مهما اختلفت الترجمات لا يوحي إلا برفض مشروع المقاومة وتبني مشروع التطبيع العربي، فنقول لك: لا نريد سورية «دولة استقرار» بمفهومك، ولا نتخيل استقرارك إلا الاستقرار المزيف القائم على كذبة ديمقراطية الأغنياء ومتقاسمي الحصص والأغنياء الجدد، والأغنياء تاريخياً، والأغنياء تمويلياً، والمتخاذلين وطنياً وشاربي كؤوس الأميركان ورافعي الأعلام الإسرائيلية في عواصمهم، لن يسمح الشباب السوري بمشاهدة العلم الإسرائيلي في عاصمته، ولا أن يطعم القمح السوري الإسرائيليين، ولا نريد أن نرى الأبراج التجارية وملؤها أهل «العكال المذهب»، ولا أن تتحول أزقة الشام العبقة بالتوابل ومعالم حضاراتنا السورية القديمة إلى نايت كلوبات للشباب «الكول» المتأمرك، أو الوجه الآخر للثقافة الليبرالية، وهو الفقر المدقع والبطالة والتخلف وكل عواقبه..

لن تبيع قضايانا يا برهان، كل قضايانا المتعلقة بالكرامة الوطنية، والمتعلقة بلقمة العيش، فسورية كما نريدها جميعاً: عصية، سورية عصية بنا، وليس بالمتشدقين، سوريا عصية بتجربة السوريين الوطنية والتي يتجاوز عمرها بكثير عمر من تدّعي محاربتهم وتسعى لمحاصصتهم!.

نحن الشباب السوري سنبقى نلاحقك، ولن تمر بياناتك الصادرة من كل حدب وصوب لتطمئن أطراف العمالة في سورية وخارجها.. لن تغرينا بدولة تعددية مدنية ديمقراطية، مستغلاً بكاءنا أمام قسوة الدماء. دبرهان لن نبيع قضيتنا لك.. والشباب الواعي سياسياً سيبني دولته بعيداً عنك...

■■

إضراب وطني أم اضطراب «المعارضة»!

◄ سلام الشريف



لاشك بأن الحركة الشعبية في سورية بحاجة إلى إبداع واستخدام مختلف أشكال النضال السلمي، وعليه يكون تكتيك الانتقال من شكل نضال سلمي لآخر خاضع لخدمة الهدف الرئيسي، ألا وهو الضغط من أجل إحداث تغييرات جدية وعميقة ببنية النظام السوري. وعلى أن تكون هذه الأدوات في خدمة شعارات وأهداف وطنية جامعة وقادرة على تعبئة كل المتضررين من البنية الاقتصادية الاجتماعية السياسية للنظام الحالي، وعليه لا بد أن تكون هذه الشعارات عابرة للثنائية الوهمية الجديدة التي فرضت على الشعب السوري على نمط مؤيد/معارض أو منحبكجي/مندس.

لا يخفى على أحد أن الوضع بعيد عن هذه الصورة المثالية، إذ أن جزءاً من قوى المعارضة السورية المزكاة إعلاميا وخارجيا، تستمر باستثمارها لخطايا النظام، معتلية دماء الجماهير، مستخدمة تكتيكات وسياسات وشعارات تتناقض ومصالح الشعب السوري بالتغيير والحفاظ على وحدته. وخير مثال على ذلك هو دعوة كل من هيئة التنسيق والمجلس الوطني للإضراب والعصيان المدني.

فمن حيث التوقيت تأتي هذه الخطوة في سياق تعثر وانسداد أفق التدخل الخارجي العسكري المباشر في سورية إثر صلابة الموقف الروسي والصيني، وتصاعد التدخل العسكري غير المباشر عبر دعم مجموعات مسلحة تستهدف الجيش والمدنيين السوريين تحت يافطة ما يسمى «الجيش الحر»، بالإضافة إلى مراوحة أشكال الضغط الخارجي السياسية منها والاقتصادية مكانها، لا بل يمكن الحديث عن تسقيفها. في هذا السياق تشكل دعوة هيئة التنسيق والمجلس الوطني تعبيراً جديدا عن اضطراب وخذلان وتأزم هذه القوى نتيجة مراوحة الضغط الخارجي مكانه، هذا الضغط الذي يشكل رافعتها الأساسية، إذ أن المتابع لتاريخ هذا الجزء من المعارضة السورية وتحديدا في العشر السنين الأخيرة، يلاحظ أن نشاطها يخضع لمنطق الفقاعة الاقتصادية، وهنا المحدد في انتفاخ وانفجار الفقاعة هو وتيرة وحجم الضغط الخارجي، كتعبير عن إفلاسهم الجماهيري وفقدانهم لوسائل الضغط الأخرى. هذا الاضطراب والتأزم عند بعض قوى المعارضة أخذ تعبيرات أخرى كاضطرار غليون إطلاق تصريحاته الخيانية حول الجولان والمقاومة والأنباء عن لقائه ايهود باراك، وتقديمه رؤيته للتدخل العسكري لهيلاري كلينتون، وأخيرا طلبه بشكل رسمي من أعضاء مجلس الأمن الدولي التدخل العسكري.

أما من حيث الغاية، فالإضراب هو وسيلة بخدمة هدف وليس الهدف بحد ذاته، وليس هناك من شك حول مشروعية هذه الوسيلة ،لكن التوقيت والهدف الذي وضعه أصحاب هذا الإضراب والذي هو إسقاط النظام في سورية يثير العديد من التساؤلات والانتقادات. إن هذا الشعار/الهدف قاسم ومشتت لقوى التغيير، ألا وهي الغالبية العظمى من الشعب السوري المتضررة من بنية النظام، وبذلك فان رافعي هذا الشعار يقدمون (عن وعي أو عن جهل) «خدمة العمر» لقوى الفساد والإفساد في النظام، بإزاحة جزء كبير من المتضررين منها عن الفعل المباشر ضدها، مما يؤخر عملية التغيير من ناحية ويهدد بحرف الصراع باتجاهات تشكل تهديدا لمستقبل سورية وهو ما نعيشه واقعا الآن.

بالإضافة إلى ذلك، لا يساور الشك عاقلاً حول قدرة هذا الإضراب على إسقاط النظام نتيجة ميزان القوى الداخلي الذي اثبت استقراره النسبي كإحدى مشتقات آليات وتكتيكات وشعارات الممارسة السياسية المسيطرة في هيئة التنسيق والمجلس «الوطني». الأنكى من ذلك أن حتى ما يسمى بالمجلس الوطني وهيئة التنسيق لا يوجد لديهما أي وهم حول قدرة هذا الإضراب على إسقاط النظام، وإلا للجأت إليه منذ البداية ولم تستجد التدخل الخارجي وتلعب بنيرانه، ولما أتت هذه الخطوة عشية انسداد أفق التدخل الخارجي المباشر.

إذاً، الإضراب ليس سوى تعبير عن حالة انتظارية من قبل هذه القوى التي أتاها الخذلان من الخارج، انتظارها لتعديل ما بمواقف وممارسات القوى الكبرى (تحديدا روسيا والصين)، يؤدي لعودة زخم التدخل الخارجي بكل أشكاله، كأداتها الوحيدة لتعديل ميزان القوى الداخلي. بالمقابل فان طرح تكتيكات سياسية مع المعرفة المسبقة بعدم قدرتها على تحقيق أهدافها ليس سوى تعبير عن انتهازية هذه القوى السياسية التي تدفع جزءاً من الشعب السوري لتبني خطوات محكومة بالفشل وتتركه وحيدا ليتحمل الضرائب دماً ومعيشةً وانقساما. وتدفع بحالة الاستعصاء السياسي التي تطبع الحالة السورية نحو أقصاها.

أما على المستوى الميداني، فان الأخبار الواردة من عدة مناطق وتحديدا الأشد توترا، حول فرض الإضراب على جزء من المواطنين عنوة بالتهديد والقسر، يثير القلق بشكل جدي. وعلى الجهة الأخرى ، فان الصور التي تواردت عن تكسير أقفال محلات المشاركين بالإضراب ببعض المناطق من قبل الأجهزة الأمنية وتهويش بعض المنابر الإعلامية ضد المضربين من خلال دعوته لمعاقبتهم وفصلهم، يؤشر على استمرار قصر نظر القوى الأمنية بتوهمها إمكانية قمع مختلف أشكال الاحتجاجات .

إذاً، فهذا الإضراب من حيث توقيته وأهدافه، يشكل شاهدا أخر على الاستعصاء السوري، استعصاء مضمونه استهداف أطراف الأزمة السورية من معارضة ونظام بشكل أساسي غايات مستحيلة التحقيق (إسقاط النظام، استئصال الحركة الشعبية) في ضوء حجم الأزمة وميزان القوى الداخلي.

إن التاريخ حكم على قوى المعارضة الوطنية الجذرية أن تناضل على جبهات المعارضة، النظام والحركة الشعبية، مما يجعل مهمتها مركبة،على أمل النجاح بتشكيل أكبر وأفعل تحالف عابر لجملة الثنائيات الوهمية التي تكاثرت في الفترة الأخيرة، الأمر الكفيل بإخراج سورية من الأزمة الحالية، والقادر على تحقيق التغيير الجذري والشامل.

■■

تنويه: تابعوا نشرة الأخبار التي تقدمها الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير عبر محطة ميلودي أف أم (Melody FM) على التردد ٩٧.٩، من الأحد وحتى الخميس الساعة الخامسة مساءً..

الإرادة الشعبية.. لأن الشعب يريد

◄ إيمان الأحمد

لا يكفي لأي حزب أن يقول عن نفسه إنه حزب طليعي حتى يكون كذلك، فالحزب السياسي ليس غاية في حد ذاته، بل هو أداة لتحقيق هدف محدد، وعليه أن يلعب دوراً وظيفياً يحقق له أهدافه، وإلا فلا معنى لوجوده. هذه الحقيقة البسيطة تتأكد وتتضح يوماً بعد يوم، ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة للحركة السياسية بالعموم، الحركة التي شهدت تراجعاً حاداً في النصف الثاني من القرن الماضي مما جعلها تعيش نكسات مستمرة عانى منها معظم أحزابها وقواها الأساسية، ومما عزز حالة العجز السياسي في بلدان العالم الثالث هو البنية والتركيبة السياسية والثقافية لهذه البلدان التابعة في أغلبها للمراكز الرأسمالية، الأمر الذي أخذها نحو الانكفاء على نفسها والاكتفاء بحياة داخلية فئوية أو نخبوية، واتخاذ موقف الانتظار الانتهازي والسلبية والانغلاق على الذات والعجز عن الفعل السياسي، ما أدى في المحصلة النهائية إلى حالة الانفصام عن المجتمع والجماهير، وخاصة الفئات الشابة منها. وحقيقة الأمر أن المشكلة لم تكن بالجماهير أو بالشباب، بقدر ما كانت بالحركة السياسية نفسها، وهكذا ترك الشباب لآلة الإعلام المتحكم بها عالمياً من الرأسمال العالمي وجميع أشكال التلاعب بهم.

استمر، عند البعض، على الرغم من كل ما تشهده المنطقة والعالم من تطورات هائلة، استمر في الخطأ السياسي المتمثل بالعمل الفوقي واختصار السياسة إلى إصدار الكراسات النظرية الموجهة للجماهير، وتوزيع الصحف، والاعتقاد أن أعدادها الضخمة كافية للتعويض عن العمل السياسي الحقيقي المطلوب، وقد ساد اعتقاد ضمني أنه يكفي أن يطلق الحزب دعوة عامة حتى تهب الجماهير للنضال إلى ما يدعو إليه، وهذا التصور الانتهازي كان أحد مظاهر العفوية النموذجي، وهو ما حال دون رؤية حجم المهمات السياسية والتنظيمية الأساسية الحقيقية والعميقة التي تقع على عاتقها إن هي أرادت دفع الحركات الجماهيرية قدماً لتحقيق مطالبها فضلا عن التأثير بها وقيادتها.



آن الأوان لندفن موتانا..

إن أسوأ أنواع الانتهازية السياسية هو الانتهازية المعرفية، وقد حاول بعض المتمركسين العرب ومدعي اليسار الذين رغم إصرارهم على الظهور كشخصيات يسارية مستقلة إلا أنهم يمثلون تياراً، حاولوا إطلاق رصاصة الرحمة على الحركة الشيوعية في المنطقة العربية ودفنها (وعلى وجه الخصوص الحزب الشيوعي السوري باعتباره أهم ما في هذه الحركة وعمادها) بحجة أن هذه الحركة لم تكن فاعلة وقد شاخت، وهي تحمل من الأمراض ما استعصى على العلاج، وهذا ما ينطبق عليه القول: كلام حق يراد به باطل، فالحركة الشيوعية العربية، والحزب الشيوعي السوري منها، هي إحدى المكونات الأساسية للحركة السياسية، وهي تحمل بعض أمراضها فعلا، ولكن التوقيت الذي طرحت به «أفكار الدفن» والطريقة التي طرحت بها، قبيل الأحداث التي عصفت بالعالم العربي ككل، أي في الوقت الذي نضج الظرف فيه لولادة فضاء سياسي جديد على أنقاض الفضاء السياسي القديم الذي بدأ يموت، توقيت كهذا غايته حشر الحزب الشيوعي السوري سلفاً في الفضاء الميت قبل تبلور واكتمال هذه العملية. وفي المضمون الذي حملته هذه الطروحات فإنها عمدت إلى محاولة تشويه تاريخ الحزب والتغطية على الأسباب الحقيقية لأزماته لقطع الطريق أمام أية إمكانية لتجاوز الأزمة.. وإذا كنا لا نحكم على النوايا التي دفعت بهؤلاء لهذا التحليل عشية انفجار الحراك الشعبي في المنطقة وبدء تكون الفضاء السياسي الجديد، ولكن بما أن الأمور تقاس بنتائجها، فبإمكاننا الحكم عليها من هذا المنطلق، وتحديداً فيما يخص الحزب الشيوعي السوري، صاحب التاريخ العريق والنضالات المشرفة التي حُفرت في وجدان الشعب السوري وعلى رأسها نضالاته في سبيل الاستقلال ونضالاته الطبقية (خاصة ضد الإقطاع) والتي يعرفها الفلاحون، وتحديداً ممن عاش تلك المرحلة ومازالوا على قيد الحياة ويتذكرونها جيداً، وهؤلاء المتمركسون (إذا أخذنا بحسن النوايا) يعبرون عن حالة عجز تمثلت بكونهم نخبا لا علاقة لها بالجماهير ومطالبها..

الفضاء السياسي الجديد لا يأتي من العدم، فهناك الجديد القادم من رحم القديم، وهناك القادر على التكيف والانعطاف مع المرحلة، وهو مشروط بقدرته على التجاوب مع استحقاقات المرحلة.. وهناك الذي سيموت فعلاً، فأصل القول الذي اقتبس منه بعض المتمركسين موجود في الكتاب المقدس: (دع الموتى يدفنون موتاهم) والفضاء السياسي الجديد سيمنح هؤلاء حيزاً واسعاً ليدفنوا موتاهم.

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين.. والإرادة الشعبية

خصوصياتها: فضحت حالة الانتهازية السياسية عبر رفضها للثنائيات الوهمية التي بدأت بثنائية معارضة /نظام... وتعميقها لحالة الفرز العميقة والمستمرة بين كل الأطراف وفي مختلف المجالات، حتى أنها لم تستثن نفسها من حالة الفرز القائمة، استفادت إلى أقصى حد وبكل شجاعة من الإمكانيات المتاحة للعمل على رفع مستوى نشاط الحزب السياسي والتنظيمي وبالملموس وعبر جريدتها قاسيون من خلال ملامسة وفتح الملفات الأساسية والقضايا المفتاحية لسورية الجديدة والمختصرة بإدراكها المبكر لتلازم المسارات الثلاثة الحاملة لوجه سورية بين الاقتصادي الاجتماعي والوطني والديمقراطي

الارادة الشعبية: يفترض في كل جديد أن يظهر بأكثر الأشكال جدة، فالجديد لا يظهر بالثوب القديم، وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد أعلنت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في مؤتمرها التاسع الاستثنائي نفسها حزباً، وذلك بعد أن عرّفت عن نفسها طوال السنوات التسع الماضية كحالة، ومن ثم كحركة في طور انتقالي نحو تشكلها كحزب. كان المعيار الأساسي لإعلان اللجنة حزباً هو تأدية الدور الوظيفي الذي حددته باعتراف الجماهير بها، وجاء الإعلان بعد تقييم الدور الذي تلعبه اللجنة في حياة البلاد حالياً على ضوء نضالات متواصلة طوال فترة وجودها. ولكي يتبلور الشكل الجديد بوضوح سمى المؤتمر حزبه بحزب الإرادة الشعبية، وكان هذا استجابة لمتطلبات مرحلة تاريخية جديدة سمتها وعنوانها الأساسي: الشعب يريد، فالشعب اليوم يريد ليس في سورية والعالم العربي فقط، بل الشعب يريد في كل بقاع الأرض ويرسم الخارطة الجديدة لعالم جديد. وجاء تغيير الاسم منسجماً مع التراث اللينيني حيث غير حزب لينين اسمه عام ١٩١٨، ليثبت انتصار ١٩١٧ من جهة، ولكي يقطع مع الأممية الثانية أممية الاشتراكية الديمقراطية التي شوهت بانحرافاتها المتتالية اسم الاشتراكية الديمقراطية في أذهان ووعي الجماهير الواسعة، وفي السياق ذاته جاء تغيير الاسم ليثبت صعود قطب الشعوب الذي غدا واقعاً ينبغي دعمه وتعميقه، وليقطع مع التسميات التقليدية التي شوهها حاملوها في وعي ووجدان الجماهير.. هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فإن واقعاً جديداً يفرض نفسه اليوم على المقولات الكلاسيكية ليطورها وينقحها ويفسح المجال لولادة الجديد باسمه الجديد.. ففي الوقت الذي مثلت فيه الأحزاب الشيوعية الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في مرحلة تاريخية محددة، فإنها اليوم ونتيجة التمركز العالي للثروة والذي وضع البشرية في مواجهة حادة مع الرأسمالية كأسلوب إنتاج يهدد وجودها، أصبحت الحلول التي تقدمها الأحزاب الشيوعية وعلى رأسها الاشتراكية هي المخرج الوحيد من احتمالات الفناء التي تفرضها الرأسمالية، وبناء على ما تقدم فإن الإرادة الشعبية الواعية اليوم تريد القضاء على الرأسمالية في الكوكب جميعه. ■■

أين يكمن المخرج؟

◄ قاسم بلال

لا شك بأن لا أحد مطلقاً، لا على مستوى الأفراد أو المجتمعات، يقع خارج الصيرورة التاريخية، وبالتالي فإن البنى التحتية والتراكمات الكمية سوف تفعل فعلها عاجلاً أو آجلاً مؤدية إلى تغييرات كيفية على كافة الصعد شاء من شاء وأبى من أبى.

فالحركة دائمة والسكون نسبي وواهم كل من يعتقد بدوام الحال من خلال قدرته على التأثير في الشكل أو حتى في صناعة الشكل لأن الأهم هو الجوهر الذي يتغير بنيوياً حتى ولو دام الركود أو السكون فترة من الزمن طالت أو قصرت

إن العملية التاريخية عبر تاريخ الاجتماع البشري خاضعة لقوانين ثابتة بشكل كبير وليست نابعة من أي شكل من أشكال الإرادوية أو الرغبوية الفردية الفجة بقدر ما هي نتيجة أسباب اقتصادية واجتماعية دائمة الحركة والتطور

ونعود إلى سؤالنا المعنون : أين المخرج ؟ أزعم أن المخرج يكمن بكل بساطة في معالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة العميقة والمركبة في سورية وليس في بحث النتائج والدخول في تفاصيل التوصيف، على أهمية ذلك، بوصفها باباً إلى متاهات وسجالات سياسية شكلية لن تؤدي سوى إلى المزيد من الضحايا والخسائر في صفوف أبناء هذا الشعب وهذا الوطن العزيز.

إن النظر في الأسباب ومعالجتها يتطلب قبل كل شيء شجاعة وروحاً وطنية عالية تسمو على جميع الخلافات الأخرى لأننا جميعاً لا نريد أن نصل بالنتيجة إلى مرحلة قد لا نجد ما نختلف عليه أعني إلى ضياع الوطن ومطالب جماهير الشعب المحقة .

تعيدنا الضغوطات والمؤامرات التي تحاك ضد الشعب السوري اليوم إلى مرحلة التحرر من الاستعمار وإذا جرى استيعاب الدرس التاريخي وقتها تتغير الأولويات لدى الكثيرين.

الأزمة في سورية أزمة اقتصادية واجتماعية وبالتالي سياسية ولذلك أكرر أن علينا جميعاً أن نغير ترتيب أولوياتنا بدءاً من صيغة الحكم في البلاد وما أفرزته من فساد وإقصاء وتهميش وفقر وانتهاء بمعارضة انساقت خلف اغواءات شعارات الشارع وما زالت تتخبط وتبحث عن «مشروعها المستقبلي» لسورية.



إن العمل السياسي في سورية قد أصيب بالترهل حتى على مستوى أحزابنا التي فقدت القدرة على تأسيس أدواتها النضالية الجديدة وأصبحت تترنح تحت ضغط مطالب الجماهير وحراكها من ناحية وعدم قدرتها على طرح مشاريع تغييرية أو حتى إصلاحية للانتقال إلى دولة مدنية تعددية من ناحية أخرى.

إذا لم نقف بجرأة وحرص على المسببات الداخلية الحقيقية التي أنتجت الأزمة الحالية وساهمت في استمرارها، فلن نستطيع أن نقف في وجه المؤامرات التي تستهدف وطننا تاريخياً ولن نستطيع الخروج من هذه الأزمة سالمين.

الوضع خطير للغاية وكافة الاحتمالات مفتوحة وجدية وعلينا أن نقرأ هذا الواقع بعين بصيرة وعقل منفتح وبمسؤولية وطنية

فالوطن أهم وأكبر من الجميع. والأكثر فعالية في الوقوف على الأسباب الموضوعية ومعالجتها هو النظام، لذلك يقع على عاتقه العبء الأكبر من المسؤولية وذلك بالانفتاح على جميع مكونات المجتمع السوري الوطني وفتح المجال أمامهم لإشراكهم في صناعة القرار الوطني حتى يتحمل الجميع مسؤولية ذلك القرار.

وأولى اللبنات في ذلك هو في:

– الوقف الفوري للأساليب الأمنية في مواجهة التظاهرات السلمية واقتصاره في التعامل مع المجموعات المسلحة

– الاستقواء بالشعب السوري فقط في مواجهة الضغوطات وإشراكه في عملية المواجهة من خلال تلبية مطالبيه و الإفراج عن أبنائه من السجون واستغلال هذه الطاقات في بناء الوطن وتعزيز سيادته .

– اتخاذ القرارات التي تثبت جدية الحكومة في العملية الإصلاحية في الوقت المناسب وتطبيقها على أرض الواقع

– رتق هذا الشرخ الذي أصاب وحدتنا الوطنية من خلال وقف كل حملات التخوين وهي مسؤولية جميع القوى الوطنية الشريفة في سورية.

كل هذا وسواه من الإجراءات يمكن لها أن تفتح آفاقاً جديدة قد تنهي الأزمة السورية وتصل بها إلى شاطئ الأمان ودون ذلك نكون كمن يدفع بالوطن نحو الهاوية.

ونختم بالقول إنه حين يكون الحل داخلياً تكون إمكانية نجاحه أكبر وأضمن وعندما لا نستطيع القيام بهذه المهمة تكثر الأطراف وتستغل المطالب المحقة وينسد الأفق وتتحول الأنظار باتجاه الخارج وهذا هو الخطر الأكبر على الوطن لأن الخارج الإمبريالي لا يدافع ولا يحمي سوى مصالحه، والتي هي بالضرورة نقيض مصالح الشغيلة والشعوب عموماً.

■■

د. جميل: إرسال مراقبين من «بريكس» يشكل المخرج الوحيد

أعلن د. قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو مجلس رئاسة اللجنة الشعبية للتغيير والتحرير، من موسكو في ١٦ كانون الأول أن المعارضة السورية في الداخل تؤيد فكرة إرسال مراقبين من بلدان «BRICS» إلى الجمهورية. وقد زار د. جميل روسيا في تشرين الأول على رأس وفد معارضة النظام، لافتاً إلى وجود حاجة لمراقبين من البلدان التي تعارض التدخل الخارجي في الشأن السوري، وأن إرسال فريق رقابة من بلدان «BRICS» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا)، هو خيار مقبول لدى المعارضة، وهذا يعتبر الآن المخرج الوحيد من الوضع الراهن.

وأضاف في سياق ما نقلته وكالة «إيتار تاس» أن هذا الموقف يحظى بتأييد كافة المعارضين الوطنيين، مؤكداً أن المعارضة السورية الداخلية تعارض دعوة الحكومة مراقبين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

ولدى التطرق إلى مسودة القرار الذي قدمته روسيا إلى مجلس الأمن الدولي بشأن سورية، أشار جميل إلى أن هذه الوثيقة لا تختلف في جوهرها عن مبادرة الجامعة العربية، لافتاً إلى أن ما يعرقل تطبيق «خارطة الطريق» للتسوية هو أن الجامعة العربية كانت تتوقع مسبقاً لدى إعدادها الخطة، رفض سورية لها، وإلى أنه واثق من أن مواصلة موسكو لجهود الوساطة ستؤثر تأثيراً إيجابياً على تطور الوضع في سورية.

د. جميل: لجنة إعداد الدستور تقترب من نهاية أعمالها

وفي تصريح آخر أكد الرفيق د. قدري جميل بوصفه عضواً في لجنة إعداد الدستور أن اللجنة تقترب من نهاية أعمالها، وأن الدستور من الناحية السياسية يضمن تغيير البنية السياسية، بحيث انتقلت سورية من نظام سياسي أحادي إلى نظام حزبي تعددي، أي أن المادة الثامنة لم تعد موجودة، فيما يخص انتخابات رئيس الجمهورية، فهي ستكون تعددية، حيث سيتنافس فيها أكثر من مرشح حتماً ممن تتوافر فيهم المواصفات المبينة في الدستور. ولجهة الترشيح لم تعد القيادة القطرية إنما جزء من أعضاء مجلس الشعب الذين بتزكيتهم لمرشح معين يسمحون بعرض طلبه للترشيح على المحكمة الدستورية العليا للبت فيه.

وفي سياق متصل، أكد د. جميل أن نقاشاً عميقاً وجدياً قد جرى داخل اللجنة حول المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المكرسة في الدستور السابق، ولم يوافق أكثرية أعضاء اللجنة على التراجع عن أياً منها، بل أن جزءاً منها قد تعزز وتكرس فيما يخص دور الدولة في مجانية التعليم والصحة، وكذلك بضمان الدولة حق العمل لكل مواطن ليس فقط عبر المكافآت والحوافز كما هو الأمر حالياً، وإنما أيضاً عبر تحديد معنى الحد الأدنى للأجر الذي تلزم به الجهات التنفيذية، والذي يجب أن يكون مطابقاً للحد الأدنى لضرورات المعيشة.

الرفيق د. قدري جميل لـ«شام FM»:

الزخم والقوة في الحركة الشعبية سيمكنانها من تنظيف نفسها!

أجرت محطة شام FM لقاءً مطولاً مع الرفيق د. قدري جميل أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية في سورية، وعضو المجلس المركزي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وحاورته في الأزمة الوطنية التي تمر بها البلاد، ومجمل التطورات على الساحة الإقليمية والدولية.. ونظراً لأهمية ما جاء في اللقاء نفرد له هذه المساحة..



علينا أن نعتاد على أن حركة الشارع ستستمر لعقد أو عقدين، ولكنها ستتعقلن، وستنضج

• لنبدأ بالتقرير الصادر عن مؤسسة الأبحاث الأمريكية (غلوبال ريسيرش) الذي يقول إن الربيع العربي وما شهده من ثورات هو مجرد خدعة، وإن الولايات المتحدة هي الراعي الأساسي لهذه الثورات.. الباحث الذي قدّم التقرير «طوني كاريارتوشي» اتهم الرئيس التونسي منصف المرزوقي ورئيس الحكومة الانتقالية الليبية عبد الرحيم الكيب بأنهما يتعاملان مع الولايات المتحدة، وقال إن وكيلي التحالف الغربي ضد المنطقة بمصر هما محمد البرادعي وممدوح حمزة اللذان يتنافسان على السلطة ظاهرياً، وأضاف أن أصابع النيتو تتسلل لدفع تركيا لضرب سورية.. ما رأيك بهذا الكلام؟

هذا الكلام هو تذاك، فالقصة ليست بهذه البساطة، بل هي أعقد مما يقولون بكثير، فأولاً يجب أن نلاحظ أن هناك ظروفاً موضوعية خارجة عن إرادة الجميع بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نفسها خارقة القدرة، وقد أدت هذه الظروف إلى النهوض الشعبي الذي رأيناه في كل مكان، ولكن من جهة أخرى يجب ألاّ نستخف بمراكز الأبحاث فقد كان بإمكان هذه المراكز أن ترى أن هذا النهوض الشعبي آت، ولاسيما أنها ساهمت تاريخياً عبر عشرات السنين بصناعة الظروف التي دفعت إلى هذا النهوض، وتتعلق هذه الظروف بمستويات الفقر والبطالة وانخفاض الحريات السياسية، فهذه الخلطة خطيرة جداً وتؤدي إلى انفجار، وكانت المراكز تتوقع هذا الانفجار، فعلم الاجتماع تقدم كثيراً وهو قادر على التنبؤ، على الأقل بالاتجاه العام لتطور الأحداث.

هناك أمر طبخوه هم أنفسهم، وسوف تفلت من أيديهم في حال حدوث نهوض شعبي وانفجارات ثورية في العالم العربي، فما الحل؟ الحل يكون بركوب الموجة واستباق الأمور، وهذا الذي حاولوا أن يصنعوه، وفي البداية حاولوا إيهام الجماهير بأن أهدافها تحققت ليعيدوها إلى منازلها، ومثال ذلك مصر وتونس.

محمد البوعزيزي لم يحرق نفسه لأن الولايات المتحدة قالت له احرق نفسك، لقد نهضت الشعوب لأن هناك ظروفاً دفعتهم إلى الشارع للاحتجاج بأقسى أشكال الاحتجاج.

• ما الهدف من هذا التقرير إذاً؟

يريدون القول لنا إن رقابنا بأيديهم، وإنهم الآمر الناهي، يريدون القول إننا ومهما فعلنا سيقررون هم مصيرنا.. علماً أن وضعهم سيئٌ جداً، فوضعهم الاقتصادي السياسي الاجتماعي الداخلي سيئٌ جداً، فالموجة امتدت إليهم، أم أنهم صنعوا الموجة التي تجتاحهم أيضاً، موجة الوول ستريت!.

إن الموجة قادمة لا شك في ذلك، ومن يعرف السباحة يحاول تجنب الموجة، ومن لا يعرف سيغرق، وإذا كان السباح قوياً فمن الطبيعي أن يحاول التحكم بالموجة، هم حاولوا التحكم بالموجة لإعادة توجيهها بغية تحقيق أهدافهم التي لم يستطيعوا تحقيقها في السابق، أما الأدوات التي يستخدمونها للتحكم بالموجة فهي أزلامهم من أمثال البرادعي كما جرى في تونس ومصر حين ظهور الموجة الأولى، ولكن من الواضح أن الشارع المصري مثلاً لا يعطي دعمه الكبير للبرادعي وأمثاله، لذلك نحن اليوم بحالة مخاض، فالموجة الأولى من الحركة الشعبية حاول البعض أن يأخذها إلى مكان آخر، وحاول البعض الآخر أن يؤرضها، ولكن أنا أعتقد أن الزخم والقوة الموجودين فيها سيمكنانها من تنظيف نفسها، وهذا الأمر ينسحب على سورية مع زيادة مستوى التدخل الخارجي الذي يحاولون عبره ركوب الموجة لحرفها عن أهدافها وتشويهها وتأريضها في نهاية المطاف، وهذا عقد الأمور في سورية ومع الأسف فإن النظام لم يفهم الأمور منذ اللحظة الأولى، ولم يفهم أن هذه الموجة ليست عابرة ومؤقتة وإنما عميقة الجذور ومديدة، وأنا أقول منذ الآن يجب علينا أن نعتاد على حركة الشارع على أنها ستستمر لعقد أو عقدين، ولكنها ستتعقلن، وستنضج.

• ما قصدك بأن النظام لم يفهم ذلك؟

النظام بذاكرته الحية معتاد على قمع الاحتجاجات في حال ظهورها على اعتبار ذلك كفيلاً بحل الموضوع، وهذا صحيح طالما أن ذاكرته الحية وتجربته تقول له ذلك، ولكن إذا كان المرء قارئاً للكتب ودارساً للتاريخ على مدى مئة أو مئتي عام سيخرج بنتيجة أخرى، فأحياناً الاحتجاجات في حال قمعها تزداد قوةً، أو تتشوه، أو تذهب إلى أهداف أخرى، ولذلك فإن طريقة التعامل البدائية الأولى مع الاحتجاجات كانت خاطئة من حيث المبدأ ويجب على النظام أن يعترف بذلك الآن، لأنه دون ذلك الاعتراف بالخطأ الذي جرى حين التعامل مع الاحتجاجات منذ اللحظة الأولى لا يمكن إيجاد المخارج الحقيقية للأزمة.

• كيف كان على النظام أن يتعامل مع الاحتجاجات؟

محاسبة الذين تعاملوا بالعنف الأول مع الحركة، فلو تمت محاسبتهم بشكل قاس منذ اللحظة الأولى لكانت الأمور أخذت منحى آخر، وأقول إن ما فات مات، ولكن التذكير واجب لأن على القوى الشريفة والنظيفة في النظام أن تعي طرق الخروج من الأزمة، فهذا الدرس في حال لم يتم استيعابه فسيتكرر الغلط نفسه، وفي حال تكرار الغلط ستزداد الأمور تعقيداً، وأنا منذ الأيام الأولى قلتها: إن كلفة الإصلاح ستزداد إذا تأخرنا به.. وفي النهاية إذا تأخرنا كثيراً بالإصلاح فإن الكلفة ستكون مرتفعةً جداً بحيث لا يمكنني الجزم بإمكانية دفعها أصلاً، ولكن إلى هذه اللحظة يمكن دفع الكلفة.

• بالعودة لتقرير (غلوبل ريسيرش) أنت تتفق مع الرأي الذي يقول إنه ليس هناك تصريح أو موقف رسمي أو غير رسمي يخرج من الولايات المتحدة بشكل اعتباطي، أي إن هذا التحليل مقصود به توجيه رسالة إلى العالم مفادها أن أمريكا ما تزال مسيطرة وممسكة بزمام أمور العالم وليس كما يقال إنها فقدت وزنها العالمي؟

تماماً، هذا هو المقصود، ومثلهم كمثل لاعب البوكر الذي يخادع، ويحاول إيهام اللاعبين على الطاولة نفسها بأن أوراقه هي أعلى الأوراق في حين أوراقه ضعيفة.. وأنا أؤكد أن وضع اللاعب الأمريكي سيئ جداً، وبقليل من الصمود والذكاء في معالجة المخططات التي يوجهونها ضد المنطقة وضد سورية سنعيد الأزمة إلى أحضانهم.

دون الاعتراف بالخطأ الذي جرى حين التعامل مع الاحتجاجات منذ اللحظة الأولى لا يمكن إيجاد المخارج الحقيقية للأزمة

• دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المجتمع الدولي لتحرك عاجل بشأن سورية، وكذلك طالبت هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن بتحويل الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، كل هذا يجري في وقت يرى فيه المراقبون تراجعاً بزخم دور الجامعة العربية، فهل ترى أن ما يجري هو لعبة تبادل أدوار بين العرب والغرب؟

عندما نقول إنها لعبة تبادل أدوار يكون ذلك إشارةً إلى وجود مخطط أدوار، بينما أنا أرى على الأرض تخبط أدوار، وبالحقيقة مشكلتهم أنهم ليسوا مبدعين بل يعملون على الرسمة التي سبق ورسموها، فقد عملوا على سورية وفق الرسمة اليوغسلافية العراقية الليبية، فاصطدم ذلك بالحاجز الصيني الروسي في مجلس الأمن، وهذا كان مفاجئاً لهم، ظنوا أن هذا الحاجز شكلي ويمكن تجاوزه، فعادوا إلى الجامعة العربية لاستصدار قرار بإحالة الملف السوري إلى مجلس الأمن للتجريب مرةً أخرى، آملين بتغيير الرأيين الروسي والصيني، ولكن أيضاً في الجامعة العربية لم يفلحوا لأنهم بنوا السيناريو استناداً إلى احتمال الرفض السوري في حين وافقت سورية، والآن يجري النقاش حول البروتوكول.

الجامعة العربية دورها مخز منذ عام ١٩٩١ حين أصبحت جزءاً من النظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض القطبية الأحادية، وعندما رأى مشغلو الجامعة العربية أن الدور المرسوم للجامعة غير مضبوط هاهم الآن يبحثون عن طريقة للخروج من المبادرة العربية التي اقترحوها هم بالأصل، والتي وافقنا عليها نحن في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، والتي وافقت عليها سورية بعد ذلك، وها نحن وصلنا إلى البروتوكول فراحوا يحاولون التنصل من المبادرة كلها، ففي حال جاء مراقبون إلى سورية وتم تنفيذ المبادرة ستتم بالتالي التهدئة في سورية- وهو ما لا يريده المشغلون الأساسيون في الجامعة العربية بطبيعة الحال.

والآن بعد فشل مناورة الجامعة العربية نراهم يهرولون إلى مجلس الأمن ظناً منهم أن باستطاعتهم تجاوز الفيتو الروسي- الصيني، ولكنهم لن يتجاوزوه، فبرأيي إن الموقف الروسي- الصيني تجاوز حدود التأييد الدبلوماسي السياسي لموضوع منع التدخل الخارجي، أي إنه تصلب ونحن نشهد ولادة عالم جديد، وهذه الحقيقة لا يريد الأمريكيون أن يعوها، تماماً كما أن أصدقاءهم الفرنسيين والإنكليز لم يستطيعوا عام ١٩٥٦ أن يعوا أن قصتهم انتهت وأنهم أصبحوا في مزبلة التاريخ، وأن هناك قوى جديدة ناشئة ستحلّ محلهم.. من الصعب عليهم أن يتفهموا انتهاء دورهم.

وهاهم الآن يذهبون إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار بأي شكل من الأشكال، وليكن، وليصدر القرار، ما الذي سيترتب عليه؟ هل سيكون هناك تدخل عسكري مباشر؟ إن التدخل العسكري المباشر اليوم ضد سورية في المنطقة سيعني صداماً دولياً لا محالة، إذ هناك خطوط حمراء وضعها الروسيون والصينيون بالنسبة لسورية، ولكن رغم ذلك أرجو من النظام السوري أن يعي أن الموقف الدولي هذا الملائم له لا يعني أن لديه وقتاً طويلاً يستطيع استنفاذه من أجل القيام بتلك الإجراءات الضرورية للخروج من الأزمة.

• بعد كل هذا الزخم في الجامعة العربية، ودور الوزراء العرب خلال الشهر الماضي، نرى أن القصة خبت خلال الأيام الأخيرة، ما السبب برأيك؟

بالأصل كان المقصود من القرار العربي هو إحراج السوريين، وقد أصبح هذا القرار يمكن أن يستخدم حالياً للخروج من الأزمة، وهم لم يكونوا ينتظرون هذه النتيجة، ولذلك فإنهم اليوم يبحثون عن مخرج من الموضوع برمته، فتنفيذ القرار لم يكن ضمن الرسمة التي رسموها لسورية، وإنما كان القرار العربي لعبةً مبنيةً على احتمال الرفض السوري للوصول إلى مجلس الأمن.

• ماذا تتوقع من الاجتماع القادم للجامعة؟

أتوقع أن ميزان القوى في الجامعة العربية يتغير شيئاً فشيئاً مع الانسحاب الأمريكي من العراق، ومع تعاظم الدور الجزائري المصري العراقي السوداني، وهذه الدول تشكل أكثر بكثير من نصف العالم العربي، ولعل الأكثرية الصوتية اليوم هي مع «حمد» وهي تعتمد على الدول التي لا تشكل ثقلاً حقيقياً في العالم العربي، ولكن الثقل السكاني الاقتصادي السياسي موجود في مكان آخر ولا يمكن تجاوزه، فالقصة لا تحل بالجامعة العربية بأكثرية الأصوات، فالقضية ليست قانونية حقوقية لتحل بالتصويت، إذ هناك أوزان حقيقية في الجامعة، فصحيح أن لمصر صوت واحد ولكن إذا قالت مصر إنها لن تنفذ قرارات المقاطعة الاقتصادية فهذه القرارات لن تجدي نفعاً، خاصةً إذا أضفنا إليها العراق والجزائر.

إذا اتخذوا قراراً حقوقياً شكلياً لا يعني هذا أن التنفيذ سيكون مثل القرار، ولاسيما أن الوضع يتغير في المنطقة كما في العالم.

• هناك سؤال موجه إليك عبر فيس بوك: تطالعنا بعض المواقع الإلكترونية بقبول النظام السوري بالجلوس والتفاوض مع حزب الإخوان المسلمين بوساطات عربية وإقليمية لإنهاء الأزمة السورية، فإذا كان هذا الكلام صحيحاً فهذا يعني أن الإخوان المسلمين سيكون لهم حصة في المقاعد القيادية أو الوزارية وهذا يمثل اعترافاً بحزبهم، وبالتالي على الدولة السماح بتشكيل أحزاب أخرى لطوائف أخرى، أي بالمحصلة تقسيم البلد طائفياً، ومن جهة أخرى من سيقوم بمحاكمة الإخوان المسلمين على جرائمهم الطائفية التي ارتكبوها في سورية منذ بداية الأحداث وأهمها جرائمهم في حمص؟

هذا السؤال افتراضي، ولا أعتقد أن هناك أساساً لمعلوماته لأن الأخوان المسلمين مع الجيش السوري المسمى بالحر، ومع المجلس اللا وطني ومع المخابرات التركية ومع حلف الأطلسي يخططون لإقامة منطقة عازلة، فكيف ستجري مفاوضات تحت ضرب الرصاص الجاري في المناطق الشمالية؟ هذا غير معقول.

ومن جهة أخرى هناك قانون أحزاب صدر بمرسوم وهو يمنع نشوء أحزاب على أساس ديني طائفي أو إثني، وبالتالي فإذا كان النظام بصدد مفاوضة الإخوان المسلمين لسبب أو لآخر فهذا سيكون لقوننة وضعهم السياسي، وهذه قصة أخرى وكبيرة وتحتاج إلى الكثير من العمل، فهناك أمران يجب حلهما مع الشعب السوري؛ عليهم أن يقنعوا الشعب السوري بمختلف مكوناته السياسية بأنهم تخلوا عن العنف والعمل المسلح، فها نحن نراهم بعد أن أقسموا مئات المرات على عدم العودة إلى سلوك الثمانينيات يعودون إلى السلوك نفسه، وبالتالي فقد أصبحت مصداقيتهم تحت الصفر بكثير، ونحن نريد التعامل مع أحزاب سياسية وليس مع تنظيمات أو ميليشيات مسلحة، وهم لم يعطونا مصداقية في هذا الموضوع، ولم يستطيعوا أن يبرهنوا بسلوكهم العملي على أنهم قادرون على التحول إلى تنظيم سياسي بحت يعمل بالوسائل السلمية، فسلوكهم السابق واللاحق لا يؤكد ذلك، أما الأمر الثاني فنحن كحزب الإرادة الشعبية الذين نعتبر أنفسنا وريثين للحركة الشيوعية ولتاريخ الحركة الثورية في سورية، فبيننا وبين الإخوان المسلمين هناك دماء، فهم قتلوا العشرات من رفاقنا في الثمانينيات، ورفاقنا الذين قتلوا في الثمانينيات لم يكونوا في مراكز دولة، وكان الإخوان يتحاربون مع النظام وكنا نحن ضدهم سياسياً ولكننا لم نكن يوماً في مواقع مسؤولية بالدولة، وكان الرفاق الشهداء الذين قتلهم الإخوان جميعهم أطباء ومهندسين ومحامين، وقتلوا فقط لأن لديهم موقفاً سياسياً، وبالتالي فهناك دية لم يدفعها الإخوان، وعلى الأقل لم يعتذروا عن هذه الأفعال، ونحن أولياء الدية في حزب الإرادة الشعبية نقول للإخوان: إننا لن نسمح بتحولهم إلى حزب سياسي في البلاد، لأن هذا الأمر أصبح غير دستوري من جهة، ومن جهة ثانية هذا يناقض عملياً مبادئ الوحدة الوطنية، ويجب عليهم أولاً أن يثبتوا لنا أنه ليس لديهم علاقة بمراكز دولية على اعتبار أن مركزهم الذي يشغلهم موجود في القاهرة تحت قيادة مرشدهم العام، فهم تنظيم أممي ومركزهم أممي

يجب أن تتشكل حكومة الوحدة الوطنية واسعة الصلاحيات بأسرع وقت ممكن

ويأخذون أوامرهم من وراء الحدود السورية، وهذا أصلاً ممنوع في القوانين السورية وبالمنطق السليم.

• لنتحدث عن الدور التركي، ذكرت مسألة إنشاء المنطقة العازلة، لقد عدنا لنشهد تذبذباً وتناقضاً بتصريحات المسؤولين الأتراك، وكان آخرها تصريح لوزير الخارجية التركي قال فيه إن بلاده لا تضع أي خطط لغزو سورية لا وحدها ولا إلى جانب أي دولة أخرى، وإنها حريصة على الوحدة السورية وما إلى ذلك.. ما سر هذا الصعود العنيف والهبوط العنيف بالخط البياني المتعلق بالموقف التركي؟

هذا عائد لتغير الوقائع على الأرض، والتي تغير الآمال والأحلام، فبادئ الأمر كان هناك أمل بقرار دولي لمنطقة عازلة تكلف بها تركيا وهذا راح مع الريح ولم يعد ممكناً، ولكن الأتراك لم يتخلوا عن الهدف، فعندما نقول إنه لن يكون هناك تدخل خارجي عسكري غربي مباشر في سورية فهذا لا يعني انتهاء التدخل غير المباشر، والهدف ما يزال مستمراً فهم يريدون منطقة عازلة اسمها اليوم ممرات آمنة، أو منطقة محررة بين قوسين، ولكنهم يريدون ذلك، وقد وضعوا المخططات التدريجية لتوسيع مساحة هذه المنطقة العازلة وصولاً إلى حمص وحماة وغيرهما، ومن هنا أقول: إذا ما عاد بإمكانهم تنفيذ منطقة عازلة بغطاء جوي أطلسي فسيحاولون أن يقيموها بوسائل أخرى، وهذا يفسر ارتفاع مستوى العنف في مناطق بعيدة عن الحدود السورية التركية.

ففي حمص مثلاً أتساءل لماذا ارتفع مستوى العنف الآن؟ أفهم أن هناك أسباباً لها علاقة بحمص وبسكانها، وأفهم أن النظام أخطأ وأن المسؤولين في حمص لم يكونوا على قدر المسؤولية.. ولكنني أرى أن هناك قوى خارجية تريد إشغال جميع المناطق السورية الداخلية بحمام من الدم لكي تتفرغ لإقامة المنطقة العازلة على الحدود، وهم إذا استطاعوا إقامة كيلو متر مربع واحد فبرأيهم إن ذلك كفيل بتكرار السيناريو الليبي، ويصبح لدينا بنغازي في منطقة ما من سورية ويتحقق انقسام سورية، إلخ..

الأتراك لم يتخلوا عن مخططهم ولكن تخلوا عن دورهم المباشر فيها بهذه المرحلة.

• سؤال عبر فيس بوك: هناك ما يسمى بالتدخل الإنساني في سورية، ما نوع هذا التدخل الذي تحدث عنه بشار الجعفري؟

بالعموم، وعلى اعتبار أنني لم أطلع على كلام الجعفري، إن حماية المدنيين تندرج تحت إطار التدخل الإنساني، وكل رايات التدخلات الخارجية كان عنوانها التدخل الإنساني، ومنها التدخل لحماية المدنيين، والتدخل الإنساني بالمعنى الآخر لدعم المدنيين وتحسين ظروفهم يقصد به تدخل المؤسسات الدولية من صليب أحمر وهلال أحمر وغيرهما، ولكن بكل الأحوال هذه المؤسسات إذا كانت اليوم مرتبطة بالأمم المتحدة والتوازنات الموجودة فيها، فإننا لن نكون بعيدين عن خطر التدخل نفسه، وبالمناسبة قرار التدخل في ليبيا لم يكن يتضمن قصفاً جوياً.

إن روسيا عندما وقفت ضد قرار التدخل بسورية فكان ذلك لأن أي قرار بالأمم المتحدة يمكن أخذه وتفصيله على حسب الضرورات، أو المصالح، وبالتالي ابعد عن الشر وغن له، فلا روسيا ولا الصين تريدان اتخاذ قرار في الأمم المتحدة لأن أي قرار يؤخذ هناك تستطيع القوى الدولية ضمن التوازنات الموجودة إعادة صياغته على أرض الواقع وتحويله إلى شيء آخر تماماً، ومن هذه الزاوية ابتعد الروس والصينيون عن التصويت على أي قرار، وهنا يجب التذكير بأن القرار الذي استخدمت روسيا والصين الفيتو ضده سبقه اشتراط روسي صيني للتوقيع هو أن ينص القرار صراحةً بأن هذا القرار لا يعني بأية حال من الأحوال التدخل العسكري، ولكن الأمريكيين رفضوا هذه الصيغة.. فماذا يعني هذا؟.

• قالت مصادر لـ«شام إف إم» إن السفارة التركية بدمشق اتصلت بالهيئة الوطنية وبحثت معهم ترتيب لقاء للتشاور، وأيضاً هناك معلومات عن أن الوفد العراقي الشعبي الذي زار سورية مؤخراً حمل الهيئة مسؤولية فشل هذا اللقاء لأنها تمسكت بالمبادرة العربية.. هل ترى أن هيئة التنسيق الوطنية بدأت تنشط مؤخراً كطرف من أطراف المعارضة؟

نتمنى لهيئة التنسيق أن يتوضح موقفها وتزداد نشاطاً، فبالنهاية قوة أي تحالف سياسي تأتي من قوته على الأرض وقوته بين شعبه، ولا تأتي قوته من المناورة بين المشاريع الخارجية المختلفة، وقوته لا تأتي من أي دعم خارجي، حتى لو كان هناك دعم خارجي فهذا الدعم كما بينت التجربة هو دعم مؤقت، يستخدمون أزلامهم عادةً لمرة واحدة ثم يرمونهم في ما بعد، ومن هذه الزاوية نتمنى على هيئة التنسيق أن تكون مواقفها واضحة وأن تنتهي من قصة التأويل الذي تسمح به مواقفها في كثير من القضايا.

• أنت ترى أن مواقفها قابلة للتأويل؟

عندما يقولون إنهم ضد التدخل الخارجي فإننا نحيي هذا الموقف، ولكن عندما يقول في اليوم الثاني إنه ضد الفيتو الروسي الصيني فلا يمكننا متابعة فهمه.. فكيف يكون ضد التدخل الخارجي وضد الفيتو في آن معاً؟ لا يمكن فهم هذا الموقف.

هناك تواصل مع الهيئة، وعلاقتنا جيدة رغم أنهم يقسون علينا أحياناً ويتهموننا اتهامات ليس لها أساس، ولكننا نعتقد أنهم في النهاية سيكونون في الصف الوطني.

• سؤال عبر فيس بوك: الجماعات المسلحة والتكفيريون ومن يطعنون بالسلطة حتى لو على الدم السوري هم أكثر المستفيدين من هذا الشقاق بين السلطة والمعارضة الوطنية، فكيف الحل لعزل المنتفعين من الطرفين والذين سيأخذون البلد للجحيم؟

هذا الموضوع شديد الأهمية، وهو موضوع الافتتاحية التي كتبتها لجريدة قاسيون وحملت عنوان «الاستعصاء والفرز سورياً».. هناك استعصاء ولكن أين؟ بين النظام والمعارضة والحركة الشعبية على الشارع.. فكيف نحل الاستعصاء؟ لن يحل إلاّ بأن يفرز كل طرف نفسه للنهاية، النظام أولاً مطلوب منه أن يقوم بعملية الفرز بين صفوفه ويتخلص من قوى الفساد الكبرى التي لا تريد الإصلاح عملياً بل تتظاهر بذلك، وهذه القوى معادية للشارع ولأية حركة فيه حتى العظم، لأنها تخاف من هذه الحركة على مصالحها وعلى رقابها لأنها ستحاسب، وأكبر معيق أمام النظام للسير في طريق حل الأزمة والإصلاح هو القوى الموجودة في داخله، فإذا لم يفرزها ويعزلها ويحاصرها ويخرجها لن يكون بإمكانه المضي قدماً؛ المعارضة الوطنية ثانياً يجب أن تقوم بالقطع الكامل مع المعارضة غير الوطنية، وأن توقف كل أشكال الغزل معها.

• هل ترى أن هناك شكلاً من أشكال الغزل مع المعارضة غير الوطنية؟

طبعاً، فأصحابنا في هيئة التنسيق الوطنية، وهم أصحاب مواقف وطنية، أخذوا وأعطوا كثيراً مع المجلس الوطني ذي المواقف اللا وطنية، وكأن اللا وطنية هي وجهة نظر يمكن النقاش حولها اليوم؟.. أنا لا أراها وجهة نظر يمكن النقاش حولها، ويجب القطع تماماً وإيقاف كل أشكال الغزل، والانتهاء من سياسة الكيل بمكيالين تجاه الأصدقاء والأعداء، وإلاّ فإن هذه المعارضة ستتحمل المسؤولية التاريخية وستخرج من المعادلة نهائياً؛ والحركة الشعبية ثالثاً يجب أن تجري الفرز المطلوب، فالحركة الاحتجاجية الشعبية المشروعة يجب أن تأخذ موقفاً حازماً وقاسياً من المتطرفين الذين نموا على أطرافها وحواشيها، وإلاّ ستكون هي المتضرر الأول وستذهب تضحياتها الجليلة الكبيرة سدى، ولن تغفر لها الأجيال القادمة الفرصة التي أضاعتها على الشعب السوري.

الآن، إذا النظام فرز نفسه، وتنظّف، والمعارضة الوطنية فرزت نفسها وتنظّفت، وكذلك الحركة الشعبية إذا أخذت موقفاً نهائياً وحاسماً وفعالاً ضد القوى المتطرفة والمتشددة والمسلحة أحياناً، فهذا يعني أن الأرضية ملائمة لبناء حكومة وحدة وطنية.

• ما الموانع من تشكيل حكومة وحدة وطنية من وجوه المعارضة الوطنية مع بعض ممن ترشحهم الدولة، وما رأيك بالسيد هيثم مناع الذي أثبت خلال هذه الأزمة وطنية نادرة؟

أولاً، بالنسبة للحكومة، يجب أن تتشكل بأسرع وقت ممكن، وهذا الكلام أجدده، وصلاحية هذا الاقتراح محدودة الزمن، فإذا تأخر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لفترة مديدة أكثر من الأسابيع القادمة، فإن هذا الاقتراح بعد فترة لن يكون صالحاً كمدخل لحل الأزمة، ولذلك فله صلاحية زمنية، ثانياً يجب أن تحظى هذه الحكومة بصلاحيات واسعة، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس الدولة ورئيس الجمهورية، وهي حالة استثنائية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لأن الحكومة التي يجب أن تحكم بصلاحيات واسعة يجب أن تحكم ولديها صلاحيات رئيس الجمهورية عملياً، فهي التي تستطيع أن تخرج سورية إلى بر الأمان، وهي حالة استثنائية ومؤقتة وضرورية، وفي حال لم يتم ذلك فيجب بكل الأحوال أن يكون لدى هذه الحكومة صلاحيات استثنائية وواسعة، وبكل الأحوال حتى إن لم يكن رئيس الجمهورية هو رئيسها فهو يديرها ويقودها ويشرف عليها بشكل لصيق، فهي ليست حكومة إدارة محلية بل حكومة سياسية باستحقاق، تكون صغيرة وتدير الأزمة وتخرج البلاد منها، وتبدأ بتنفيذ الإصلاحات وتنهيها وتنقل البلاد إلى ضفة الأمان، ولذلك يجب أن تمثل في هذه الحكومة المعارضة الوطنية بشكل مكثف.

ولا أرى مانعاً من أن يكون الأستاذ هيثم مناع أحد وجوه هذه الحكومة الوطنية ذات الصلاحيات الواسعة لأنه شخصية فعلاً وطنية، رغم أنني قد أختلف معه حول هذه القضية أو تلك التفاصيل، ولكن هذه هي ظروف سورية اليوم تقتضي التعددية وتقتضي كذلك من المعارضة أن تكون تعددية لديها وجهات نظر، ومشكلتنا بالمعارضة أننا كلما تحدث أحد برأي مخالف لنا نلقي عليه صفات التخوين وأنه مع النظام وغير ذلك.

• بماذا يمكن أن تختلف مع هيثم مناع؟

مثلاً في انتقاده ومعاتبته للروس على موقفهم، نحن حيياهم، هو ضد التدخل الخارجي وقد فضح المجلس الوطني الذي يقبض من الخارج، وفضح سلوك المجلس الوطني ولكن عندما ذهبنا إلى الموقف الروسي كان موقفه غير مفهوم، فما الذي يريده؟ هل يريد من الروس الالتحاق بالموقف الأمريكي ليصبح موقفهم واضحاً؟ لقد أخذ الروس موقفاً متميزاً وهذا يجب أن يستمر، ولولا ذلك لكانت سورية دمرت بالقصف الجوي الآن.

لهذا كله أقول إن حكومة الوحدة الوطنية ضرورية جداً في هذه الظروف، ولكن لماذا هي ضرورية؟ إن البعض يقول لنا عندما يسمعنا نتحدث في هذه المسألة بأننا نعمل لمصلحة النظام، ولكن لا أعتقد من حيث الامتداد الزمني أن يكون أحد مثلنا ضد النظام، فنحن منذ ٢٠٠٢ ضد النظام بشكله الحالي، ونحن أيضاً ضد شعار إسقاط النظام، وذلك لأن سورية دولة مواجهة وممانعة، وإسقاط النظام يعني ضمناً إسقاط المؤسسة العسكرية، وهذا يعني إسقاط الصواريخ السورية الموجهة لإسرائيل، وهذا يعني إنهاء دور سورية المقاوم والممانع.. وأريد هنا أن أسأل الذين يريدون إسقاط النظام: هل قصدكم إزالة الصواريخ السورية ضد إسرائيل؟ إذا كان هذا قصدكم فلهذا حديث آخر، أما إذا كانوا واعين إلى أين قد يؤدي هذا الشعار بالظرف الدولي الحالي فأقترح عليهم التأني والتفكير جدياً بمآلات هذا الشعار.

نحن مع تغيير النظام، وضد شعار إسقاطه ليس لأننا مع النظام وإنما لأننا ضد النظام، فنحن نريد تغيير النظام تغييراً جذرياً ديمقراطياً شاملاً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً، ولكن تغيير سلمي تدريجي بحيث أن نحافظ على السلم الأهلي وننقل سورية إلى فضاء جديد، بينما الذين يريدون إسقاط النظام ويرفعون شعار إسقاط النظام، وإذا أردت أن أنسخ التجربة التونسية والمصرية عليهم يتوضح لي أنهم لا يريدون إسقاط نظام، بل يريدون تغيير رؤوس نظام لكي يحلوا محلها رؤوساً جديدة تبقي على النظام الاقتصادي الاجتماعي نفسه، ولذلك بيننا وبينهم خلاف عميق، هم يريدون تغيير النظام صورياً من خلال الشعار، ونحن نريد تغييره فعلياً.

أما فيما يخص من سيقود هذا النظام، ومن سيكون رئيسه، فعندما يأتي الصبي سنصلي على النبي، سنغير الدستور ونجري انتخابات يربح فيها من يربح ويخسر من يخسر.

• لماذا لا تضغطون على القيادة لإقالة الحكومة الحالية؟

ماذا أفعل أنا؟ وما هي وسائل الضغط التي أملكها؟ إن وسائل الضغط الحقيقية هي الناس، فالفكرة تتحول إلى قوة مادية عندما يتبناها الناس، كلامي عبر إذاعتكم وعبر جريدة قاسيون هدفه هو أن يتبنى الناس هذه الأفكار إذا اقتنعوا بها، وعندها يصبح للأفكار قوة مادية، ولا يظنن أحد أن كلامي في هذا الموضوع يدل على أن بإمكاني الهمس بأذن أحد ما لإقناعه بالموضوع وتحقيق التغيير، هذا غير ممكن، والتغيير يتحقق عند تغير تناسبات القوى في المجتمع.

وبصراحة، أريد توجيه رسالة إلى أنصار ما يسمى بـ«المجلس الوطني» الذي يأخذ مواقف غير وطنية، وإلى أنصار ما يسمى بـ«الجيش السوري الحر»، وخاصةً الذين يبعثون بالتهديدات إلي بعد كل حوار إذاعي أجريه: أولاً يجب أن يعلموا أنه ما من شيء يخيفنا، فنحن نعمل بقناعاتنا، وسلامتنا الشخصية هي آخر ما نفكر به، وثانياً أريد أن أنبههم وأصحيهم، هل أنتم منتبهون إلى أنفسكم حين تعملون مع الأمريكيين؟ والذي يعمل مع الأمريكيين لا يعرف مع من يعمل في نهاية المطاف؟ إنه يعمل مع إسرائيل، ولذلك فإن موقفنا واضح منهم على هذا الأساس، وهذا خط أحمر، ولا شيء يبرر الموقف الذي اتخذوه هم، لا حديثهم عن الثأر للقتلى الذين قتلهم النظام، ولا مواقفهم التاريخية تجاه النظام، ولا مواقفهم الشخصية من شخص الرئيس الحالي أو السابق، كل هذه المواقف التي يتحدثون عنها لا تبرر عملياً التعامل مع العدو الإسرائيلي.

وأقول في النهاية التغيير في سورية قادم وحتمي ولا يمكن إعادة العجلة إلى الوراء. ■■

إذا تأخر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية أكثر من الأسابيع القادمة، فهذا الاقتراح لن يكون صالحاً كمدخل لحل الأزمة!

هناك قوى خارجية تريد إشغال جميع المناطق السورية الداخلية بحمام من الدم لكي تتفرغ لإقامة المنطقة العازلة على الحدود



مطبات

فساد الأغنية

لم تعد تطربني تلك الأغنية، ولم يعد اللحن منسجماً مع أذواق العموم، هي حكاية القرارات والقوانين التي تتكرر بآليات مختلفة، ومفردات مغايرة.. ولكنها لملحن واحد، وفرقة واحدة، وعازفين هواة.

ربما يقول البعض مستغرباً، ويسأل أنه ولو لمرة واحدة لم تخرج المعزوفة عن إيقاعها.. وبالتالي فاليوم تم الحجز على أموال الدكتور دريد درغام وبعض المقترضين من أجل مبلغ بسيط يتجاوز المليار ليرة سورية، وهذا الخروج الاستثنائي لا يطربني لأنني أرى أنه صار من واجب الفرقة الوحيدة أن تخرج من المسرح إذا لم تعطني لحناً استثنائياً يومياً على الأقل لأنني أعيش كآبة فريدة.

أنا المواطن السوري الذي ألفَ اللحن حتى القرف، وحفظ عن ظهرَ قلب حكايات الحكومة عن التطوير والإصلاح، وفتح الأبواب للإعلاميين دون موارية على كل ما يمكن أن يُرى، ولا شيء تخفيه الحكومة عن الصحافة سوى ما يمكن أن يؤثر على الأوضاع الاقتصادية في هذا الظرف الخطير.. ولكن مَنْ ساهم في إيصالنا إلى هذا الواقع الاقتصادي العسير.

الحكومة أيضاً تعيد الثقة إلى القطاع العام ليعمل على فعل ما يساعد في اكتفائنا الذاتي بعد سيل العقوبات التي تأتينا من كل حدب وصوب، وكذلك تسعى جاهدة للتقليل من آثارها علينا، ولذلك وصل سعر الشمعة إلى ١٥ ليرة سورية، وساعات التقنين إلى وجبتين صباحية ومسائية ولمدة ثلاث ساعات.

كذلك لا تجد الحكومة الوقت لتحمينا من جوقة الفساد التي أكلتنا في ساعات الرغد، وهاهي تمارس مضغنا في أوقاتنا الحرجة، وتقلّينا وتقرمشنا وتمزمزنا مع كأس نشوتها، وتغلو في قذفنا أرقاماً في طوابير لن تنتهي، وفي وضعنا على قائمة المشتهين لقوائم الطعام العادي فقد فقدنا طموحات لذاتنا في أن نصير من مرتادي المطاعم والمشارب.

الآن وعلى أبواب مراكز توزيع الغاز تباع الأسطوانة بـ ١٠٠٠ ليرة، وثمة من لديه من العلاقات ما يملأ في كل يوم سيارته من فوق رؤوس العباد في مركز (نهر عيشة) وهم يتفرجون، ويدعون الله أن يؤمنوا (جرتهم) هذا اليوم ولو في آخره. ثمة من ينامون على البرد، وفي أحسن الأحوال يتدثرون بالأغطية منذ ساعات المساء لأنهم لم يتمكنوا من شراء المازوت، وفي أول الأسباب ضيق اليد، وفي ثانيها أن من غير المعقول أن لا يتمكن صاحب (كالون) من ملء ٢٠ لتراً بعد أن ينتظر إفراغ صهريج المازوت لساعة ونصف، وخلال نصف ساعة يعلّق صاحب المحطة خرطوم الخزان وبكلمة واحدة ينهي أحلام المواطن: انتهى.

من ركبوا علينا في الرخاء يركبوننا اليوم في أزماتنا، ويعزفون لنا نشيد الاحتكار والفساد، وهنا يتبادر لي سؤال عن مقترضي التجاري الذين تم الحجز على أموالهم ضماناً للمليار ليرة ونيف، من هم هؤلاء، وما المشاريع الوهمية التي تم تمريرها من أجل ملايين الله وحده يعرف أين وكيف صُرفت، أو في أي بنك وضُعت، وأيضاً أليس هذا المصرف هو صاحب فكرة القرض العادل الذي لم يؤمن بعدله أحد، وتحسس المواطن أن وراءه فخاً لتدوير الأموال، ووضح أن فيه دوراً ملتبساً بين المصرف وتجار العقارات.

من أجل هذا أنا المواطن الذي يعيش في كآبة معيشية.. وأتمنى أن تتجدد الفرقة واللحن والعازفون الهواة، وأن يطربني أحد ما بلحن جديد فيه إعفاء فاسد، وسجن مفسد، وإلقاء الحجز والقبض على أموال من يركبون لقمتي.

أنا المواطن السوري الذي يئن تحت أوزان منتفخي مرحلة الانفتاح، ولا أومن الآن بأن القطاع العام الذي تم تحطيمه على أيدي فلاسفة وتجار السوق الاجتماعي المفتوح بقادر على إنقاذي.. أشتهي لحناً يومياً فقد فسدت الأغنية.

■ ع. دياب

رسائل في بريد آخر السنة..

السوريون: «كانت سنة كبيسة علينا».. تُرى ما هو القادم؟



◄ عبد الرزاق دياب

الشرفات مظلمة في مساء الشوارع السورية، ووحدها إشارات المرور ملونة وسط الظلام، وعندما يتذكر المواطن أن سنة ستضع حملها بعد أيام قليلة.. ثمة غصات تمنع رقصاً بشرياً كان يعد العدة لمثل هذه الأيام.

في لقاءات سريعة اعتدناها قبل أن تنهي السنة أيامها على مواطني الأزمة الوطنية، وملحقاتها المعيشية، حاولنا أن نقرأ بريدهم على عجل.. ولو قليلاً مما يختبئ في صدور أناس أنهكتهم أيام لم يعتادوها، وواقع اقتصادي منهك.

لا يتمالك أحمد (س) نفسه لمنعها من الضحك: كانت سنة مشؤومة، وأياماً سوداء بامتياز، وأشعر أنني لست على قيد الحياة خلالها.

(ليال) الموظفة سابقاً في شركة خاصة (بطرف شفتها السفلى): كانت سنة عادية جداً، ولم أشعر بتبدل أحوالي سوى في أمر وحيد.. لقد فقدت عملي.

تراتيل العاطلين

لم تتغير أحوال العاطلين عن العمل، وقد كانت جموعهم تصطف في أماكنهم المعهودة ينتظرون من يحملهم في سيارته إلى مزرعته أو حديقته، ولكن ما تغير فقط أنهم ينتظرون طويلاً، وأن ما كان يدفع لهم لقاء زراعة وحراثة وعتالة ما عاد يكفي في ظل استعار الغلاء.

أبو أيمن (عامل) ينتظر زبونه في باب الجابية كالعادة: كان (المعلم) الزبائن ينتقونا بعناء، بل إنه صار لنا زبائن دائمون، ونعرف ما يحتاجونه، والأوقات التي يمرون بها، وكنا جميعاً نوزع العمل بيننا، فأوضاعنا متشابهة، ولكن ما مر هذا العام من مشاكل أمنية، ومن أوضاع اقتصادية سيئة غيّر من تعامل هؤلاء ومن مواعيدهم، وصرنا نقتتل على الذهاب إلى العمل.

يقاطعه أبو فيصل: يا رجل الرزق من عند الله وهو من يفرجها، والله لم تمر عليّ أيام كالتي نعيشها اليوم، وبالكاد نتمكن من إعالة أطفالنا، وإطعامهم.

هنا.. في باب الجابية الفؤوس والمعاول، وآلات تمشيط الحدائق نظيفة فمنذ أيام طويلة لم تنجز عملاً، ولبؤس ينتقل بين المنتظرين في هذا المكان ومن مثلهم تحت جسر كورنيش الميدان.

ورشة.. كانت هنا

يعمل (أحمد. د) من سكان كفرسوسة في الخياطة، وهي مهنته بعد وظيفته الصباحية، ويقوم ببيع بعض منتجات ورشته في بيته للجيران والأقارب، وتساعده في ترويجها زوجته، وكل من في الحي من الطبقة نفسها، وفي الأعياد وجد الجيران ضالتهم عنده في قطعة جديدة ورخيصة، ويمكن أن يكّسي الأب الولد بـ ٧٥٠ ليرة.. ولكنه يروي حكاية الأشهر الأخيرة من السنة الحالية كيف حولته إلى مجرد صاحب بسطة في البرامكة يبحث عن قطعة يبيعها من أجل ٢٠٠ ليرة في اليوم.

أحمد: ليس هناك مهنة رابحة، وورش الخياطة بدأت تستقيل منذ أن هاجمنا الخيط التركي، والبضائع الصينية، وهذا ما جعل بضائعنا خارج المنافسة، ومئات الورش أغلقت، والعاملون تحولوا إلى عاطلين عن العمل ينتظرون مواسم الأعياد حيث من الممكن أن يعملوا لأيام قليلة.

يتابع أحمد في هموم مهنته: ما زاد الطين بلة هو غلاء الخيط، وحالياً عدم توفره في أسواقنا، وخيوطنا أغلى من السعر العالمي، وهذا يعني أن تكلفة القطعة غالية، والسوق في حالة ركود، وتحول أصحاب المعامل إلى مستوردين، والآن حتى هم لا يعملون.

الموظفون.. البحث يتواصل

هم الشريحة المحسودة على ما يقبضون من آلاف ثابتة الموعد، وبالكاد تمر الأيام الأولى من الشهر ولا يدخل الدَين في حياة الموظف. أما هم فلهم هموم على حجم ما يقبضون، وعدا عن ذلك ما يورطهم به هذا الراتب من تبعات، والقروض الكبيرة التي لا تتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة وتأخذ من جيبه ربع الراتب، وما يجعل الزوجات يطمعن في غسالة أوتوماتيك أو براد لا ينتمي إلى فصيلة (بردى)، وخلاطات وسواها من الكهربائيات التي تسهل عملها، وتجعل من مطبخها فخراً، ومن راتب الزوج قرضاً طويل الأمد.

(فراس.ع) موظف في وزارة الإدارة المحلية، وبعد نضال طويل من الوساطات، والمكائد، وتضليل البعض استطاع أن يتعين بصفة متعاقد سنوي، وهذه ميزة لا تقدر بثمن، فهو على الأقل أفضل وضعاً من عمال العقود الموسمية الذين يعملون في الحدائق أو مستخدمين.

يقول فراس: راتبي لا يتجاوز ١٠ آلاف ليرة، وهو محسوب على (القرش)، خمسة منها لإيجار بيت متواضع في مزة بساتين، والبقية نأكل بها ونشرب، وأما بعض الدخل فأحصل عليه من بسطة المساء.

أبو خالد وهو شخصية يحتاجها الناس قبل الظهر أي في الوظيفة، وأما في المساء.. يقول الرجل: أعمل سائق تكسي عمومي، ومهنة كهذه تحتاج إلى صبر وروح طويلة، والزبائن أنواع، منهم الجيد، ومنهم من يتعامل معك على أنك سائقه.

(مراد.. ف) موظف في بلدية بريف دمشق.. صريح ومرتش يشكو: لا أخفيك على أننا مررنا بأيام عز، ولم نكن نحسب حساب هذه الأيام، وعلى شعار اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب صرفنا ما جمعناه، فعلى الأقل كان يأتينا في الشهر مبلغ محترم، ليس أقل من ١٠ آلاف ليرة، وفي بداية الأحداث بدأ الناس يبنون ويخالفون ولم نعد نجرؤ على طلب أي مبلغ من أحد.. والحال مستمر.

عاطلو التربية

(رياض.ن) أستاذ مدرسة يعرفه كل سائقي كراج الانطلاق الغربي، والجميع يناديه باحترام عندما يأتي دوره يا أستاذ رياض.. الرجل ينتقد واقع التعليم في سورية دون مواربة، وقد أخذ على عاتقه أن لا يعطي درساً خصوصياً، وأن لا يدخل بيته طالب من مدرسته، وهو يقدم خدماته المجانية لأبناء الجيران.

الأستاذ رياض يقول: المنهاج الجديد أدى إلى أن يتكاثر المدرسون الخصوصيون، ويزيدون من أجر ساعاتهم، وبعض الأساتذة جعل من المهنة الجليلة مصدراً لجمع الثروات، هل تصدق أن أستاذاً معي في المدرسة هو صاحب (سرفيس)، وبعضهم استثمر في نفس المجال، وصار لديه مدرسة خصوصية، وأما الذين ما زالوا على عهد الأستاذ رياض (يشير إلى نفسه) فهذا وضعهم.. بالكاد نحيا.

برسم الكساد

لم يتضرر الفقراء فحسب، وليسوا وحدهم يشكون، فالكبار أيضاً تأثروا، وبعضهم يرى أن الفقير واقعه أفضل، وينظرون إليه بعين الحسد.

صاحب محل في الجسر الأبيض: انظر ما عدد الناس في الشارع تعرف حالنا، الساعة الآن السابعة مساء وهو وقت ذروة الحركة، ونحن منذ أشهر على هذه الحالة باستثناء الأعياد، هنا سوق وليس حارة شعبية، وضريبة المحل باهظة، والسوق راكدة.

في الصالحية أنت في قلب دمشق الاقتصادي، وهنا لا تتغير عبارات التشاؤم، ويحدثني صاحب المحل الستيني عن ذكريات السوق، ولكنه يختم قائلاً: في هذه السنة خفضنا الأسعار أكثر من مرة، وفي كل شهر نعلن عن تنزيلات جديدة، والله لم نبع بهذه الأسعار إلا في هذه الأوقات العصيبة، وبالقرب من هنا محل ابني فقط اقرأ العبارة التي على الواجهة (أية قطعة بـ ٣٥٠ ليرة)، بالله عليك هل هذه سوق عريقة ولها تاريخ.

في السوق أيضاً نسأل فتاة تبدو متأنقة المظهر، وممن يبحثن عن الموديل، ولكنها تبتسم عندما قلنا لها إن الأسعار معتدلة، تقول الفتاة: أنا لا أبحث عما أشتريه، وهذه من عاداتي التي قد تغيرت، والأسواق تنوعت، وأنا أشتري من البالة الأوربية فهي أرخص وذات جودة أفضل.

أم ومعها ابنتاها ينتقلن من محل لآخر.. تقول الأم: الأسعار أرخص من زمان، ولكن الأحوال المالية لم تعد تسمح بأن نشتري أكثر من قطعة كل شهرين، وفي الأعياد.؟

الأزمة.. بنكهة العيد

الناس العاديون الذين كانوا من قبل لا يأبهون بالسنة ولا بأعيادها، هم فقط يتذكرون عيد الفطر والأضحى باعتباره حدثاً اجتماعياً ودينياً.. هؤلاء ينتظرون أمام حاجاتهم التي تجعل أبناءهم ينامون بدفء، وبيوتهم صالحة للسهر.

في واقع الحال لم أتجرأ على سؤال أي منهم عن نهاية السنة، وكيف يعد لآخرها، واعلم يقيناً أنهم سيشعرون بالامتعاض وتفاهة السؤال، وعدم الذكاء في اختيارهم ليتحدثوا.

هنا في هذه الأمكنة من الممكن أن تسأل عن أحوالهم، والجميع من الممكن لو وقفت في أول الطابور وصرخت بهم ما أحوالكم، سيجيب الجميع بصوت واحد: متعبون؟.

على اسطوانة غاز يجلس الرجل والمرأة والولد ينتظرون أن تصل الحافلة التي تحمل الغاز، ومن ثم ينتظرون أن يكون العدد كافياً، وتبقى أمامهم مهمة واحدة هي تحمل سفالة الموزع، وسلطته التي منحته إياها الحوائج.

في طابور طويل يصطف الباحثون عن المازوت في مساء بارد، وعتمة قاسية.. يقول أبو قاسم: كل ثلاثة أيام لي موعد مع الجيران في الكازية.. هنا من الممكن أن تلتقي مع جار قديم، وزميل دراسة منذ ٢٠ عاماً.

سائق سرفيس يقص لك حكايات الركض وراء المازوت بلونيه الأحمر والأخضر، والساعات الطويلة لكي يعمل ثلاثة أشخاص يمثلون ثلاث عائلات لكي يحصلوا قبل الذهاب إلى بيوتهم على ٣٠٠ ليرة ثمناً لطعام الأولاد.

بريد سنة استثنائية

بالطبع ليست سنة عادية هذه الـ ٢٠١١، والسوريون سيتذكرونها بكامل أساهم ودموعهم، كثيرون ماتوا، وآخرون يئنون من جراح وفاقة، وكما أردنا أن نفض هذا البريد السنوي استعداداً لموسم زينة ويوم غناء لكنه لن يمر هذا العام، وإن استطاع البعض أن يفعلوها فكثير من الألم ينتظر الروح عند تمام الثانية عشرة.

أيتها السنة الكئيبة بكل ما فيها، وأيتها الأيام الباقيات على وداعها كوني برداً وسلاماً على كل السوريين، فالجراحات لن تلتئم في الثانية الأخيرة من عمر السنة.. سلاماً أيها السوريون بفقركم المسالم، وتراتيلكم التي ترددونها في الطريق إلى أرزاقكم العسيرة.

■■

عودة الوعي الطبقي
عندما تلحظ انعدام المساواة في الولايات المتحدة
لا يمكنك تحاشي الصراع الطبقي

◄ سوزان. جيه. دوغلاس
ترجمة: موفق إسماعيل



ذات يوم وفي ساعة ما، ذكرت محطة «NPR» الأمريكية الكلمة التي تبدأ بحرف الطاء، على الهواء مباشرة. مش معقول، «طبقة»!! نعم!! تلك المفردة الدالة على ذاك النوع من المواضيع المحرم تناولها: الطبقات الاجتماعية – الاقتصادية وكيفية تحديدها مصير ملايين الأمريكيين.

تطمس لغتنا الدارجة التقسيمات الطبقية الحقيقية الوجود في بلادنا إلى حد العواقب الوخيمة بل الساحقة. فمصطلح «الطبقة الوسطى» توسع استخدامه في الولايات المتحدة لدرجة أنه أصبح يشمل الجميع تقريباً، فيما يتم تفادي استخدام مصطلح «الطبقة العاملة» (إذ يبدو مغرقاً في الماركسية!). حتى شعارات متظاهري «حركة احتلوا» وهتافات المحتجين الـ ٩٩٪ كثيراً ما تطمس ذاك التنوع وتخلو من التعبير عن تلك التقسيمات بين جماهير الـ ٩٩٪.

الموقع الطبقي، بالطبع، يطال تأثيره كل شي: الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، مكان سكن المرء، أي مطاعم يرتاد، نوعية غذائه، وظيفته، دخله، ضرائبه، تكلفة قروضه، ومن يتزوج ومتى، من يقاتل ويموت في سبيل الوطن، وغيرها من شؤون الحياة. ولكن مع هيام وسائل إعلامنا المحلية بالحديث عن الجندر والعرق والتجمعات الأثنية، يبدو أن «الطبقة» هي الصفة الأكثر طمساً في بنية الظلم الاجتماعي الساري في البلد. إنما، في شهر تشرين الثاني الفائت، شذت محطة ميشيغان الإذاعية بالتعاون مع «NPR» لتذيع سلسلة من إحدى عشرة حلقة بعنوان «ثقافة الطبقة» لتخطف خلفاً ما خفي من الظلم وانعدام المساواة في كهوف الولايات المتحدة الأمريكية.

ولنبدأ بالنظام القانوني. يقول المراسل ليستر غراهام في تقريره «ربما لا يتجلى واضحا الاختلاف الطبقي في الحياة بمثل وضوحه عندما يتهم الإنسان بارتكاب جريمة ما». فإذا كان سليل الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، أو الوسطى فعلياً يستطيع أن يوكل محامياً، وبقدر ما يزداد ثراؤه تتعدد أمامه الخيارات. أما إذا كان شخصاً من ذوي الدخل المنخفض واتكل على محام عام، فلابد أنه سيخرج مغبوناً، خاصة في ميشيغان؛ الولاية ذات الترتيب ٤٤ بين الولايات، من حيث تمويل الدفاع القانوني العمومي.

كما أشار التقرير إلى أنه في ولاية ديترويت، يوجد خمسة محامين عامين يعملون بدوام جزئي ويتولون ما يصل إلى سبعة أضعاف المعدل الوطني العام ويقوم به عادة محامون عامون بدوام كامل، وبالتالي يصرف كل منهم ما يعادل ٣٢ دقيقة فقط على كل قضية يتسلمونها. ثم يمثّل غراهام هذه الإحصائيات بشخصية عامة «ديفيد تاكر» الذي لم يجد محاميه العام وقتاً للتحضير لمحاكمته. وما النتيجة؟ فقد تاكر أربع سنوات من حياته قضاها في السجن قبل أن يعاد النظر في حكم إدانته مؤخراً.

وحول المواضيع المتعلقة بالخدمة العسكرية، لا بد من تذكيرنا دوماً، ومن خلال إذاعة ميشيغان، أننا نخوض حرباً منذ عشرة أعوام، وأنه يتعين على الناس أن تتقدم لملء استمارات التطوع، بعيداً عن حب الوطن طبعاً. فالكثيرون يتقدمون لأنهم لا يجدون عملاً، خاصة في ميشيغان. وماذا بعد تسريحهم؟ معدل البطالة بين من سبق لهم الخدمة يتجاوز الـ ١٣٪، وأعلى من ذلك بالنسبة لمجندي ما قبل أحداث أيلول. كما أننا نحب الاعتقاد بأن سجن المدين هو إرث من مخلفات القرن التاسع عشر. لكنه ليس كذلك بالنسبة للمهمشين أو لمن هم في الدرك الأسفل. فماذا لو كنت مُقعداً أو فاقداً لعملك لسبب ما ولديك طفل تعيله ولا تستطيع؟ إحدى الأمهات التي وجدت نفسها في مثل هذا الوضع تم إلقاؤها في السجن لمدة ٤٣ يوماً إلى أن تمكن مشروع الدفاع عن الأبرياء، واتحاد الحريات الأمريكي من إطلاق سراحها!!

الكشف عن التمييز العنصري في قطاع السكن، (وخصوصاً تخطي الخطوط الحمر حيث ترفض البنوك إقراض المال لذوي الدخول المحدودة والمتدنية من شاغلي البيوت المقيمين في أحياء السود) جعل ذلك النوع من التمييز قانونياً، رغم أنه ما يزال موجوداً. أما التمييز على أساس الانتماء الطبقي فقانوني تماماً ويمارس على نطاق واسع. فأصحاب الدخل المتدني هم الذين يضطرون للعيش قرب مكبات المعامل والأبخرة المنبعثة منها، ومكبات النفايات ومحارقها، بكل ما يعنيه العيش إلى جوار معامل الصناعات الثقيلة من تكلفة صحية ودوائية. إحدى النساء المقيمات في جنوب غرب ديترويت أحصت سبعة عشر من جيرانها أرداهم السرطان.

وفي الحقيقة، أشار التقرير إلى أنه في حين يتراجع التمييز العنصري في السكن، بسبب انهيار المجتمعات المغلقة من جهة وبسبب مصادرات البيوت المرهونة من جهة أخرى، يتزايد وضوح التمييز على أساس الانتماء الطبقي. وعن وجود مؤشرات أخرى، يشير التقرير إلى أنه «في هذه الأيام، وفي العديد من المناطق، يتقارب الناس على أساس تقارب مداخيلهم، وتعادل مساحات منازلهم، وتماثل موديلات سياراتهم وحتى تطابق الاهتمامات. ولا يختلطون مع أبناء الطبقات الأخرى ولا يتفاعلون معهم. ودون هذا النوع من التفاعل لا يوجد أي أساس حتى لمجرد التعاطف مع ذاك الآخر».

ورغم أن سلسلة «ثقافة الطبقة» كانت تنطلق من اعتبار الطبقات جزءاً ضرورياً مكوناً وداعماً لبنية المجتمع برمته. أتخيل كم سيكون الأمر مثيراً لو أن بقية وسائل الإعلام تحذو حذو هذه المحطة وتأخذ على محمل الجد غضب متظاهري «حركة احتلوا» وتبدأ بإظهار هذه الموضوعة المكتومة وعواقبها وبدائلها الحياتية!!

■

وأخيرا، قارة دون الولايات المتحدة وكندا!

◄ أومبرتو ماركيز

كاراكاس، ديسمبر (آي بي إس) – قرر زعماء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الثلاثة والثلاثون تشكيل محفل سياسي جديد يشمل القارة بأكملها ما عدا كندا والولايات المتحدة.

هذا المحفل المقرر في إجتماع رؤساء الدول والحكومات الأخير في العاصمة الفنزويلية، يسمي «جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي»(سيلاك)، ويُشكل دون الحاجة إلى إبرام معاهدة تأسيسية أو لأن يصبح منظمة ذات هيكلية خاصة به، وإنما آلية للتشاور والتوافق بتوجيه من الإجتماعات السنوية لقادة الدول الأعضاء، وعلى أن تعتمد قراراته بتوافق الآراء.

وتقرر أيضا في إجتماع القمة الإقليمي يومي ٢ و ٣ ديسمبر، أن تتضمن جماعة «سيلاك» شرط أو «بند الديمقراطية» والغاية منه هو تعزيز العمل الجماعي في أي دولة عضو تقع حكومتها ضحية لتغيير في نظامها الدستوري.

كذلك فسيجري دفع عجلة التعاون الإقليمي من خلال عشرين نصا كمرفقات للنص الرئيسي أي «إعلان كاراكاس».

ويذكر أن مبادرة تشكيل «سيلاك» إنطلقت من بعض رؤساء الإقليم مثل رافاييل كوريا في الإكوادور وهوغو شافيز في فنزويلا، لتصبح آلية لحل الصراعات، بل وبديل عن منظمة الدول الأمريكية «القديمة والبالية» التي تشارك في عضويتها كل من الولايات المتحدة وكندا، فيما تستثني كوبا من عضويتها.

ومع ذلك، فلم تشير معظم حكومات الإقليم المجتمعة في كاراكاس إلى أن تتولى «سيلاك» مهام منظمة الدول الأمريكية أو تتناقض معها. وبدلا من ذلك، دافعت كثير من هذه الحكومات عن مبدأ عمل هذا الكيان الجديد كمحفل «للحوار مع الجهات الحكومية والمنظمات والآليات الدولية الأخرى».

فعلق فيليكس اريبانو، مدير معهد الدراسات الدولية بجامعة كاراكاس المركزية، قائلا إن «سيلاك» سوف يكون لها ما يبررها إذا ما واصلت كل الجهود الإيجابية التي تبذلها مجموعة ريو (آلية التشاور السياسي في المنطقة التي تأسست منذ ربع قرن) بغية تسوية الخلافات في صلب أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي».

وفي المقابل، «إذا كان الهدف هو الدخول في صراع مع الولايات المتحدة وإحلال محل منظمة الدول الأمريكية، فإنه لن ينجح، لأنه سيواجه معارضة ثلاثة أرباع المنطقة»، وفقا لتصريحات اريبانو لوكالة إنتر بريس سيرفس.

أما المكسيكية أليسيا بارسينا، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد صرحت أن «سيلاك» تمثل «أهم إنجاز سياسي في السنوات الأخيرة، حيث تلتقي جميع بلدان المنطقة معا في هيئة واحدة للتعاون والحوار و التكامل».

على مدى عقود، سار التكامل الإقليمي من خلال قناة التجارة، ولكننا الآن نسعى إلي إيجاد طرق وآليات أخرى خاصة بالإقليم على غرار الإتحاد الأوروبي بصورة ما»، وفقا للأمينة التنفيذية في تصريحات أخيرة لمراسلي الصحافة الاجنبية.

وشرحت أن ثمة مسألة رئيسية لقياس أداء الجماعة الوليدة أي «العمل من أجل المساواة، لأن أميركا اللاتينية، بفضل سياساتها الإجتماعية النشطة جدا، نجحت في تقليص الفقر بمعدل١١ في المئة، ولكن لا يزال لدينا ٣٢ في المئة أي ١٨٠ مليون فقيرا».

هذا وتتضمن حزمة وثائق التعاون التي إعتمدتها القمة لمرافقة إعلان كراكاس إلتزامات بتبادل وتنفيذ البرامج الاجتماعية الناجحة مثل برنامج «تصفير الجوع» في البرازيل.

وفي مؤشر على التأكيد على الإهتمام بجماعة «سيلاك»، تم عقد إجتماع لوزراء «آلية بتروكرايبي» التي توفر فنزويلا من خلالها إمدادات وقود بقدر ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا إلى أكثر من عشر دول في منطقة البحر الكاريبي، وبشروط سداد تفضيلية.

● آي بي إس

كازاخستان.. منجم اليورانيوم الأكبر

◄ جون سي. كيه. دالي
ترجمة قاسيون



تنتشر على الصعيد العالمي، أكثر فأكثر، الصورة المأخوذة عن كازاخستان كواحدة من الدول المتقدمة في مجال تصدير النفط، حيث حققت ما يمكن اعتباره إنجازاً كبيراً إذا ما لحظنا أن إنتاجها من الهيدروكربون، قبل عقدين من الزمن، كان ضئيلاً لا يستحق الذكر.

وها هي ذي الدولة الوسط آسيوية، الأوسع مساحة من أوروبا الغربية، قد شقت طريقها في حقل جديد من حقول الطاقة. إذ حلت في المرتبة الثانية عالمياً من حيث حجم مخزونها الاحتياطي من اليورانيوم المقدر بمليون ونصف طن، فيما كان ترتيبها الثالث عالمياً قبل عامين فقط. وأصبحت تنتج ٣٣٪ من يورانيوم العالم، تتبعها كندا المنتجة لـ ١٨٪، ثم أوستراليا بنسبة ١١٪. أي أن هذا الثلاثي يتحكم بـ ٦٢٪ من اليورانيوم المستخرج عالمياً.

وطبقاً لمعطيات «كازاتومبروم»، الشركة الوطنية للطاقة الذرية، «استخرجت الجمهورية الكازاخية ٩٥٧, ١٣ طناً من اليورانيوم، خلال الفترة المنصرمة بين شهري كانون الثاني وأيلول، أي أزيد بنسبة ١١٪ من حجم إنتاج ذات الفترة من العام الفائت». ويمكن وضع أهمية الإنجاز الكازاخي في السياق الصحيح إذا ما تذكرنا أن إنتاجها من اليورانيوم قبل خمس سنوات كان ٢٧٩, ٥ طناً.

أما الأكثر إثارة للإعجاب فهو ارتفاع عائدات الشركة المملوكة للدولة بنسبة ٧٢٪ سنوياً. مع العلم أن «كازاتومبروم» تقوم بتصدير اليورانيوم إلى جانب تصديرها المعادن النادرة، والوقود النووي المستخدم في تشغيل محطات الطاقة النووية، والتجهيزات والتقنيات، والمواد ذات الاستخدام المزدوج.

وفي حين أن كارثة آذار الماضي في مجمع فوكوشيما النووي الياباني دفعت عدة دول أوروبية نحو إعادة تقييم اعتمادها على الطاقة النووية، بقيت الدول المعتبرة أسواقاً لكازاخستان مضمونة، تتمثل بدول آسيا المتنامية الاعتماد على محطات الطاقة اقتصادياً، على رأسها الهند والصين. ورغم أن رد فعل بكين على كارثة فوكوشيما تجلى بإجراء تدقيق شمل كافة محطات توليد الطاقة النووية لديها، إلا أن لجنة تكنولوجيا العلوم وصناعة الدفاعات الوطنية أعلنت ضمن خطتها السنوية الحادية عشرة للصناعات النووية، عن عزمها إنتاج ٤٠ غيغا واط من الطاقة الكهربائية النووية خلال العقد الحالي.

وإذا ما مضت الصين في خططها الطامحة لبناء ٧٧ محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية نووياً فسوف تحتاج إلى ما يقارب الـ ٤٤ مليون باوند من اليورانيوم سنوياً، ولديها حالياً ١١ محطة، أقدمها محطة «كينغشان-١» التي بدأت عملها في عام ١٩٩١. ولا تقل طموحات الهند شأناً عن طموحات الصين في هذا المجال، إذ تعتزم بناء ١٩ مفاعلاً نووياً حيث منشآتها القائمة حالياً لا توفر سوى ٣-٤٪ من مجمل طاقة البلد الكهربائية.

لكن رغم ذلك تعكرت أجواء التفاؤل في العاصمة الكازاخية إثر كارثة اليابان النووية، فبعد أن كان رئيس شركة «كازاتومبروم» قد أعلن، في المؤتمر الذي تم عقده في العاصمة «أستانة»، ٥-٧ نيسان الفائت، أن كارثة فوكوشيما لن تؤثر كثيراً على خطط الشركة الكازاخية انخفضت أسعار اليورانيوم في السوق العالمية من سبعين دولار للباوند إلى ٤٩ دولار، ولم ترتفع إلى ٥٥ دولار حتى تشرين الثاني الماضي.

غير أن كازاخستان التي تتجاوز الاعتماد على استخراج اليورانيوم تنتج أيضاً قضبان الوقود النووي. وسبق لوزير الطاقة الفرنسي «إيريك بيسون» أن أبرم مع الحكومة الكازاخية اتفاقاً يسمح لشركة «أريفا» الفرنسية بافتتاح محطة لإنتاج الوقود النووي بالاشتراك مع «كازاتومبروم». ويلحظ أحد البيانات الصادرة عن مكتب الوزير بيسون أن «هذا الاتفاق يفتح الباب لكازاخستان، أهم منتج لليورانيوم عالمياً، لبناء منشأة إنتاج الطاقة النووية لعموم السوق الأسيوية. وسيبدأ العمل على بنائها بمجرد إنهاء دراسة الجدوى الاقتصادية مع نهاية الربع الأول من العام القادم ٢٠١٢». كما ينص الاتفاق على أن تتضمن المنشأة فتح خط جديد للإنتاج في محطة «أولبا» الكازاخية، تملك ٥١٪ منه شركة «كازاتومبروم» و٤٩٪ منه تعود للشركة الفرنسية «أريفا».

ومع توفر السيولة النقدية لديها، قد تشتري كازاتومبروم محطة «أورال الكتروكيميكال انتيغريتد» الروسية، أكبر منشأة لتخصيب اليورانيوم تابعة لشركة الطاقة النووية الروسية «روساتوم». وفي الشهر الماضي صرح سيرغي كيرينكو، مدير «روساتوم» التنفيذي أمام الصحافيين: «نعمل حالياً على إنجاز بعض الأمور ذات الطابع التقني المحض، آخذين بعين الاعتبار بعض القيود (الناجمة عن إغلاق إحدى المنشآت النووية)، ونسير وفقا لجدول زمني معد مسبقاً، ولدينا خطة لإنهاء العمل في عام ٢٠١٢. لذلك سيبدأ تعاوننا مع شركة كازاتومبروم في العام ذاته».

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة تقرير عام ٢٠١٢ السنوي عن «حال الطاقة في العالم» الذي يشير إلى أنه فيما إذا كان العالم جاداً بالتعامل مع ارتفاع درجات حرارة الكوكب فعليه الانتباه إلى تزايد استخدام الطاقة النووية من أجل تخفيض انبعاث الغازات الملوثة. لكن كازاخستان المصدرة لـ ١,٧٤ مليون برميل نفط يومياً والمتحولة إلى أكبر مستخرج عالمي لليورانيوم، يبدو أن «أستانة» تسعى، في المدى المنظور، إلى حصاد مزيد من السيولة النقدية بغض النظر عن سياسات الطاقة المتبعة عالمياً.

● جون. سي. كيه. دالي؛ كاتب في موقع «أويلبرايس».

تحطيم الدولة المصرية هو الهدف!

◄ ابراهيم البدراوي

تسارعت الأحداث في مصر.. ويجري تصوير ما يحدث كما لو كان أحداثاً عشوائية، عفوية، مقطوعة بما جرى منذ بدايات الانفجار الثوري الذي حدث دون طليعة تسير به صوب تحقيق أهداف الشعب الثائر.
إن ما حدث في مصر تطبيق لخطة تم إعدادها بدقة لا يمكن فصلها عما يحدث في الاقليم كله من قزوين وحتى الأطلسي.



خلفية المشهد الراهن

جذور المشهد الراهن تعود إلى ما قبل الانفجار الثوري، وتؤتي ثمارها إلى اليوم. فالبلاد تعيش في ظل خرائط اجتماعية غاية في الخلل، تصاحبها خرائط سياسية لا تعبر عنها ، وفي ظل ذلك اختراقات أجنبية واسعة بحكم تشابك مصالح الطبقة المهيمنة مع رأس المال الصهيو – امبريالي من موقع التبعية، وبحكم التمويل الأجنبي الهائل الذي تضاعف مئات أو آلاف المرات منذ بدأ الانفجار الثوري. ويتعزز ذلك بفساد متمدد خالقا مناخا عاما فاسدا طال كل مؤسسات الدولة باستثناء مؤسسة واحدة هي الجيش. كما تمددت الطبقة الرأسمالية التابعة السائدة بكل فسادها وإفسادها إلى كل أجهزة الإعلام والثقافة في البلاد.

ذلك هو الواقع الذي حدث الانفجار الثوري في مواجهته. وهو ما كان يتطلب تحديد أهداف وخطوط عامة لبرنامج ثوري يشمل القضايا الوطنية، والاجتماعية – الاقتصادية، والديمقراطية كسبيكة واحدة لا يمكن تقسيمها، وهو ما لم يتم بسبب ضغوط الغالبية الساحقة من النخبة السياسية التي انقضت لتعويق أي برنامج ثوري اكتفاء بتقسيم كعكة الوطن على مكوناتها، مضافا لذلك حكومة عصام شرف الذي قفز إلى منصب رئيس الوزراء بطريقة انتهازية وسيناريو معد سلفا من الإخوان المسلمين ومن على منصتهم في ميدان التحرير، وهي الحكومة التي اتبعت نهجا بيروقراطيا يغلفه رياء شديد ومحاولات احتواء فارغة، وضيق أفق أو سلوك متعمد تخلت فيه عن أي رؤية استراتيجية اكتفاء بالعمل بالتجزئة ، وبادعاء وضعت بمقتضاه استقرار الوطن في مواجهة التغيير المشهود حفاظا على أوضاع الطبقة اللصوصية.

ومن هنا فقد تعزز المناخ الملائم للنخبة السياسية أن تركب المشهد السياسي وتسير بثبات على طريق تقسيم كعكة الوطن.

لكن الأكثر خطرا كان الموقف المعادي للجيش، الذي كان مواكبا للأيام الأولى للانفجار الثوري وقبل خلع مبارك. إذ بينما كانت الجماهير لا تزال تهتف الجيش والشعب يد واحدة. كانت المنشورات التحريضية المعادية للجيش توزع علنا وبكثافة في ميدان التحرير. وكان الكذب والافتراءات والشائعات تطلق ضده بكثافة ليس لها نظير.

تطوير الهجمة المضادة

لم يقتصر الأمر على المنشورات والتهجمات على الجيش بشكل فاق مئات المرات ما وجه لجيش الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، أو الجيوش الأمريكية والبريطانية والفرنسية التي نكلت ولا تزال بالشعوب العربية. ولكن تخطت الأمور ذلك إلى محاولة الهجوم على القيادة العامة للقوات المسلحة وبالتزامن تماما مع محاولة الهجوم على مقر قيادة الجيش الثالث في السويس ومقر القيادة الشمالية في الاسكندرية. هل تم كل ذلك عشوائيا وعفويا دون تخطيط وإعداد؟

راهنا محاولات الهجوم على وزارة الداخلية في أحداث شارع محمد محمود. ثم حصار مجلس الوزراء ومحاولات اقتحامه، ومنع الحكومة من عقد اجتماعاتها به. ومحاولة اقتحام مقري مجلسي الشعب والشورى (وكلها مقرات في شارع قصر العيني) وما جرى من تطاولات وإهانات ومحاولات للاشتباك مع قوات الجيش التي تتولى حماية هذه المقرات لدفع الجيش الى صدام مع الشعب. وعمليات القتل التي راح ضحيتها أعداد من الجيش والشرطة والمتظاهرين. حيث وجهت الاتهامات فورا الى الجيش قبل إجراء أي تحقيق، وأثبتت عمليات التحقيق وتقارير الطب الشرعي أن الرصاص الذي أطلق على الضحايا كان من مسافات قريبة للغاية لا تتجاوز المتر أو نصف المتر (أي من داخل تجمعات المتظاهرين) .

هذه التحركات مفضوحة بحكم الواقع. إذ أن المتظاهرين يعدون بالمئات فقط في حين كانت المظاهرات في الشهور الأولى تتجاوز أعداد المشاركين فيها ١٥ مليون مصري في طول البلاد وعرضها.

لقد فشلت محاولات تفجير الفتنة الطائفية، وتراجعت الفوضى والبلطجة بعد تشكيل الحكومة الجديدة. لكن التصعيد تم ، فكان التخريب وإحراق المنشآت الحكومية، ومن بينها المجمع العلمي الذي يحوي كنوزا من التراث المصري ووثائق في غاية الأهمية، كما كانت السرقة والنهب لمؤسسات حكومية مجاورة.

من وراء ذلك. ولحساب من؟

تثير الغالبية الساحقة من أجهزة الإعلام خاصة الفضائيات سؤالا متكررا حول من يقفون وراء ما يجري. ويستنكرون ويهزؤون ممن يتكلم عن طرف ثالث غير المتظاهرين وقوات الجيش والشرطة ، رغم علم هؤلاء الإعلاميون من هو الطرف الثالث الذي ينفق بسخاء على هذه القنوات ، التي يحصل منها هؤلاء الإعلاميين على مرتبات هائلة (أحدهم يحصل على مرتب يعادل ١٢٥ ألف دولار شهريا مقابل برنامج تافه يعتمد على الأكاذيب والتحريض) . الطرف الثالث هو الحلف غير المقدس الصهيو- أمريكي – التركي – الخليجي وعملاؤه المحليون الذين يستهدفون الجيش.

الجيش المصري الذي يتعرض لكل هذا الهجوم تصاحبت نشأته مع نشأة الدولة المصرية كأقدم دولة في التاريخ ، وهو العمود الفقري للدولة، والعنصر الوحيد المتبقي من عناصر القوة للكيان المصري.

تعرض الجيش لضغوط هائلة على مدى أكثر من ثلث قرن لتغيير عقيدته القتالية وهي «أن العدو هو إسرائيل». وكانت آخر المحاولات قبيل الانفجار الثوري، ولكنه رفض وتمسك بعقيدته.

تتوالى ضغوط البلدان الامبريالية وتتصاعد صيحات المسؤولين الأمريكيين والأوربيين الذين يذرفون الدمع على القتلى من المتظاهرين. ويتناسون أنهم أبادوا ما يقرب من ٢ مليون عراقي خلال تسع سنوات. وفي إثرهم المستعمرات الخليجية. لكن الولولات في الداخل المصري أكثر كثافة من خلال عشرات الفضائيات الخاصة والحكومية وعشرات الصحف الحكومية والخاصة والحزبية. من أناس ليس لهم أي ماض ثوري، وعلى نفس النهج يسير سياسيون هم بدورهم دون أي ماض ثوري أو معارض بل كانوا يكيلون المديح للسلطة المخلوعة. بل ويشاركهم ذوو الماضي الإرهابي البعيد والقريب.

يحكم كل هؤلاء رغبة جامحة لإلغاء ما تبقى من مرحلة انتقالية هي بكاملها مبتسرة وضئيلة وغير كافية بالمرة لإعداد البلاد لحقبة جديدة. لكنهم يتلهفون لاستلام السلطة دون أن يحمل أحد منهم تصور عن كيفية النهوض. لأنهم يحملون أجندات أجنبية معادية.

الهدف معروف وأدواته معروفة. ومن يقفون وراء ما يحدث معروفون. ولعل التطورات الجارية تضيء الطريق أمام بعض الشباب من حسني النية لأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الطيبة.

الهدف

إن الهدف من وراء هذه الأحداث تخطى إحباط المسيرة الثورية. لقد تجلى الهدف الحقيقي لمن يريد أن يرى ويفهم، وهو تقويض الدولة المصرية عبر تقويض الجيش.

الكيان الوطني يواجه خطرا شديدا.

هل خرجت الملايين وثارت من أجل ذلك؟

ولنا عودة..

■■

التيار اليساري الوطني العراقي:
مواصلة النضال لضمان الانسحاب الأمريكي الكامل

صُدم عملاء الاحتلال الذين أسموا احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ تحريراً، فبعد أن وجدوا بهذه التسمية تبريراً لعجزهم في إسقاط النظام الفاشي، إذ انشغلوا على مدى عقود عن العمل على إسقاطه بالصراعات فيما بينهم، هذه الصراعات التي وصلت في بعض منعطفاتها إلى الصراع العسكري الدموي كما في هجوم الأول من أيار ١٩٨٣ على منطقة «بشت آشان» واقتتال الإخوة عام ١٩٩٦ .

وعندما انتفض الشعب العراقي في آذار ١٩٩١ ضد النظام الفاشي، وتمكنت الجماهير الشعبية الثائرة من السيطرة على ١٤ محافظة عراقية من أصل ١٨ وطهرتها من القيادات البعثية والأجهزة القمعية الدموية لم تقم المعارضة العراقية آنذاك إلا بعقد اجتماع في بيروت تمخض عن صراعات طويلة على محاصصة الحكم في العراق بعد انتصار الانتفاضة، في وقت كان يقوم فيه صدام بإعادة العمودية، ليشن بعدها هجوماً بربريا على الجماهير المنتفضة فأباد مئات الآلاف، وأستعاد سيطرته على البلاد .

لقد أسقط بأيدي قادة المعارضة الانتهازية، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة نفسها دولة محتلة وليست محررة للعراق وشعبه من الدكتاتورية كما زعمت في البداية بعد استصدارها للقرار ١٤٨٣ في أيار ٢٠٠٣ من مجلس الأمن الدولي الذي صار ألعوبة بيدها . فأذعنوا على عادتهم للمحتل الأجنبي، وفبركوا تسمية جديدة ليوم إسقاط النظام الفاشي، فقد أطلقوا على ٩ نيسان ٢٠٠٣ تسمية يوم التغيير، في محاولة يائسة منهم لتزويق تعاملهم مع المحتل الامبريالي لبلاد الرافدين العريقة في حضارتها الإنسانية، المفتخرة دوماً بتاريخها الوطني وبانتفاضات وثورات شعبها التي توجت بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة التي حررت العراق من الاستعمار البريطاني.

ومنذ فشل سياسة بوش العدوانية التي أطلق عليها وصف (سياسة القوة الخشنة) واضطراره بسبب مقاومة الشعب العراقي المسلحة والسلمية للاحتلال والتي كبدته خسائر بشرية ومالية كبيرة، وبعد أن أيقن صقور البيت الأبيض استحالة بقائهم في العراق والانطلاق من قواعدهم فيه لتنفيذ مخططهم الإمبراطوري الشرير، اضطروا للانتقال إلى (سياسة القوة الناعمة) والتي تبلورت بإبرام الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية في أواخر عام ٢٠٠٨، اتفاقية بين قوي محتل مهزوم، وبين نظام ضعيف محتلة أرضه ومحاصر شعبيا برفض مطلق لكل أشكال الاحتلال، سواء كان احتلالا عسكريا أم احتلالا تعاقديا .

جاء انتخاب أوباما «الرافض للحرب على العراق أصلاً» فرصة للأمريكان للخلاص من ورطة احتلال العراق وكان لإصرار الشعب العراقي على الرحيل الكامل لقوات الاحتلال، وضغط الرأي العام الأمريكي والعالمي، دوراً حاسماً في أجبار أوباما على اتخاذ قرار الانسحاب الكامل. وتاريخياً لم تنسحب الامبريالية الأمريكية من بلد احتلته، إلا بالقوة كما حصل في فيتنام . وهذا ما تم في العراق أيضاً، فقد كلّفت الحرب آلاف القتلى الأمريكان وعشرات الآلاف من الجرحى، ناهيكم عن الأرقام غير المعلنة من القتلى والجرحى من المرتزقة والشركات الأمنية التي تقدر بعشرات الآلاف، إضافة إلى الخسائر المالية الضخمة.

إن مناضلي التيار اليساري الوطني العراقي الذين ناضلوا ضد النظام البعثي الفاشي في العراق، والذين أعلنوا عبر تيارهم اليساري رفض الحرب على العراق وسيلة لإسقاط هذا النظام، وكافحوا على مدى سنوات الاحتلال ضد المحتل والقوى المرتبطة، يعاهدون الشعب العراقي على مواصلة الكفاح بكافة أشكاله حتى التحقق من الانسحاب الكامل واستعادة سيطرة الشعب على ثرواته الوطنية وإلغاء جميع الاتفاقيات المشبوهة مع الامبريالية الأمريكية، وفي المقدمة منها الاتفاقيات العسكرية، واستخدام كل السبل القانونية المشروعة في ملاحقة بوش وعصابته وتقديمهم إلى محكمة الجنايات الدولية على ما اقترفوه هم وخدمهم من جرائم بحق العراق والشعب العراقي. وسنواصل تصعيد الكفاح الجماهيري وصولاً إلى أعلى مراحله من أجل تصحيح الأوضاع في بلادنا وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحق وإعادة كتابة دستور يضمن ويكفل التداول السلمي للسلطة ويلغي كل أشكال المحاصصة الطائفية والعرقية التي روجت لحالة التداعي والانهيار الشامل لدولة المؤسسات المتمثل بغياب سلطة القانون وتفشي الفساد الإداري والمالي.

التيار اليساري الوطني العراقي
اللجنة القيادية
بغداد - ٢٠١١/١٢/١٥

الثورة اليمنية وفكّا الكماشة

◄ جبران الجابر



ثوار اليمن يواصلون احتجاجاتهم وتظاهراتهم السلمية، وقد رفضوا المبادرة الخليجية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، واعتبروها حيلة سياسية لا تقدم ولا تؤخر شيئاً .

نهض الشعب اليمني ولخص مطالبه بإنهاء الشكل الدكتاتوري لتأدية السلطة السياسية واستوعب من الوقائع والممارسات أن النظام التسلطي الذي أعدم الحريات السياسية لا يمكنه أن يحافظ على وحدة اليمن وهو عاجز عن معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف باليمن، ناهيك عن كرامة المواطن وحقوقه.

أشهر والثورة مستمرة، مؤكدة أنه من غير العقلاني تجاهل مطالب الثوار، واستوعبت السعودية والولايات المتحدة أنه من غير الممكن الاستمرار بالأهداف والتوجهات الإستراتيجية، من جهة، والحفاظ على رئيس اليمن في موقعه، من جهة أخرى. فكانت المبادرة الخليجية التي اعتمدت على محدودية المعالجة وحصرها بشكلانية تنحية الرئيس اليمني وتسليم نائبه مهام وصلاحيات الرئيس و«كفى الله المؤمنين شر القتال».

جاءت «المبادرة» الخليجية بلبوس الاستجابة لمطالب الثوار، ولكنها دست السم بالدسم ولا تتعدى في وقائعها الملموسة إلا وضع الرئيس اليمني خلف ستارة، فهي تحافظ على استمرارية المسؤولين كافة الذين يمسكون بمفاصل الأجهزة الأمنية والجيش والدوائر، كما أنها تحافظ في أبعادها الحقيقية على استمرارية دور الحزب الواحد في بناء وتكوين المؤسسات والدوائر، وظلت بطانة علي عبد الله صالح في مواقعها ممسكة بقيادة الأجهزة التي استمرت في مهامها وفي إستراتيجية تصفية الثورة.

إن صراعاً سياسياً بشكل آخر يسجل وقائعه اليومية، فرجالات علي عبد الله صالح وأولاده واقاربه لم يفهموا من المبادرة إلا إنهاء الثورة وإيقاف سلسلة مطالبها عبر إجهاضها شيئاً فشيئاً، وتخريب صفوفها وبعثرة قواها، وقد لبت المبادرة الخليجية ذلك بوصفة المناصفة في تكوين الوزارة وأن يكون رئيس الوزراء من الأحزاب المعارضة، وكانت الخدعة الأخرى هي تسليم وزارة الداخلية للمعارضة، وهي بذلك وجدت مرتكزاً متعدد المهام، فمن جهة أرادوا دق أسافين الخلاف والنزاع بين الثوار من جهة، وأحزاب المعارضة التقليدية من جهة أخرى. ولا يغيب عن الذهن أن وزارة الداخلية في ظروف اليمن هي في قبضة مؤيدي علي عبد الله صالح، وهم القوة التي تتحكم بمكونات تلك الوزارة بما فيها أجهزة الأمن اليمنية. ومن الطبيعي فإن وزير الداخلية سيتحمل المسؤولية عن أعمال وتصرفات أجهزة الأمن.

جاءت «المبادرة» الخليجية حبكة متعددة المرامي، فظلت المدافع تقصف الثوار والمدن، ويأتي ذلك مترافقاً مع المساعي السعودية المحمومة التي تبذل جهوداً يومية في صفوف القبائل المؤيدة للثورة، ويذهب جهدها أيضاً في تسعير الخلافات الداخلية وتغذية الصدامات المسلحة.

إن إرباك الوضع الداخلي اليمني وزيادة مشكلاته الداخلية وتنويعها في ظروف تفاقم الوضع الاقتصادي وانتشار الجوع والبطالة يراد لها أن تتحول من مطالب ثورية إلى معضلات تبدد قوى الثورة وتشتتها وتصرف قطاعات جماهيرية واسعة عنها .

وهكذا فالثورة اليمنية وضعتها السعودية وإدارة أوباما بين فكي كماشة أحدهما نيران المدافع والبنادق، والآخر نيران الجوع والأزمات الداخلية.

وإذا كانت الثورة والأحزاب المعارضة، كما يبدو، تنحو باتجاه متعدد الجوانب، إلا أن تلاحم تلك الجوانب ليس مضموناً وهو ما تعول عليه السعودية، وطبيعي القول إن مشاركة أحزاب المعارضة في الحكم خطوة معقدة، فهي قد ترمي إلى تفكيك النظام على مراحل تجنباً للسقوط في فخ الحرب الأهلية، ناهيك عن أن التعقيدات تضمن إنبات وتطوير خلافات جدية بين شباب الثورة وأحزاب المعارضة التي لا تخلو صفوفها من آراء تريد أن ينصرف الشباب عن المظاهرات والاحتجاجات وترى أن الوضع الكارثي يدفع نحو توجهات جديدة حفاظاً على استمرار الدولة وتجنب انهيارها وتفكيك اليمن واقتسامه قبلياً .

لا تريد السعودية وإدارة أوباما ثورة في اليمن، وأصبحت استراتيجيتها إجهاض الثورة، رغم أن المطالب الأساسية للثوار لا تخرج عن نطاق جمهورية ديمقراطية برجوازية. إن السعودية مستعدة لأن تضحي بوحدة اليمن عبر إجهاض ثورته فذلك يمكن الحكم الملكي السعودي في منطقة الخليج ويسهم بوضع حد لمطالب البحرانيين ويشدد من قبضة السعودية والولايات المتحدة على منطقة الخليج ويريح السعودية داخلياً .

إن مؤشرات هامة تدل على أن ثوار اليمن يعون ما ترمي إليه السعودية، وقد اشتد التلاحم بين جنوب اليمن وشماله، وتراجعت أنشطة كانت ترى خلاص الجنوب اليمني في انفصاله عن سلطة علي عبد صالح، وتظهر ميول جدية لاستنهاض وطني واسع من شأنه رص الصفوف الوطنية وإفشال مآرب السعودية والولايات المتحدة الأميركية، وتبذل جهود لمعالجة الخلافات والصراع بين الحوثيين والسلفيين. وتظهر في صفوف الحزب الحاكم قوى ذات توجهات إيجابية تريد فعلياً تأمين الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة ناهيك عن قوى خيرة ووطنية في الجيش تعرف جيداً طريق خلاص اليمن وإنقاذه.

■■

ليبيا.. أساليب قديمة في ظل الراية الجديدة

◄ كارلوس زوروتزا



«كانوا سيقولون عنك أنك أحد رجال القذافي لو رأوك تقود سيارة رباعية الدفع. أما الآن فكل واحد من قادة الثوار تقريباً لديه سيارة من هذا النوع رباعية». هكذا قال بشار وهو يخرج بسيارة الأجرة من واحدة من الاختناقات المرورية في طرابلس.

منذ سقوط المدينة في أيدي «الثوار» في أغسطس، شاهد هذا الشاب، البالغ ٣٠ ربيعاً، كيف تتغير الحياة يوماً بعد يوم عبر الزجاج الأمامي المشروخ لسيارة الأجرة التي يملكها. وكغالبية الليبيين، لم يعرف بشار إلا شكلاً واحداً فقط من الحكومة، تلك تحت نظام القذافي.

صحيح أن الأمر يختلف اليوم، لكن بشار أبعد ما يكون عن الرضا بالسلطة التنفيذية التي عينت مؤخراً في ليبيا. «هل هذه هي الحرية والسلام التي كان يفترض بالثوار أن يأتوا بها؟»، يتساءل بشار وهو يمر عبر الحواجز التي تديرها الميليشيات... «هل هؤلاء هم القادة الجدد لليبيا؟».

الدمار جلي في باب العزيزية، القبو السكني السابق للقذافي. وندوب الحرب واضحة للعيان أيضاً في حي أبو سليم على بعد ثلاثة كيلومترات إلى الجنوب من ساحة الشهداء في وسط مدينة طرابلس. وترسم الندوب والحفر من جميع الأحجام علامات على الجدران المحيطة بالنوافذ الضاربة للسواد، والتي تثير الدهشة بمنظر الغسيل المنشور فيها أحياناً.

منطقة البازار القديم تناضل أيضاً للعودة إلى وضعها الطبيعي. ولكن القليل من الأكشاك تفتح أبوابها في هذه السوق الكبيرة التي حولتها قنابل حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى ركام.

«الناس يغادرون»، كما يقول عبد الرحمن الذي أضاف الصنابير المستعملة مؤخراً بجانب معدات المطابخ التي كان يبيعها قبل اندلاع الحرب. «الجميع خائفون من دوريات الميليشيا. إنهم يقتحمون المنازل بحجة البحث عن الموالين للقذافي ويأخذون شبابنا إلى أماكن مجهولة».

لقد أعلنت نهاية الحرب رسمياً في ٢٤ أكتوبر- بعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي- لكن حي أبو سليم شهد حوادث عنف بين الميليشيات وأنصار القذافي المزعومين حتى شهر نوفمبر على الأقل. كذلك، فقد أفيد أيضاً عن سقوط ضحايا عدة الشهر الماضي في أعقاب اشتباكات ببني وليد، المعقل قبل الأخير للقذافي.

ويصعب القول ما إذا كانت ميليشيات القذافي المنظمة متورطة في هذه العمليات، أو ما إذا كان هذا مجرد رد فعل غاضب وعفوي من السكان الذين يعانون من المضايقات المستمرة والمداهمات والاعتقالات التعسفية.

أياً كان الأمر، فقد كشف تقرير للأمم المتحدة الشهر الماضي أن ثمة حوالي ٧٠٠٠ شخص محتجزون في مراكز الاعتقال الليبية التي تسيطر عليها ميليشيات «اللواء الثوري».

وذكر الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قبيل اجتماع لمجلس الأمن بشأن إعادة الإعمار في ليبيا بعد مقتل معمر القذافي، أن هناك أجانب وعديداً من النساء والأطفال بين المعتقلين. وقد تم تعذيب الكثيرين منهم، وفقاً للتقرير.

يفضل بلال، مثل الآخرين، عدم إعطاء اسمه الكامل. فقد كان يعمل كتاجر للتجزئة والالكترونيات في حي أبو سليم، وتم اعتقاله مع الكثيرين الذين كانوا محتجزين في سجن الجديدة، مركز الاعتقال الرئيسي في طرابلس.

لن ينسى بلال الأسبوع الجحيمي الذي قضاه هناك قبل أن يطلق سراحه دون أي شرح أو تفسير. «لقد اتهموني بالانضمام إلى ميليشيات القذافي وقتل امرأة وطفليها في حي سوق الجمعة (شرق طرابلس)».

ويسرد «تعرضت للتعذيب بالأقطاب الكهربائية والسجائر المشتعلة يومياً. وكانوا دائما يقولون لي أن لديهم شاهداً يؤكد شكوكهم، وأنني كلما اعترفت مبكرا كان ذلك أفضل لي».

ويواصل «في أحد الأيام، طلب مني أحدهم الوقوف إلى جانب الجدار الخلفي للزنزانة. ولاحظت أن أحد الأشخاص يراقبني من خلال ثقب الباب. وبعد ساعات قليلة طلبوا مني أخذ أشيائي والمغادرة». هناك الكثير من القصص المشابهة لهذه قصة خارج العاصمة الليبية أيضاً.

فقد ظهرت بلدة ماجر، على بعد ١٥٠ كيلومترا شرق طرابلس، على الخريطة بعد غارة جوية للناتو في ٨ أغسطس. وقال المتحدث باسم حكومة القذافي في حينه، موسى إبراهيم، إن هناك ٨٥ حالة وفاة بين المدنيين، أما الناتو فقد أشار إلى وجود «خسائر بين العسكريين والمرتزقة».

وأخيراً أقارب العديد من المقتولين أنهم دفنوا ٣٥ شخصاً. واليوم، هذه العائلات يمزقها الحزن لا على فقدان أحبائهم فقط، ولكن أيضاً بسبب خوفهم من تردد الميليشيات المستمر على هذا المعقل السابق للقذافي.

فيشتكي مروان المقيم بالمنطقة بعد تأكده من عدم وجود أحد يرصد دخولنا لمنزله: «لم يقتصر الأمر على عدم الاعتراف بنا أو تعويضنا، بل أصبحنا كبش فداء للنظام الجديد. فهم ينهبون ممتلكاتنا، ويسرقون سياراتنا ثم يتهموننا بهذه الجرائم، أو أي جرائم أخرى».

وفي طرابلس، لا يزال سليمان (٤٠ عاماً) الذي جمع ثروته في عهد النظام المخلوع من البناء و«الاستيراد والتصدير»، يقود سيارته الفاخرة رباعية الدفع التي اقتناها منذ ثلاث سنوات. «بالطبع كان هناك فساد خلال سنوات حكم القذافي، ولكنني أشك أنه كان أكثر انتشاراً في ليبيا عن غيرها من بلدان الشرق الأوسط، أو حتى في بلدان أوربا المتوسطية».

ويعترف سليمان بأنه كان مخلصاً للعقيد المخلوع «حتى اليوم الذي مات فيه»، ولذا لم يكلف نفسه عناء رفع علم ليبيا الجديد بألوانه الثلاثة. إنه يمتلك عدة شقق في المنطقة، وهي تمثل رصيداً آمناً وسط حالة عدم اليقين لاقتصاد ما بعد الحرب.

ومهما يحمل الغد، فرجل الأعمال الناجح هذا لا يبدو قلقاً إزاء التغييرات العنيفة الأخيرة في بلاده. «نحن، كرجال أعمال نستطيع دائماً شق طريقنا عبر الغابة»، كما يقول سليمان. «علاوة على ذلك، فإن علاقاتي مع الحكومة الجديدة هي نفس العلاقات التي كنت أتمتع بها مع الحكومة السابقة».

● (آي بي إس)

حراك روسي عسكري - صاروخي



أبلغ أحد قادة القوات الجوية الروسية، الجنرال أناتولي جيخاريف، الصحفيين أن جميع طائرات سلاح الجو الروسي القادرة على حمل قنابل نووية من طراز «تو-١٦٠» و«تو-٩٥ أم أس» وأيضاً قاذفات قنابل «تو-٢٢»، ستخضع لعملية تطوير وتحديث في الأعوام القليلة المقبلة، لتظل في الخدمة حتى دخول طائرة جديدة الخدمة في عام ٢٠٢٥. وسيقوم مصنعو طائرات «توبوليف» بأعمال التصميم الهندسي للطائرة البعيدة المدى الجديدة، المطلوبة للقوات الجوية الروسية. ومن المنتظر أن يتم إعداد مشروعها في عام ٢٠١٢.

وفي هذه الأثناء يستمر العمل في تصنيع طائرة تزويد بالوقود جديدة، بناء على طلب القوات الجوية الروسية.

وقال الجنرال جيخاريف إنه يراد للطائرة المستقبلية، أن تحل محل طائرة «إيل-٧٨» التي تستخدم لتزويد الطائرات العسكرية الروسية بالوقود في الجو الآن.

بموازاة ذلك، أكدت مصادر عسكرية روسية في قاعدة «سيفاستوبول» في شبه جزيرة القرم (البحر الأسود) ما كانت نشرته صحيفة «نيزافيسيمايا كازيتا» الروسية (الصحيفة المستقلة) لجهة نشر المزيد من القوات الروسية البرية والجوية في جمهورية أرمينيا المحاذية لتركيا، ومناطق أخرى من القفقاس.

وقال الرائد سيرغي غورباتشوف، رئيس تحرير «صحيفة أسطول البحر الأسود» لـ«الحقيقة» إن هذه المعلومات «لم تعد سراً، وقد أخذ الحلف الأطلسي وتركيا، وبقية الدول المجاورة، علماً بها».

وأوضح غورباتشوف «إن التطور في الوضع الاستراتيجي المحيط بسورية وإيران دفع روسيا إلى زيادة حجم وحداتها العسكرية المرابطة في القفقاس وبحر قزوين والبحر الأسود والبحر المتوسط، كمّاً ونوعاً».

ونشرت صحيفة «نيزافيسيمايا كازيتا» تقريراً، استناداً إلى مصادرها في الكرملين، كشفت فيه عن تلقي وزارة الدفاع الروسية معلومات تشير إلى «استعدادات إسرائيلية لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية بدعم من الولايات المتحدة»، وأن الرد الإيراني المتوقع على الهجوم «سيؤدي إلى حرب شاملة في المنطقة وعواقب لا يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي لا يمكن أن تقف روسيا حياله في وضع المتفرج أو في وضعية الانتظار».

وكشف غورباتشوف أن قائد القوات البرية الروسية، الجنرال نيقولا بوستنيكوف، زار العاصمة الأرمينية، يريفان، مؤخراً على رأس عدد من ضباط رئاسة الأركان الروسية حيث جرى بحث تطوير «القاعدة ١٠٢» (قاعدة غيومري) التي تبعد أقل من عشرة كيلومترات عن الحدود التركية وحوالي ٤٥٠ كم فقط من مناطق شمال شرق سورية (الجزيرة)، وأقل من ٧٥٠ كم عن مناطق شمال غرب سورية (حلب ولواء اسكندرونة المحتل).

كما شارك الوفد في مراقبة المناورات التي تشهدها أرمينيا لقوات الدفاع الجري في «رابطة الدول المستقلة» (روسيا وعدد من حلفائها من دول الاتحاد السوفييتي السابق).

وكانت روسيا وأرمينيا مددتا العمل باتفاقية «القاعدة ١٠٢»، المبرمة في العام ١٩٩٥، في آب من العام الماضي لخمسة وعشرين عاماً أخرى، بحيث أصبح مفعولها ساريا الآن حتى العام ٢٠٤٤.

وكانت صحيفة «نيزا فيسيمايا غازيتا» نقلت في تقريرها عن مصادر وزارة الدفاع الروسية قولها إن «القوات الروسية المرابطة في أرمينيا، وفي القواعد المرابطة في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، أخذت وضعاً قتالياً عالي التأهب اعتباراً من ١كانون الأول الجاري... كما أن أسطول البحر الأسود (في قاعد سيفاستوبول) وضع في حالة تأهب مع الأخذ بالاعتبار احتمال مشاركتها في التصدي للقوى التي قد تهاجم إيران».

وطالت الاستعدادات أيضاً القوات الروسية المرابطة قريباً من الحدود الأذربيجانية، وفي مقاطعة أستراخان و«محج قلعة»، حيث وضعت كتيبة الصواريخ المضادة للسفن «بال- إي» في حالة تأهب، كما جرى تجميع الوحدات الصاروخية في بحر قزوين تحت قيادة واحدة وتزويدها بسفن قيادة وصواريخ بعيدة يصل مداها إلى مئتي كيلومتر.

يشار إلى أن «إسرائيل» كانت أنشأت خلال السنوات الثلاث الأخيرة محطات تجسس و«منصات» إطلاق طائرات التجسس دون طيار في أذربيجان، الحليفة لتركيا، بهدف التنصت على الاتصالات الإيرانية والروسية والتجسس على الأنشطة الإيرانية المختلفة... كما أنها لعبت دورا عسكرياً واستخبارياً في القمع الذي قامت به جورجيا ضد المقاطعات الناطقة بالروسية (أستونيا الجنوبية) في أراضيها والعدوان العسكري الذي شنته ضدها في العام ٢٠٠٨... الأمر الذي دفع الروس إلى التدخل العسكري المباشر واجتياح أراضي جورجيا، وصولاً إلى تأمين الحماية العسكرية لأستونيا والاعتراف باستقلالها السياسي.

يشار أيضاً إلى أن التحركات العسكرية الروسية والسورية لاقت أصداء واسعة في الصحافة التركية والأذربيجانية، وحتى على لسان رجب طيب أردوغان الذي، وما إن تعافى من عمله الجراحي، حتى عاود إلى تسخين خطابه ضد النظام السوري ليطال هذه المرة، وللمرة الأولى، إيران وروسيا دون أن يسميهما... فقد أعلن «مجلس الشورى العسكري» التركي أن الجيش التركي وضع في جهوزية كاملة.

أما أردوغان فقد وسع هجومه على الرئيس الأسد، خلال مؤتمره الصحفي مع مصطفى عبد الجليل، ليطال «كل من يدعمه»، واصفاً من يدعم هذا النظام بأنه «شريك في الظلم (..) وكائناً من كان وأيا كانت الدولة التي تدعم النظام، فهي شريكة له»... وهو ما اعتبر إشارة مباشرة لإيران وروسيا.

● من الصحافة الروسية

مبعوث أمريكي خاص يشرف على تدمير الدفاع الجوي الليبي

قال مسؤول التسليح في المجلس الانتقالي الليبي العميد محمد هدية إن عدد صواريخ الدفاع الجوي التي تم تفكيكها وتفجيرها في ليبيا بعد سقوط القذافي بلغ حوالي ألف صاروخ وليس خمسة آلاف صاروخ كما ذكر مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية والعسكرية اندرو شابيرو في وقت سابق.

وكان فريق من خبراء المتفجرات الليبيين والأمريكيين قامت بحسب شابيرو «بتفكيك وتفجير خمسة آلاف نظام دفاع جوي محمول، فيما دمرت آلاف أخرى في قصف للحلف الأطلسي».

هدية الذي تذرع بأن هذه الصواريخ كانت منتشرة في عدد من المدن الليبية وعلى طول الساحل الليبي وكانت تشكل خطرا على المدنيين إذا أسيء استعمالها، قال إنها صواريخ أرض. جو، وجو ـ جو، ولذلك تم جمعها وتدميرها في مخازن الزنتان ومستودع القريات.

وذكر هدية أن من وصفه بنظام الطاغية قام باستيراد هذه الصواريخ وتخزينها في عدد من المدن الليبية في ثلاثة وعشرين مستودعا قد تم تدميرها، وكان يضم كل منها حوالي مائة دشمة تم تدمير جزء كبير منها في ضربات الناتو على كتائب القذافي.

وأضاف أن تفجير هذه الصواريخ ذو «فائدة سياسية لدولة ليبيا الجديدة» تتمثل في أن تفجيرها «سيكون له أثر كبير جداً في تغيير نظرة العالم لليبيا التي كان ينظر لها في العهد السابق على أنها دولة مسلحة وتشكل خطراً على السلم الدولي» حسب قوله، موضحا باستخدام الفزاعات الأمريكية ذاتها أن عدم التفجير قد يشكل خوفاً من وقوع هذه الصواريخ وتسريبها إلى أيدي جماعات مسلحة ترتبط بشكل أو بآخر بتنظيم القاعدة.

وذكرت مصادر صحفية أن البنتاغون أمر المسؤول الأمريكي شابيرو بالإشراف شخصياً على عملية التدمير فقام بزيارة لليبيا حيث وقف على تفجير عشرات من هذه الصواريخ على طول الساحل قبالة قرية سيدي بن نور في شرق طرابلس.

ووفقا للمصادر نفسها فقد عمل فريق ليبي أمريكي مشترك منذ أشهر عدة على إيجاد هذه الصواريخ المفقودة والتي أثارت مخاوف من وصولها إلى «جهات أصولية».

يشار إلى أن نظام القذافي كان يحتفظ بمخزون هائل من الصواريخ ضمن ترسانته العسكرية تم تدمير جزء كبير منها في هجمات حلف الناتو.

مصادر عسكرية مطلعة أكدت أن قيمة البطاريات والصواريخ المدمرة تتجاوز عدة مليارات من الدولارات وكان يمكن استخدامها مع بعض الصيانة والتحديث في الدفاع عن الأجواء الليبية إلا أن قوات الناتو ـ وفي استعادة للسيناريو العراقي في تدمير الجيش وما يمتلكه من أسلحة- دمرت شبكة الدفاع الجوي من أجل بيع ليبيا شبكة جديدة تقدر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات.

ولفت المصدر إلى أن حلف الناتو في الوقت الذي كان يدمر الأسلحة التي تشكل تهديداً لقواته البحرية والجوية كان قد وَرَّد للثوار مع دول عربية كقطر والإمارات آلاف الأطنان من الذخائر والأسلحة الفردية والمتوسطة والثقيلة التي استخدمت في تدمير ليبيا في الحرب المدمرة التي نشبت بين قوات القذافي والمتمردين.

■■

«الكيان» يدعم جنوب السودان

عقب لقائه سلفاكير ميادريت الذي يقوم بزيارة للكيان الصهيوني بعد أشهر عن إعلان استقلال بلاده عن السودان، قال رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن «إسرائيل» سترسل بعثة إلى دولة جنوب السودان لبحث سبل مساعدة «الدولة الوليدة».

وذكر مكتب نتنياهو أن وفداً إسرائيلياً «سيتوجه إلى جنوب السودان لبحث كيفية مساعدة الناس الذين مروا بمعاناة كبيرة في السنوات الأخيرة لتطوير دولتهم الجديدة».

وكان سلفاكير وصل الثلاثاء الماضي إلى «إسرائيل» في أول زيارة لها، ويعتقد أن محادثاته مع نتنياهو ركزت على المهاجرين غير الشرعيين من جنوب السودان الذين يتسللون إلى الكيان.

وأشارت صحيفة جيروزاليم بوست إلى اعتزام نتنياهو مطالبة سلفاكير بأن يعمل على عودة أكبر عدد من مواطنيه الذين تسللوا إلى «إسرائيل» «بعد تأهيلهم»..!

وفور وصوله أجرى سلفاكير مباحثات مع رئيس الكيان الإسرائيلي شمعون بيريز في مقر إقامة الأخير بمدينة القدس المحتلة.

ونقل عن سلفاكير قوله إنه «شعر بسعادة غامرة» عندما وطأت قدماه ما أسماه أرض الميعاد، أي «الكيان الإسرائيلي الغاصب» الذي وصله برفقة وفد يضم وزير خارجيته ووزير دفاعه ووزير الأمن القومي لجنوب السودان، بالإضافة إلى رئيس غرفة الصناعة والتجارة.

وقال سلفاكير خلال الاجتماع إن بلاده تعتبر «إسرائيل نموذجاً يحتذى به ومثالاً للنجاح»، مؤكداً أنه سيتعاون وسيعمل معها يداً بيد من أجل توثيق العلاقات بين الجانبين وفق ما نقلته إذاعة العدو.

وأبلغ سلفاكير نظيره بيريز أن جنوب السودان يريد توسيع قاعدة التعاون مع «إسرائيل» وخاصة في مجال التكنولوجيا والتنمية الزراعية والمائية.

من جانبه وصف بيريز هذا اللقاء بأنه «لحظة تاريخية»، قائلاً إن «إسرائيل» دعمت وسوف تدعم دولة جنوب السودان في جميع المجالات لتطويرها وتقويتها.

كما اجتمع سلفاكير أيضاً مع وزير الحرب الصهيوني إيهود باراك ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، ويتضمن برنامج الزيارة أيضاً متحف تخليد ذكرى «المحرقة اليهودية» في القدس المحتلة.

وكشفت مصادر دبلوماسية إسرائيلية لوكالة الأنباء الفرنسية أن المسؤولين في جنوب السودان طلبوا من سلفاكير أن يبقي زيارته الأولى «لإسرائيل» «بعيدة عن الأضواء».

وذكرت وكالة أسوشيتد برس أن الزيارة تدخل في إطار التحالفات التي تبنيها «إسرائيل» مع دول شرق أفريقيا لمواجهة تهديدات ما تسميه التطرف الإسلامي.

واعترفت «إسرائيل» بجنوب السودان بعد يوم واحد من إعلان استقلاله في تموز الماضي.

■■

تفاعلات الأزمة السورية..

لتحذر دمشق.. فالمالكي على خطا أردوغان!

◄ بقلم نقولا ناصر❖

موقف نوري المالكي الحالي مما يجري في سورية يمثل قنبلة عراقية موقوتة يمكن أن تنفجر في وجه دمشق في أية لحظة، كما انفجرت قنبلة أردوغان..



سيبقون شركاء صغاراً !

كل الأدلة والدلائل والمؤشرات تستبعد تماماً أن ينقلب نوري المالكي، رئيس وزراء الحكومة العراقية المنبثقة عن عملية سياسية رسمها الاحتلال الأميركي للعراق بعد الغزو، وكتب دستورها وقوانينها، على هذه العملية بين ليلة وضحاها، ليتحول مع الأركان الطائفية مزدوجة الولاءات الأميركية – الإيرانية لهذه العملية إلى قوة حريصة على بقاء سورية حصناً لـ«المقاومة والممانعة» في مواجهة الولايات المتحدة وحليفها الإقليمي الاستراتيجي الإسرائيلي، وقد عاد لتوه من واشنطن غداة الاتفاق على تفاصيل ربط بغداد بقيود «شراكة استراتيجية» طويلة المدى معها تكون بديلاً لتواجد قوات الاحتلال الأميركي النظامية بعد انسحابها من العراق آخر هذا العام.

فتجربة سورية المرة مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ما زالت تتفاعل لتؤكد بأن الشركاء الصغار للولايات المتحدة في علاقات استراتيجية معها سوف يظلون عاجزين عن إقامة علاقات تكتيكية تقتضيها مصالح بلادهم الوطنية إذا تعارضت هذه المصالح مع مصالح الشريك الأميركي الأكبر. لذلك لن يستطيع رئيس وزراء حملته دبابات الغزو الأميركي إلى السلطة في بلد لم تغادره قوات الاحتلال الأجنبي نهائياً بعد، مثل المالكي، تحقيق ما عجز عن تحقيقه رئيس وزراء منتخب في دولة مستقلة، مثل أردوغان.

وبالتالي لن يكون مصير المراهنة السورية على مراكمة علاقات تكتيكية مع عراق يقوده المالكي وأركان العملية السياسية الأميركية التي أوصلتهم إلى السلطة على أمل إحداث تغيير في علاقتهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، أفضل من مصير المراهنة السورية المماثلة على أردوغان وتركيا، ولن يطول الوقت الذي يجد فيه المالكي نفسه أمام اختبار أميركي يخيره بين انفتاحه التكتيكي على دمشق وبين القيود الاستراتيجية التي تربط مصيره وبقاءه السياسي بمدى إذعانه لإملاءات علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، ومن المؤكد أن المالكي أقل تأهيلاً من أردوغان للنجاح في اختبار كهذا، فشل فيه نظيره التركي الأفضل تأهيلاً منه. لذا فإن موقف نوري المالكي الحالي يمثل قنبلة عراقية موقوتة يمكن أن تنفجر في وجه دمشق في أية لحظة، كما انفجرت قنبلة أردوغان.

وإذا كانت استحقاقات الواقع التي تفرض على الدبلوماسية السورية تجاهل علاقات المالكي الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وإغماض الأعين عن التناقض بين هذه العلاقات وبين أي موقف للمالكي يمكن أن يحوله حقاً إلى ظهير «مضمون» لسورية، لا ينقلب عليها كما انقلب أردوغان، في المواجهة الأميركية – السورية المحتدمة حالياً هي استحقاقات مفهومة وواضحة، فإن أسباب المالكي لتظاهر العراق بالحرص على عدم «إسقاط النظام» في سورية ليست مفهومة وواضحة بالقدر الكافي ذاته، لكن ليس من الصعب استقراؤها.

أسباب موضوعية للتوجس

أول أسباب (التوجس من المالكي) التي تتبادر إلى الذهن يكشفها تصريح المالكي نفسه، وهو في طريق عودته من زيارته الأخيرة إلى واشنطن عن عزمه إرسال وفد إلى دمشق للتوسط بين الحكم وبين المعارضة، بينما كل الأنظار العراقية والعربية مركزة على معرفة مضمون ما يصفه الرئيس الأميركي باراك أوباما وإدارته بـ«الشراكة الاستراتيجية» الأميركية – العراقية طويلة المدى التي استدعي المالكي إلى واشنطن للاتفاق على تفاصيلها عشية استكمال انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من العراق بنهاية الشهر الجاري، فالمالكي حريص على التعتيم على تفاصيل هذه الشراكة بقدر حرصه على ترسيخها.

إن عدم اعتراض الإدارة الأميركية على الاختلاف بينها وبين حكومة المالكي في الموقف من سورية، يشي بحرص الجانبين على ترويج صورة مضللة بأن قوات الاحتلال الأميركي تترك العراق وهو «مستقل وحر وذو سيادة» كما قال وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا وهو يرعى احتفال رفع العلم العراقي وإنزال العلم الأميركي في بغداد يوم الخميس الماضي.

وثاني هذه الأسباب يتلخص في ما وصفه المحلل السياسي العراقي وليد الزبيدي في مقال له مؤخرا بـ«هيمنة إيران على جميع المفاصل السياسية والأمنية والاقتصادية» في العراق، مما يفسر موقف المالكي وحكومته من الأزمة السورية الراهنة باعتباره قرارا إيرانيا في المقام الأول أكثر مما هو قرار أملته عوامل الجغرافيا السياسية والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين العراق وبين سورية بالرغم من أهميتها، فمثل هذه العوامل والعلاقات لم تكن رادعا كافيا للحيلولة دون تركيا أردوغان والإذعان لاستحقاقات العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة للانقلاب على علاقاتها السورية. والمالكي حريص على التعتيم على هذه «الهيمنة الإيرانية» بقدر حرصه على ترسيخها.

وثالث الأسباب يكشفه ما نسبته الصحافة الأميركية إلى المالكي أثناء وعشية زيارته الأخيرة لواشنطن، فهو ما زال يسعى إلى «تفكيك وتسليم» المجموعات «البعثية العراقية» التي تقود المقاومة العراقية والتي تستضيفها سورية، والتي قاد رفض دمشق لتسليمها إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين عام ٢٠٠٩، مما لا يترك مجالا للشك في أن المالكي يستغل الأوضاع الصعبة في سورية لابتزازها كي تنهي التسهيلات السورية لهذه المقاومة باعتبارها الخطر الأكبر على استمرارية النظام السياسي المنبثق عن الاحتلال الأميركي في العراق، وقد دلل المالكي على استشعاره لهذا الخطر بحملة الاعتقالات الواسعة للبعثيين العراقيين خلال الأشهر السابقة على استكمال الانسحاب العسكري الأميركي، والتي قالت هيئة علماء المسلمين في العراق إن العنوان «البعثي» لتلك الاعتقالات لم يستطع إخفاء حقيقة أنها طالت كل القوى الوطنية المقاومة للاحتلال الأميركي والهيمنة الإيرانية. والمالكي حريص على التعتيم على حملته الشرسة ضد المقاومة العراقية بقدر حرصه على اجتثاثها باسم «اجتثاث» البعث.

● تظل المقاومة العراقية هي الرصيد المضمون الوحيد لسورية وليس النظام الذي يستهدف رأسها ويدعي الوقوف إلى جانب سورية وظهره مستند إلى الولايات المتحدة التي تعلن جهاراً نهاراً مطالبتها برأس دمشق.

● إن عدم اعتراض الإدارة الأميركية على الاختلاف بينها وبين حكومة المالكي في الموقف من سورية، يشي بحرص الجانبين على ترويج صورة مضللة بأن قوات الاحتلال الأميركي تترك العراق وهو «مستقل وحر وذو سيادة».

المتواري في العلاقات العراقية - الأمريكية

وهذا يقود إلى السبب الرابع، وهو التعتيم على واقع ما وصفه الشيخ حارث الضاري، رئيس هيئة علماء المسلمين، بـ«سلطة استبدادية واستئصالية حاقدة على أبناء الشعب العراقي»، تستدعي «ثورة ربيع عربي» في العراق ضد أسباب مضاعفة للثورة، بالمقارنة مع الأقطار العربية التي يجتاحها حاليا حراك شعبي واسع ضد الاستبداد، لأن أدوات الاستبداد في العراق ليست «وطنية» فحسب، بل هي مدعومة بتوطين خبرات أجنبية في مصادرة الحريات العامة كشرط مسبق لاستمرار الاحتلال الأميركي والهيمنة الإيرانية. والمالكي حريص على التعتيم على أسباب «الثورة» في العراق بقدر حرصه على اجتثاث الحراك الشعبي العراقي من أجل التحرر والسيادة والحرية والوحدة الوطنية.

وخامس الأسباب أن «الوساطة» العراقية التي يريدها المالكي في سورية، توحي خادعة بعودة دور «عربي» للعراق تمهيدا لاستضافة بغداد المقررة للقمة العربية بنهاية آذار / مارس المقبل، فالمالكي حريص على استضافة هذه القمة بقدر حرص الولايات المتحدة على انعقادها في العاصمة العراقية لانتزاع اعتراف عربي جماعي بشرعية النظام المنبثق عن الغزو والاحتلال الأميركي للعراق. وفي هذا السياق يلفت النظر أن «الوساطة» العراقية المقترحة هي وساطة بين جامعة الدول العربية وبين سورية أكثر مما هي وساطة بين الحكم في دمشق وبين المعارضة له، وأنها تتم بـ«التفويض الكامل من قبل الجامعة العربية» كما قالت صحيفة «الصباح» العراقية الرسمية، خصوصا وأن المالكي مؤهل فقط للوساطة فقط مع «المعارضة» السورية التي تطالب بالتدخل العسكري الأجنبي، كونه كان سباقا ورائدا في هذا المضمار، لكنه بالتأكيد لا يملك أية أرضية مشتركة تؤهله للتوسط مع المعارضة الوطنية التي تكرر رفضها المطلق لمثل هذا التدخل وتعتبر المالكي نفسه ونظامه من إفرازات التدخل الأجنبي والاحتلال.

وسادس الأسباب «تركي»: فقوة الاحتلال الأميركية عشية سحب قواتها النظامية لم تترك مجالا للشك في سعيها إلى موازنة «الهيمنة» الإيرانية التي ترسخت في العراق تحت المظلة الأميركية بدور تركي يتعزز بعد الانسحاب الأميركي العسكري. فليون بانيتا توجه من بغداد مباشرة بعد إنزاله العلم الأميركي إلى أنقرة، حيث «من المتوقع أن يكون العراق موضوعا رئيسيا على جدول أعماله» كما كتب ممتازر توركون في صحيفة «زمان» التركية يوم الجمعة الماضي، ليصرح بأن تركيا «شريك حاسم للولايات المتحدة وحليف هام لحلف الناتو». واللافت للنظر أن الناتو قد أعلن في بيان رسمي يوم الاثنين الماضي أنه سينهي مهمة بعثته العسكرية للتدريب في بغداد، وتركيا مشاركة في هذه البعثة، بالتزامن مع اكتمال انسحاب القوات الأميركية في نهاية الشهر الجاري، وإشارة بانيتا إلى أهمية تركيا للحلف تقترح بان يشمل الدور التركي بعد الانسحاب الأميركي وراثة الدور الأميركي ووراثة دور حلف الناتو على حد سواء في العراق. ومثل بانيتا، توجه نائب الرئيس الأميركي جو بايدن من بغداد إلى أنقرة مباشرة بعد زيارته التي لم يعلن عنها مسبقا للعاصمة العراقية أوائل الشهر الجاري. فواشنطن تسعى علنا إلى أن تكون تركيا كاسحة ألغام أميركية في سورية والعراق على حد سواء.

وكان المالكي، في مقابلة مع الوول ستريت جورنال الأميركية سبقت زيارته الأخيرة لواشنطن قد اشتكى من «تدخل» أنقرة في «الشؤون الداخلية» للعراق. ومن الواضح أن عاملين هامين يجعلان المالكي وأركان عمليته السياسية متحفظين بقوة على هذه «الدور التركي» الذي تريده الولايات المتحدة في العراق بعد سحب قواتها، أولهما «الهيمنة» الإيرانية، وثانيهما العامل الكردي، مما يجعل أهم مكونين في «العملية السياسية» معارضين للدور التركي المقترح، سواء في سورية أم في العراق، لأسباب إيرانية وعراقية لا علاقة لها بأي انحياز عراقي موهوم لسورية في مواجهة المسعى الأميركي الحثيث لـ«إسقاط النظام» السوري.

سياسة «ملء الفراغ».. المعاصرة

في مقاله المشار إليه أعلاه، كتب ممتازر توركون في صحيفة «زمان» التركية: «لقد انسحبت الولايات المتحدة من العراق.. من سيملأ الفراغ الذي فشلت الولايات المتحدة في ملئه؟ طبعا سوف تكون تركيا. سوف تهل حقبة جديدة تملأ فيها تركيا هذا الفراغ في القوة لتحفظ السلام والتوازن في العراق».

والسبب السابع هو تبجح الاحتلال الأميركي ثم تبجح النظام المنبثق عنه في المنطقة «السوداء» ببغداد بأن «الديمقراطية» التي جاء بها «التحرير» الأميركي للعراق قد خطط لها لتعم المنطقة كنموذج يحتذى، لا بل إن بعض أركان هذه «الديمقراطية» الأميركية في العراق لم يتورع عن الادعاء بفضلها في انفجار «الربيع العربي». ومنذ أيام الغزو الأميركي الأولى لم يخف الغزاة أن بغداد في خططهم كانت مجرد محطة أولى تليها دمشق وطهران في الطريق إلى شرق أوسط «جديد» ينعم بالديمقراطية وحقوق الإنسان على «الطريقة الأميركية». لذا من الطبيعي أن يتريث المراقب وهو يستمع إلى المالكي يعرب عن خشيته من بديل تغيير النظام الحالي في سورية، فلا بد أن يكون وراء الأكمة ما وراءها.

لهذه الأسباب وغيرها على دمشق أن تحذر، فالمالكي يسير على خطا أردوغان. وتظل المقاومة العراقية هي الرصيد المضمون الوحيد لسورية وليس النظام الذي يستهدف رأسها ويدعي الوقوف إلى جانب سورية وظهره مستند إلى الولايات المتحدة، التي تعلن جهارا نهارا مطالبتها برأس دمشق. ويجب أن تكون تجربة استثمارها في المقاومة اللبنانية والفلسطينية هاديا لها في العراق أيضا. فحرب المقاومة في العراق لم تنته بعد، وإن كانت قد طوت صفحة إنجاز فاصلة.

في أوائل كانون الأول / ديسمبر الجاري، أعلن مشعان الجبوري ثلاثة أسباب لإغلاق قناة «الرأي» الفضائية التي كانت تتخذ من دمشق مقرا لها، أولها أن قوات الاحتلال الأميركي سوف تكمل انسحابها من العراق بنهاية الشهر، وثانيها أنه يجب إنهاء المقاومة العراقية نتيجة لذلك، وثالثها «التطور الايجابي» في العلاقات العراقية – السورية. وبغض النظر عما إذا كانت هذه هي الأسباب الحقيقية فعلا، فإن في إيراد هذه الأسباب تضليلاً كبيراً، فوجود القوات الأميركية ليس هو المظهر الوحيد للاحتلال الأميركي، و«التطور الإيجابي» في العلاقات العراقية السورية يمكن في أية لحظة أن يتمخض عن انقلاب عراقي لا يقل غدرا عن انقلاب أردوغان على تطور مماثل في العلاقات التركية السورية، وإنهاء المقاومة العراقية مرهون بإنهاء كل مظاهر الاحتلال الأميركي وكل ما تمخض عنه، وليس بإنهاء مظهره العسكري فقط، والنظام الذي يقوده المالكي الآن وقد يقوده غيره بعده هو أهم ما تمخض عنه.

وما زال هذا النظام يحتفظ بأرصدة ضخمة للاحتلال الأميركي تحرص على استمراره. فالسفارة الأميركية الأضخم في العالم هي حسب وصف الإعلام الأميركي «قاعدة عسكرية» بكل المقاييس، وكذلك القنصليات الأميركية في شمال العراق وجنوبه. وهذه القاعدة محمية بحوالي سبعة عشر ألف عسكري أميركي، وعشرات الآلاف من «المتعاقدين الأمنيين» المرتزقة من الأميركيين وغيرهم... المجهزين تماما بأسلحة ثقيلة منها مروحيات حربية ومدرعات لتنفيذ مهمات تقوم بها الجيوش النظامية بموجب «عقود» مبرمة مع وزارتي الدفاع والخارجية الأميركية ضمن استراتيجية «خصخصة» الحرب.

فلتستمر المقاومة..

بعد أن زار المعلق الأميركي «تد كوبل» العراق مؤخراً في مهمة إعلامية، استنتج بأن الولايات المتحدة «لا تغادر العراق» فعلا، وافترض استمرار وجود «بعثة لوكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه) بصحة جيدة»، والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة «جيه اس أو سي»، ووكالة التحقيقات الفدرالية «اف بي آي»، ووكالة مكافحة المخدرات «دي إي ايه».. الخ.. ناهيك طبعا عن الاحتكارات النفطية العالمية. أما الوكالة الأميركية للتعاون الدفاعي الأمني فتوقعت أن يستمر تواجد الخبراء العسكريين والفنيين الأمريكان العاملين في «الدعم وإدارة البرامج والتدريب» لخدمة الأسلحة الأميركية التي طلب العراق شراءها من الولايات المتحدة لفترة «تزيد على خمسة عشر عاما» (يونايتدبرس انترناشونال في ٢٠١١/١٢/١٤). ومن الواضح أن مشعان الجبوري كان متسرعا عندما قال إنه «يجب إنهاء المقاومة العراقية»، فأسباب استمرار المقاومة ما زالت كثيرة.

❖ كاتب عربي من فلسطين
nicolanasser@yahoo.com

الصوفية في المقامات المغربية

◄ حسام زيدان

مع اتساع هامش تطهير النفس والروح من حب الدنيا وزينتها، إلى مساحات التمزق الوجودي والتاريخي، أعلنت القصيدة الصوفية المغربية دخولها محاور بعيدة عن الزهد في عمقه الفلسفي، واتجهت إلى استنطاق الخواص الدلالية للتصوف، بغية إقحام هذا النوع من الشعر، في علاقات إشكالية قائمة على نبذ وهدم بنى غير مرغوب فيها، وتشييد بنى يضيق بها الجسد بحدوده البشرية والمكانية والزمانية، للتوحد مع المتلقى والمتلقي للكشف عن ظاهرة اللذة الكامنة في هذه اللغة.



وللوقوف على أصول لذة اللغة بالتجربة الشعرية الصوفية المغربية، وبالذات بعد النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي، ودخول مجموعة من الطرق الصوفية المشرقية والأندلسية، بكامل بواعثها وتجلياتها، وعبر مقاربة تحليلية بسيطة، بعد رصد مكونات النص الصوفي الداخلية كالعناصر اللغوية والفنية والجمالية والظاهرة من الأصول والروافد. نجد أن الشعراء المتصوفة في المغرب تعاملوا بذكاء شديد وتعقيد كبير مع المراوغة التصويرية واستخدام المحسنات البديعية، وتسخير اللغة الذوقية الوجدانية، المعتمدة على الخيال والمتفاعلة مع الروح، وتحمل دلالات رمزية تتخذ من التركيب والإيقاع، تتحول إلى مسار مقامي متناغم ينهل من عناصر الطبيعة غرابتها، ودمجها مع الحس الميتافيزيقي المركب، لخدمة المسار المقامي في التجربة الصوفيةالسلوكية.

وسيطر هذا السلوك الصوفي بالحالات الجمالية والتخيلية، فلم يستطع الانعتاق من المرجعية الإيديولوجية للمتصوفة، ولا حتى الابتعاد عن الإفراط في ولائها الديني، رغم تجلي البلاغة في أبهى صورها، وبعدها الأخلاقي الجمالي وقدسيتها . في بلاغة الفكرة وقدسيتها وبعدها الجمالي الأخلاقي. ليقترن التوهج الدلالي بعيداً عن المادية الجسدية بالبعد العرفاني، ويختزن كل تقلبات المعاني والصور والدلالات، لتنطلق الذات الفردية نحو أفق المطلق، حيث تستطيع الذات الفردية، كما قيل إنه احد أهم الفلاسفة الفرنسيين، وهناك من يقول إنه أعظم فيلسوف ظاهري غاستون باشلار «يتوحد كون الخارج مع كون الداخل».

ويحلق شعراء الصوفية في المغرب بجناحي الثنائيات الضدية للمتصوفة من جذب وبسط، وانكشاف وستر ضمن محاولة لتحقيق الكونية ضمن أفق جديد هو الحب الإلهي الممزوج بنظرة إستاطيقيا الإدراك، ففي الإدراك الإستاطيقي ليس للجمال وجود فيزيائي كما يشير الفيلسوف «كورتشه» البؤرة المركزية لحراك إلى أن الإستاطيقيا والإشكالية الإدراكية الحسية والمعرفية التي رافقت الشعر الصوفي في المغرب، فكان «كروتشه» ليجعل القياس الجمالي المادي لا يمكن تحديده بأطر قانونية ثابتة في الشعر الصوفي المغربي والحالات الإبداعية، بل هو مقياس إدراكي متفاعل مع المنجز الإبداعي أولاً، بهذا المعنى الشعري إذا، نستطيع الحديث عن تحليق دائم، يقوم به الجسد الصوفي، بحثا عن المطلق واللانهائي، وهو ينطلق من وعي ذاتي لدى الشعر بأن المعرفة الصوفية ، هي التي يتلاشى فيها الإحساس بالفردية، للسماح بانطلاق محور أكبر يتسع للكون ويتعداه، ليدلل على أن الروح تملك طاقة مهيمنة على الشعر الصوفي المغربي في مقاماته كافة .

وتشعرنا حالة الاغتراب لدى الشعراء الصوفية، والملازمة بشكل دائم لنصوصهم، بعيداً عن ولائهم للجسد، أنهم في حالة سعي دائم إلى خلق صيغ جديدة للتوحد بين الذات والعالم، فيقترن انطلاق الروح عندهم بشكل دائم بمعراج، فيه الكثير من العناء والمشقة، ليكتسب دلالات جديدة تخلص للرؤية الصوفية للحياة، على أنها رحلة استكشافية، سلسة، لا يتوه من يكتسي جسده ببهاء الروح فيها، حيث يتوهج الجسد الصوفي بعد التقاط الطفرة الإشعاعية، التي يتوحد فيها اللاهوت مع الناسوت. لم تقلل اللغة الرمزية والتكثيف في الاستعارات، من أهمية الشعر الصوفي، ولم ينتج الخلل الحاصل بين المتصوفين ودوائر الفقه أي حالة من حالات فقدان التواصل مع الجمهور، بل على العكس استخدمت ألفاظ تلتصق بالحسيات والماديات، بعد أن تطرق لمفهوم الحب الإلهي وأسس عليه أن حب النساء يعد من صفات الكمال الإنساني، فكانت المرأة عند الشعراء المتصوفة معبراً للرقي والارتقاء، ضمن مبدأ العبور نحو القيمة الحقيقية على اعتبار التواصل الجسدي مع المرأة بالحالة الرمزية، البحث الأبدي عن البقاء والتوحد مع حضرة الإلوهية.

إن إخراج الأنثى من حالة التصورات الفقهية والجنسية التي كانت متداولة في الثقافة العربية، وإطلاق الجسد الأنثوي الذي اختزل قديماً في مبدأ النهم الجنسي، إلى فضاء القيم والأخلاق، وإعادة النظر في مفهوم الأنوثة من ناحية فكرية ثقافية، كان أبرز سمات النصوص الصوفية، التي أعطت المرأة المكانة الأعلى في الحياة، لقد جعل الشعر الصوفي من الجسد الأنثوي اشتقاقاً من الجماليات الإلهية، وتصويراً على أنه أجمل وأعظم مظهر من مظاهر الألوهية المبدعة.

■■

شعرية العويل العاطفي الطويل

◄ سليم دولة

(١)

ما من كاتب أو روائي .. مؤرخ أو سيناريست.. رسام أو نحات أو شاعر أو ساحر يتوفر علي وعي أولي للعالم وفق عبارة العظيم أنطونيو جرامشي... تماما كما الأمر بالنسبة لأي ذات قارئة مهما ادعت النظر المتسامي البريء للأشياء... والأهواء ولمدونات الوجود الدامي.

ومها تسامت نظرتها إلي الوجود.. إلى الحياة تظل هذى الذوات الكاتبة كما الذوات القارئة مسكونة بمتواليات من الهشاشات.. تترجمانها الوعي بعرضية الحياة ذاتها إلي حد العبثية المطلقة في غياب إقامة جمالية حقا وحقيقة.. تجعل من كتاب الحياة أثرا جماليا فعليا.. وليس مكتوبا عقابيا وفقا للتصور السوداوي الماليخوليي...

مناسبة هذا الكلام إنما هي اطلاعي ..ثم تصفحي ..ثم التمرس بقراءة هذا المكتوب/ المخطوط الذي اجترحته أنامل الفتى الشعري العربي الليبي الشاب : محمد القذافي مسعود أبوصلاح والموسوم بعنوان على جانب من الفاوستية الشيطانية والذى هو: «لمختلفين في نعناع النظرة».

(٢)

أغفو وأصحو بين شقيقين: وجودي الليلي وغيبوبتي النهارية.. ذاتٌ من ضمن الذوات المشتتة. شتاتٌ عاطفي في جغرافيا الروح الجريح...وجغرافيا المكان. شتاتٌ عاطفي واضح وفاضح تشي بحضوره الآسر شهوة البكاء في الصحارى الوجدانية والعويل العاطفي الطويل فتتحصن الذاتُ الشاعرة.. ذات الشاعر الشاب محمد القذافي مسعود بسلاح السخرية.. ولا شيء غير شعرية المقاومة واللعب بالكبريت الأحمر اللغوي الساخر.. الساحر حين تجوس في الحلق غصة كما التي تعتصرني الآن رغم جوعي للفرح الطفولي كما جوع السيد الشاعر الفتى الذي لم يعرف من الحياة غير مسودة حياة.. يقول الفتى الشعري حين لحظة وصول إلى مفترق الوداع الأخير من ديوانه:

« أرخت المدينة نهديها
نبحت الكلاب
رفعت مؤخرتها
دليل وصول ...»

فأية بوصلة يعتمد الشاعر... السيد الشاعر الشاب..؟ الحدس؟ غريزة الحيوان الشعرية؟ عصا الراعي؟

(٣)

ما الذي يشدني في هذا الديوان ؟ يشدني ضمن ما يشدني.. نبرته الهادئة رغم حزنه العاري ومخاطبته مكبوتاتنا النشيطة بلغة جارحة ببساطتها الآسرة:

«برتابة أكثر ..بفرح أقل
نرتمي على وساد التكسر
نجري خلف أفعال
شقراء أو سمراء
نغازلها بشتائم تليق بها
ولا نحظى بقبلة من خيبة»

هكذا ورد الأمر في نص:

«أكثر.. أقل» إن مجرد تأمل بسيط لتصريف الخطاب في هذا المكتوب الشعري ينبهنا إلى مهارة الشاعر محمد القذافي مسعود حين يرغب الشاعر اللعب بجرحه كأنما هو يكتب عن آخر يسكنه.. يتقاسم معه حلمه ولحمه وشايه اليومي.. قشعريرته.. وارتجافاته.. موالاته الليلية وصمت حكمته حين استبداد الأوجاع به.. تقوم الأفعال لديه مقام الصفات في أكثر من نص وتقوم الأوضاع القلقة بمفاعيل العزلة والإحساس باليتم العاطفي مقام الأسماء فيحيد الخطاب عن الاستعمال الأدواتي النفعي للغة يفتح القول الشعري مجراه إلي فضاءات أكثر قابلية لتهجي حقيقة المحسوس به ... المتمرد والموجع.. وحتى الراقص ألما على طريقة المتصوفة وأصحاب المواجيد:

«فكل غيمة وان احتضرت
لن تهطل كسواقي ألمي»

ذلك ما دونت أنامل الشاعر الشاب في فيروزياته الماطرة

أو كما يكتب عند بالوناته:

«ألهو ببالونات العيد
ببالونات الساسة
أترك لضدي أن يتضخم
لئلا ينفجر بالوني
ألهو ببالونات الأنثى في».

يبدو أن الشاعر قد تخطى ما يمكن لي تسميته مرتبة الإحساس العفوي بالألم.. لم يعد ذلك الكائن الحبري الذي «يطلب خبزا فيوافونه بالحجر»، وفق عبارة حاذقة لسموال ويسلاي.. إنه يرصد بشعرية ناعمة تجرح.. مقاومة للأذلال وممانعة للأشرس لما يتعرض له آخره من ألم مقيم.. إنه يكتب عن ذلك العبران الباكي بفتوة.. والذي يسكنه ..كما يسكنني تماما .

(٤)

فليوغل السيد الشاعر الشاب محمد القذافي مسعود في فلوات حبره ينشد متعلقا عزيزا على قلبه وقلمه:

الحب
العدل
الحرية

معلقة الشعراء المجروحين الأبدية... وليلهو السيد الشاعر الشاب بالتأريخ الباذخ سخرية من الطغاة... كل الطغاة.. وليدون بمداده الحر أخطاء طفولة:

«موغل في طفولة أخطائي
لا أميز دودة الأرض
من خلدها ..
قلت للشجرة: حبيبتي..
فانحنت للريح».

■■

الحمار السكران

◄ زكريا محمد

كان الفضل بن العباس بخيلاً، ملحاحاً إذا ما أقرض. وكان له حمار يسميه: «شارب الريح».

فإذا حل وقت دراهمه ركب «شارب الريح» ووقف على غرمائه، وقال:

بني عمّنا ردوا الدراهم إنما
يفرّق بين الناس حبّ الدراهم

ويقال إنه كان يبني معلفا لحماره هذا على باب دار المدين، حتى يرد له دينه.

وكان الفضل منقطعا للوليد بن عبد الملك. وقد فرض له الوليد فريضة يعطاها كل سنة، فقال مرة بعد أن أعطي فريضته: «يا أمير المؤمنين، بقي شارب الريح. قال [الوليد]: وما شارب الريح. قال: حماري، افرض له شيئا، ففرض له خمسة دنانير» «الأصفهاني، الأغاني».

بالطبع، فأنا لم أكتب هذه الكلمات كي أسرد على مسامعكم هذه القصة، فهي قصة معروفة جدا، ولا داعي لاستعادتها. لكنني أكتب لأن اسم الحمار «شارب الريح» يثير فضولي. وأنا عادة ما تثير فضولي أشياء غريبة، ولا معنى لها. هذا هو طبعي للأسف. وقد غلب طبعي كل محاولات تطبيعي.

ولم يقل لنا أحد لم سمى الفضل حماره بهذا الاسم الغريب. بل إن أحدا لم يضبط لنا تشكيله. ويبدو أن الكل فهم كلمة «الريح» في اسم الحمار على أنها تعني: الهواء. لكنني أشك في هذا الفهم الذي لم يصرح به أحد. وأظن أن الاسم هو: «شارب الرِّيح»، بفتح الراء المشددة، وتسكين الياء. والريح هي الخمر. فهي مفرد كلمة «رَياح» التي تعني: الخمر. يقول امرؤ القيس في معلقته:

كأن مكاكي الجواء غُديّةً
نشاوى تساقوا بالرِّياح المفلفل

فطيور المكاء، كانت تغني في السماء نشوانة، كما لو أنها مجموعة من السكارى. فالرياح المفلفل هي الخمرة الحادة الحذقة، أي (المزة) كما نقول اليوم.

بالتالي، فاسم حمار الفضل يعني بالضبط: شارب الخمر. وقد أراد الفضل بهذا الاسم أن يعاكس الشائع عن الحمير. فالحمير لا- خمرية، بل مائية. وتذكرون النكتة الشعبية التي تقول إن واحدا لام شرّيب خمر على شربه لها، فقال له: طيب لو جئنا بسطلين من الماء ووضعناهما أمام حمار، فمن أيهما سيشرب؟ فيجيب المسؤول: من سطل الماء. فيرد الآخر متسائلا: ليش؟ لأنه حمار...

وهكذا فالحمار مائي وليس خمريا. وهو ليس كذلك انطلاقا من النكتة، بل انطلاقا من الميثولوجيا. فطائر المكاء خمري لأنه يمثل الصيف الفياض، الذي يتدفق فيه الخمر في الأعناب والأرطاب، في حين أن الحمار ممثل الشتاء اللا فيضي، الذي لا تسري فيه الخمر.

ولأن الخمرة الصيفية تتمثل بطائر، والشتاء غير الفيضي يتمثل بحمار، فهناك عداء دائم بين الحمير وبعض أنواع الطيور: «بين الحمار وبين عصفور الشوك عداوة. ومتى نهق الحمار سقط بيض عصفور الشوك. وبين الغراب والحمار عداوة» «عيون الأخبار، ابن قتيبة».



يضيف الجاحظ:

«وعصفور الشّوك يعبث بالحمار. وعبثه ذلك قتّال له؛ لأن الحمار إذا مر بالشوك وكانت به دَبَرَة أو جرب تحكّك به، ولذلك متى نهق الحمار سقط بيض عصفور الشوك، وجعلت فراخُه تخرج مَن عشّها، ولهذه العلّة يطير العصفور وراء الحمار وينقر رأسه»«الجاحظ، الحيوان».

والحق أنه لا علاقة للأمر للبيض ولا بالأعشاش. فالعداء عداء ميثولوجي وليس عداء واقعيا حقيقيا. إنه انعكاس للصراع بين الصيف والشتاء، بين الخمر والماء، بين المتدفق وغير المتدفق، بين الطالع من الأرض، وبين الساقط فوقها.

عليه، فقد كان حمار الفضل بن العباس سكيرا. أو على الأقل هكذا أراد له سيده الفضل، السكير اللعين، أن يبدو.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/12/21) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 3/12/2011

نبوءات سعد اللّه ونوس



◄ حازم رسلان

هو من رأى عندما اجتاح عماء أبيض العالم.. كان وحده زرقاء اليمامة.. رأى وفسّر الرؤيا، ثم وقف ممتلئاً بفخر السوري على الساحل الشرقي للمتوسط ليعلن انتماءه الصارخ للأمل، فجاء مسرحه بيانا لنبوءته حتى اختلط علينا الأمر فلا ندرك أين تنتهي حدود الخشبة وهل نحن ممثلون أم أن فضاء المسرح اتسع ليصبح واقعا؟؟

هو سعد اللّه ونوس تفصيل هام للحياة الفكرية والثقافية والفنية في سورية، إن لم يكن العالم، خرج عن البنيان الكلاسيكي.. رمى الكرة في حضن المتفرج.. لكنها كانت كرة نار جعلته يرتبك، إذ لم يعتد على أحد يضع يده في الجرح النازف بكل تلك الجرأة ولم يعد على أحد يطالبه ويسائله.. واليوم نتحقق صدق النبوءات، ونجدنا نعيد اكتشافها ونعيد قراءتها ليصطدم الرأس بكل قوة برائعة سميت «مغامرة رأس المملوك جابر».

يفتح الستار ونجد أنفسنا في مقهى مليء بالزبائن.. متفرجون مثلنا.. والحكاية الليلة تخصهم بقدر ما تخصنا، وكأننا هم أو كأنهم نحن، وكأن سعد اللّه خلق هذا النوع من المحاكاة ليخبرنا أننا على خشبة المسرح نشارك في الحكاية، وطوال المسرحية يتدخل الزبائن ليطرحوا آراءهم في ما يجري في الحكاية.. ثم يأتي الحكواتي.. بارد الطبع والصوت لا يثيره ما يروي لا يؤيد ولا يعارض إنما يسرد الأحداث ويترك لنا الحكم وكأنه التاريخ.

تقع أحداث حكاية السهرة في بغداد وقت احتدم الخلاف بين الخليفة ووزيره والغزو الخارجي قاب قوسين.. وعامة بغداد في كل زمان ومكان يبحثون عن السلامة يحكون معاناتهم آلامهم ومخاوفهم كأنهم يروون حكايتنا. يتفرجون على ما يجري دون أن يتدخلوا حتى اكتشفوا طريقا للأمان والسلامة يقولها أحدهم: «يأمروننا بالبيعة فنبايع»، و«من يتزوج أمنا نناديه يا عمنا».. ويتدخل زبون ليقول: «كأن الأحوال لا راحت ولا جاءت»، ويرد عليه آخر: «من زمان هذا هو طريق الأمان».. غير أن رجلا من العامة أصابته حمى التساؤل ضمن هذه الفوضى فمضى يطرح أسئلته واحدا تلو الآخر، ويبحث عن أسباب الأزمة محاولا الفهم فيتصدى له الباقون محاولين إسكاته، فهم لا يريدون أن يعرفوا وكذلك زبائن المقهى-نحن- لا يشغلهم السؤال الأساسي «لماذا»، وحالهم كحال البقية يهاجمون الرجل محاولين إسكاته وكأنهم قفزوا إلى ساحة العرض والحوار بينهم وبينه.. غير أنه يستمر في نذيره فيقول: «فوق رؤوسنا يتعاركان فوق هذه الرؤوس ستنزل أقسى الضربات.. إننا نتخلى عن رؤوسنا لنسلمها لأبشع الجلادين».. هذه حال سكان بغداد، أما الخليفة وأما وزيره فلم يكن في حسبان أحد منهما حال العامة.. مستخدمين أبشع الأساليب وأكثرها انغماسا في طين الخيانة.. إذ يحاول الوزير استقدام دعم أجنبي ليضمن سيطرته على بغداد مقدما لهم المدينة ومهيأ لهم أسباب النصر، غير مبال بنتيجته حتى لو كانت هلاك بغداد ذاتها. ويذكره صديقه وحليفه بأهل بغداد وإمكانية أنهم سيستغلون الفوضى يجيبه وقد علا محياه الاحتقار: «ومن يبال بالعامة لا.. هؤلاء لا يثيرون أي مشاكل يكفي أن تلوح لهم بالعصا حتى ينمحوا وتبتلعهم ظلمات بيوتهم»... وخليفة المسلمين يحرك بيادقه هو الآخر إذ يطلب الإمداد من الولاة حتى لو كان ثمنها استقلالها في ولاياهم، ماسحا هيبة الدولة كأنها إقطاعة يملكها وتفضل لبعض الجيران ومنحهم قسما من أرضه وعندما تقف أمامه صعوبة تأمين ما يحتاجه جيش الإمداد من مؤن يسعفه أخوه بالحل، إذ يقترح عليه فرض ضريبة «مقدسة» جديدة على العامة، ويتساءل الخليفة عن إمكانية قيام العامة بفتنة يجيبه أخوه وأبشع علائم الازدراء تلوح على وجهه: «عامة بغداد تحدث فتنة! ينقصك يا خليفة المسلمين أن تعرف رعيتك أما أنا فأعرفهم جيدا.. قد يتذمرون، ولكن ما أن يروا وجه حارس حتى يمضغوا تذمرهم ويبلعوه مع ريقهم وفي النهاية يهرولون، لينبشوا الأرض من أجل تسديد الضريبة»... وتضيق الحال بسكان بغداد ويضرب الكساد البلاد ويزداد عدد العاطلين عن العمل ويلجأ الفقراء لتأجير ما يمكن كرامتهم، شرفهم وأجسادهم.. وطرفا الصراع مستمران بنزاعهم دون اهتمام بحال العامة..

وفي غمرة هذا الاضطراب يبرز جابر مملوك الوزير.. ذكي لماح لا تنقصه الحنكة.. غير أنه كمستغلي الأزمات على مر العصور يبحث فيها عن مصلحته الشخصية.. ويرى فرصته للثروة وعلو المراتب، يعلم أن الوزير يحتاج لمن ينقل له رسالة إلى مكان ما وجنود الخليفة يغلقون منافذ المدينة وتلمع في رأسه فكرة جهنمية، فيذهب إلى وزيره ويقترح عليه أن يحلق له شعره ويكتب رسالته على جلد رأس المملوك وينتظر إلى أن ينبت الشعر ثم يخرج من المدينة إلى وجهته، إلى وكر الأفعى إلى قصر أمير العجم ليسلمه الرسالة.. يصل إلى القصر ويسلم الرسالة إلى الملك ويربح.. رأسه المقطوع.. وتربح عاصمة المسلمين جيشا من المغول.. يستنكر الزبائن مكافأة المملوك بعد أن أعجبوا بشخصيته وأنه «ولد ابن زمانه» و«أنه يفهم الحياة». غير أن ونوس يستخدم هذا المديح الذي يكال للمملوك بطريقة أخرى، كأنه يريد أن يقول إن هذا التعامل مع العدو غير مأمون العواقب مهما كان الشخص ذكيا، وكذلك ليرسم لنا صورة للشخص الانتهازي الذي يمكن أن يبرر تعامله مع العدو من أجل مصلحته الشخصية. واجتاحت الجيوش الغازية بغداد، كان يوما مروعا، انتشر الموت في الهواء والليل كان طويلا وثقيلا...

ثم يقول لنا ونوس رسالته ونبوءته: «من ليل بغداد العميق نحدثكم من ليل الموت والجثث نحدثكم.. تقولون فخار يكسر بعضه.. ومن يتزوج أمنا نناديه عمنا.. لكن إذا عضكم الجوع.. ووجدتم أنفسكم بلا مأوى.. إذا تدحرجت الرؤوس. واستقبلكم الموت في عتبة صبح كئيب.. لا تنسوا أنكم قلتم فخار يكسر بعضه ومن يتزوج أمنا نناديه عمنا..

أجل الأمر يتعلق بنا. فحياتنا هي التي على المحك.. جاء وقت أن نقول كلماتنا.. فهل نترك للقدر أن يسوقنا أم نفرض عليه إرادتنا؟ وهل سنترك أنفسنا نلاقي مصير عامة بغداد ومازال الحياد السلبي يقتلنا؟

هذه رسالة ونوس.. هذه نبوءته.

■■

ومضى الحزن مبتسماً

◄ حسني هلال

زارني صباح اليوم..
هنأني بالعيد وجلس يتفحّصني بنظراته العميقة.
كان كما عهدته، بواثق حضوره وكامل أناقته، تتوسط صدره ربطة عنق صفراء، تزيد جلال هيبته وتضيء سواد بدلته. أذكرني ببعض الأحبّة، ممن رحلوا منذ زمن بعيد، وبكل الغوالي الذين غادروا بعد العيد السابق.

❖❖❖

تحادثنا طويلاً..
تبادلنا التهاني والأماني والتهم..
تجاذبنا أتباع السلطة وأطراف المعارضة.. تطارحنا الإجابات والأسئلة.. تقاطعنا في بعض أسباب وأهداف الأزمة، التي تعصف بوطننا، وتقاربنا وتباعدنا في بعضها الآخر.

❖❖❖

في السياسة تكلمنا..
في المجتمع والثقافة والفلسفة.. في الوجود وما وراءه.. في الأديان.. في الإيمان.. في الألوان تكلمنا..
أبدى صديقي امتعاضه من الألوان الفاقعة (التي يسميها سريعة الزوال) سواء منها ألوان الملابس والأماكن، أو ألوان المشاعر والمساكن. وكان عذره في امتعاضه ذاك، أن الزَهْري والفرَح والضحك، على سبيل المثال، هي ألوان لا تقيم وسرعان ما تمضي. على عكس الألوان الغامقة، كالأسود والحزن والابتسام، التي تبقى مدة طويلة.
لئن انطوى صديقي، مثله مثل كل البشر، على ما يحب أيٍّ منّا، وما يكره من الصفات؛ فما برح «الوفاء» هو سمته الأولى وميزته الضاربة، المحسودة من سائر أخواتها.

❖❖❖

قبيل انصرافه..
سألني صديقي، إن كان هناك من خدمة يقدمها لي حالياً، أو من حاجة يحضرها معه في العيد القادم، فأجبته ممازحاً:
أنت حلّ عنّي وسأكون بألف خير!
التفت إليّ بعينين تنضحان توقّداً وذكاءً وقال: ثق تماماً يا صديقي، أن حياتك من دوني ستكون خاوية، لا لون لها ولا معنى ولا طعم. فأنا ملح الحياة.
ومضى الحزن مبتسماً..

■ hosnyhlal@hotmail.com

عالم ماركيز على مسرح العرائس



احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسه، عمل مسرح «ليتل إينجل» البريطاني جنبا إلى جنب مع فرقة «نيهاي» المسرحية في سبيل إدخال قصة «رجل عجوز بجناحين عظيمين»، للروائي الكولومبي الشهير غابرييل غارسيا ماركيز، إلى عالم العرائس، مما سمح للمشاهدين بالانغماس في الخيال الفريد من نوعه لهذه الرواية القصيرة، وسافر بهم إلى عالم يشبه عالمنا، ولكن ليس تماما.

تقدم رواية ماركيز مادة غنية المصدر لهذا التعاون بين مسرح «ليتل إينجل» وفرقة «نيهاي»، الذي ينتج عنه عمل فاتن وساحر من الناحية البصرية، يلعب بذكاء بالحجم والمنظور، ويحكي قصة تتناول جوانب الطبيعة البشرية، الحسنة والسيئة منها. إذ تكشف المسرحية عن الجمال وسط القبح، وعن سخاء الصغار وسط جشع الكبار.

وكان تصميم مسرح العرائس، الذي وضعته ليندي رايت، رائعاً. وقد أبدى فريق محركي الدمى، الذي شمل كلاً من سارة رايت وروجر ليد وروث كالكين وريتشل ليونارد، قدراً عالياً من المهارة من خلال تحريكه لنحو ١٠٠ دمية بكل سلاسة، مما دفع الجمهور إلى التركيز على الدمية نفسها بدلاً من محركها، كما لو كانت هي التي تتحدث وتتنفس وتتحرك. غير أن عنصر السرد كان مفقوداً في بعض الأحيان، وعلى الرغم من أن التصعيد الموزون يعد جزءاً من متعة عمل يحتاج لأن يتم تذوقه رشفةً تلو أخرى، فإن العرض يمر بلحظات تجعله مهدداً بأن يحمل طابعاً جنائزياً. ولكن بصرف النظر عن تلك الهنات، فإن هذا العرض يمثل عملاً ناضجاً يستحق المتابعة، أبدعته فرقتان مسرحيتان نجحت كل منهما في إبراز أفضل ما عند الأخرى، وفي استكشاف التناقضات التي تحفل بها الطبيعة البشرية.

■■

